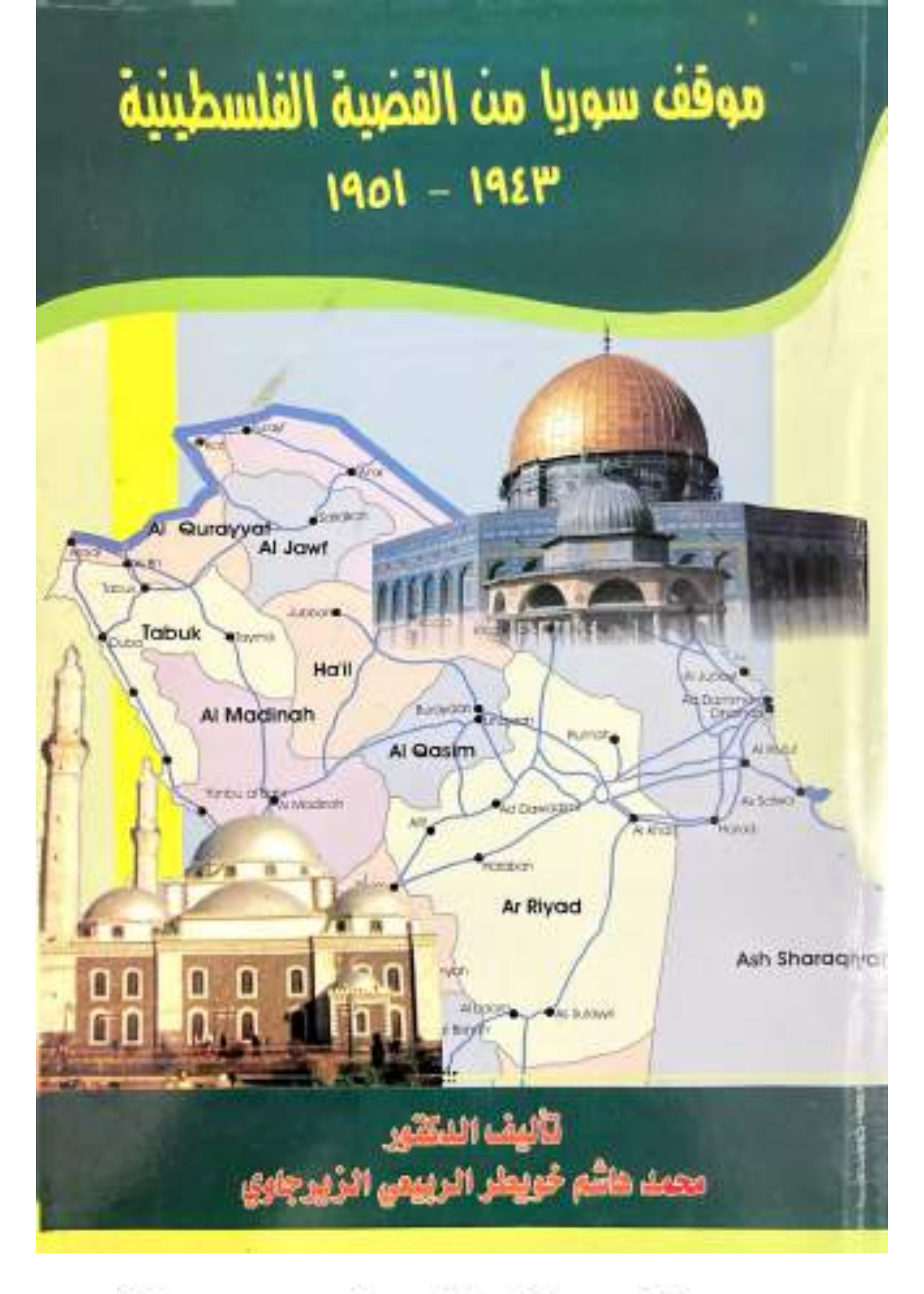

موقف سوريا من القضية الفلسطينية
١٩٤٣ - ١٩٥١
Al Qurayyat
Al Jawf
Tabuk
Ha'il
Al Madinah
Al Qasim
Ar Riyad
تأليف الدكتور
محمد هاشم خويطر الربيعي الزبرجاوي



الإهـــــــداء

الى وطني الجريح . . . العراق العظيم . . . إجلالاً وإكباراً .

الى ابناء وطني الشرفاء . . . . حباً ووفاءً .

عندما يغيب الفكر في صفحات الذاكرة أفلا يتذكر الإنسان أول وجه اطل عليه في الدنيا ؟ . . . أمي (رحمها الله) . وعندما يتذكر المرء أحبابه أفلا يكون الأب اعز مخلوق ؟

أخوتي . . . . أخواتي ، يا من كنتم ريش الخوافي والقوادم في جناحي وأخص بالذكر (أخي ناصر وأختي موحة) (رحمهما الله) .

وعندما تتناثر الصور أمام عيني فهناك في اعز مكان من الذاكرة تكمن صورة أبنائي (حسين ، وسهاد ، ونرجس ، ورسل ، ومقتدى ، ومرتضى) .

وهل تكون الكلمات الا عبث الصبا بين القلم حين اهدي هذا الجهد الى زوجتي .

الباحث



بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صدق الله العظيم

سورة التوبة

الآية ١٠٥

موقف سوريا من القضية الفلسطينية

١٩٤٣-١٩٥١

تأليف الدكتور

محمد هاشم خويطر الربيعي

استاذ في الجامعة المستنصرية

المقدمة:

تعد القضية الفلسطينية قضية العرب المركزية وهي جزء من همومهم على مر العقود، نظراً لما للوجود الصهيوني على أرض فلسطين من أثر في تحقيق طموح وأهداف الشعب العربي في إنجاز الوحدة العربية السياسية والاقتصادية. ولذا فإن قضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني ستظل تشغل الحيز الأكبر من الفكر العربي الحديث وتبقى جزءاً مؤثراً في مسيرة الأمة العربية الى أن يتم حسم هذا الصراع لصالح الأمة.

هذه الأهمية دفعتنا لاختيار موقف سوريا من القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني مع تسليط الضوء على طبيعة وجوهر الموقف السوري من القضية الفلسطينية ومتابعة أحداثها وتطوراتها، بل والوقوف على الحقائق والأدلة القاطعة من قوة وضعف العوامل والمسببات في الموقف السوري من تلك القضية.

كما أن دراسة موقف سوريا من القضية الفلسطينية لم تحظ على حد علمنا، بعناية الباحثين العرب والأجانب، ولم تنل ما تستحقه من دراسة وتمحيص، كما أنها لم تبحث بحثاً أكاديمياً مستقلاً، فولد ذلك حوافز جديدة دفعنا لاختياره موضوعاً للدراسة.

وجاء اختيارنا للمدة (١٩٤٣-١٩٥١) لأنها من أهم وأدق المدد التاريخية ليس في سوريا فحسب بل ربما في الوطن العربي، لأنها شهدت تغييراً في موازين القوى في العالم، وتصعيداً في

بلورة الأفكار، والتيارات السياسية في الوطن العربي، كما شهدت القضية الفلسطينية وسوريا متغيرات أثرت في مسيرتهما سلباً وإيجاباً، وقد مثل عام ١٩٤٣ بداية لتلك الحقبة التي ندرسها، فقد حصلت سوريا في هذا العام على بداية استقلالها، بينما مثل عام ١٩٥١ نهاية لتلك الحقبة لأنها مثلت النهاية الحقيقية لتطورات حرب ١٩٤٨ وما تبعها من تطورات لصالح الكيان الصهيوني أثرت في مسيرة الصراع العربي – الصهيوني، ومن هنا فإن تكريس دراسة علمية لدراسة موقف سوريا السياسي من القضية الفلسطينية في تلك الحقبة أمر له مبرراته الموضوعية، التي تجعل منه موضوعاً حيوياً في تاريخ سوريا والقضية الفلسطينية.

جاءت الرسالة في أربعة فصول وخاتمة، الفصل الأول هو تمهيد لدراسة سوريا والقضية الفلسطينية قبل عام ١٩٤٣، ودراسة لموقف الرأي العام السوري من تطورات القضية الفلسطينية سواء كان في مجلس المبعوثان العثماني أم عن طريق المظاهرات أم عن طريق المشاركة الفعلية في عمليات الجهاد فضلاً عن المواقف الفكرية للمفكرين السوريين في شرح مخاطر الصهيونية على فلسطين خاصة والأمة العربية والإسلامية عامة.

وأفرد الفصل الثاني لدراسة سوريا وتطورات القضية الفلسطينية ١٩٤٣-١٩٤٧، والذي جاء في ستة مباحث منها استقلال سوريا وتطورات موقفها من القضية الفلسطينية ١٩٤٣-١٩٤٥، وموقف سوريا من السياسة الأنكلو أميكية أزاء فلسطين عام ١٩٤٥ وكذلك الموقف السوري من القضية الفلسطينية في

مؤتمر أنشاص فضلاً عن موقفها في مؤتمر بلودان كذلك مؤتمر لندن عام ١٩٤٦ وأخيراً ختم الفصل بدراسة الموقف السوري من قرار (١٨١) الصادر من مجلس الأمن والقاضي بتقسيم فلسطين.

أما سوريا والقضية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٥٩ فقد خصص لها الفصل الثالث وقد ضم أربعة مباحث تناولت تطورات الحرب العربية- الصهيونية الأولى عام ١٩٤٨ وذلك من خلال دراسة دور سوريا في مرحلة التهيؤ للحرب العربية - الصهيونية الأولى ودور سوريا وحرب ١٩٤٨ في مرحلة الهدنة الثانية وأخيراً درس موقف سوريا من اتفاقية الصلح الدائم مع الكيان الصهيوني والمعروفة باتفاقية رودس.

وتناول الفصل الرابع سوريا وتطورات القضية الفلسطينية حتى عام ١٩٥١ ، إذ أوضحت في هذا الفصل موقف سوريا من إعلان حكومة عموم فلسطين والقضية الفلسطينية والانقلابات السورية وكذلك فلسطين في مشروع ناظم القدسي، كما بينت موقف سوريا من مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط والاعتداءات الصهيونية على الحدود السورية عام ١٩٥١، وأخيرا اختتمت الدراسة بموقف سوريا من السياسة الأردنية ضد الفلسطينيين بعد اغتيال الملك عبد الله عام ١٩٥١.

انصبت الخاتمة على أبرز ما توصلنا إليه من استنتاجات من خلال تتبعنا لموقف سوريا من القضية الفلسطينية خلال الحقبة التي حددتها الدراسة من ١٩٤٣ وحتى عام ١٩٥١.

اعتمدت الدراسة على مصادر متنوعة أبرزها، الوثائق العراقية غير المنشورة، المتمثلة بتقارير السفارات والمفوضيات والقنصليات العراقية في دمشق والقاهرة وعمان وجدة والقدس التابعة لوزارة الخارجية العراقية والمحفوظة في ديوان الوزارة ودار الكتب والوثائق في المكتبة المركزية ببغداد والتي شكلت العمود الفقري لمادة الدراسة، لتغطيتها المدة الزمنية موضوع البحث، وقد ساعدتنا الى حد كبير في كشف جوانب خفية لعدد من المواقف التي وقفتها سوريا التي يصعب بحث الموضوع من دون الاطلاع على مضامين تلك التقارير.

كما أفدنا من الوثائق البريطانية والأمريكية المحفوظة في مكتبتي جامعة بغداد المركزية الأولى والثانية والمكتبة المركزية، وتأتي أهميتها لتغطيتها جانباً كبيراً من جوانب الدراسة، وعلى الرغم من أنها تعبر عن وجهات نظر بلدانهم إلا أنها اتسمت بالتنظيم والدقة، بسبب وجود المفوضيات البريطانية الأمريكية والبريطانية في دمشق وبعض العواصم العربية، الأمر الذي كان له أثر كبير في إعداد التقارير عن سوريا والقضية الفلسطينية.

كما استفدنا من الوثائق المنشورة مادة أساسية من مصادر الدراسة، وتأتي أهميتها من كونها مصادر أصلية صادرة من جهة مسؤولة أو مطلعة على الأحداث.

كما كان للمذكرات الشخصية نصيب وافر في هذه الدراسة على الرغم من غلبة الجانب الذاتي على الموضوعي فيها، الأمر

الذي دفعنا الى توخي الحذر من تناولها، ولكنها رفدت الدراسة بمعلومات يتعذر الحصول عليها من مصادر أخرى.

وعلى الرغم من المعلومات الوثائقية التي احتلت مصلحة عريضة فقد اعتمدت الدراسة على الكتب العربية والمترجمة والأجنبية والرسائل الجامعية والدوريات العربية، إذ أنها تضمنت معلومات وتفسيرات مهمة أغنت بعض جوانب الدراسة.

وأخيراً تطمح هذه الدراسة أن تكون أول لبنة لي على طريق البحث الأكاديمي، مع التماس العذر أن أخطأت او قصرت،فالخطأ والتقصير من صفات الإنسان، والكمال لله وحده، ولا ندعي أن هذه الدراسة قد بلغت حد الكمال فذلك طموح ليس من السهل تحقيقه، ولكن حسبنا أننا بدأنا محاولة متواضعة في طريق البحث الأكاديمي ولكن جادة للوصول الى الحقيقة التاريخية.

الفصل الأول

سوريا والقضية الفلسطينية ١٩١١-١٩٤٣

أولاً: النواب السوريون في مجلس (المبعوثان) والقضية الفلسطينية.

ثانياً: عبد الغني العريسي والقضية الفلسطينية.

ثالثاً: المؤتمر السوري العام والقضية الفلسطينية.

رابعاً: سوريا والقضية الفلسطينية في ظل سياسة الانتداب.

١-فلسطين في مؤتمر الأحزاب السورية.

٢-سوريا والمؤتمر الإسلامي العام في القدس.

٣-الدور السوري في الثورة الفلسطينية الكبرى ١٩٣٦-١٩٣٩.

أولاً: النواب السوريون في مجلس (المبعوثان) والقضية الفلسطينية:

قبل البدء بالموضوع لا بد من بيان واضح المضامين لمدلول علاقة فلسطين بسوريا، إذ أن عبارة "فلسطين" بحاجة الى تحديد عبر الزمان وعبر المكان لوضعها في المكان الصحيح، كمشكلة من مشاكل بلاد الشام في نطاق القضية العربية.

فلسطين عبر الزمان حتى عام ١٩١٨ عانت من الحكم العثماني ما عانته أجزاء الوطن العربي "خصوصاً في المشرق" كما عاشت ظروف قيام أول حكومة عربية في نطاق بلاد الشام، وأخيرا شهدت مع غيرها من أجزاء الوطن العربي. أما فلسطين عبر المكان، فلم تكن تمثل في ظل الحكم العثماني وخلال حقبة الحرب العالمية الأولى وحدة سياسية أو حتى وحدة إدارية بل تقع في بلاد الشام، "الواقعة بين آسيا الصغرى ومصر"[1]. والتي تضم "ولاية حلب، وولاية بيروت، وولاية دمشق" كما تضم متصرفيات جبل لبنان ومتصرفية القدس ومتصرفية دير الزور"[2].

وهكذا فإن فلسطين جزء من بلاد الشام، أي جزء من سوريا الطبيعية (سوريا، لبنان، شرق الأردن، وفلسطين) والتي هي جزء

---

(١) محمد أحمد خلف، القومية العربية والعثمانيون، مجلة اليقظة العربية، السنة الرابعة، العدد الثامن، القاهرة، ١٩٨٨، ص٧.

(٢) محمود الجركس، الدليل المصور للبلاد العربية، الجزء الأول، مطبعة بابيل واخوانه، دمشق، ١٩٣٠، ص١٩.

من دولة عربية مشرقية كبرى تضم الجزيرة العربية والعراق وبلاد الشام حسب محادثات (حسين مكماهون) وهكذا يتضح من مدلول الزمان والمكان لفلسطين وسوريا، مدى العلاقة الوثيقة بينهما.

لقد أثيرت القضية الفلسطينية كمشكلة من مشاكل بلاد الشام في نطاق القضية العربية لاول مرة في مجلس المبعوثان في ١١ آذار ١٩١١، إذ حمل مبعوث دمشق السيد شكري العسلي، بشدة على منع النواب العرب من الكلام قائلاً: "باسم النواب العرب إن حرية الكلام من صفات المجالس النيابية وإنه إذا كانت الحرية مضطهدة في المجلس فوجودنا فيه كالعدم ونحن نفضل العودة الى بلادنا"[١].

وقد تزعم إثارة القضية الفلسطينية والمطامع الصهيونية المتزايدة في فلسطين، مبعوث القدس (روحي الخالدي) واستند في حججه الى معلومات استقاها من ورقة أخرجها من جيبه، وفيها نص رسالة بقلم "أوزباكشي" الملقب بالأمير اليهودي، وهو أحد أركان الجمعية الصهيونية تشتمل على الخطط الواجب على اليهود اتباعها لتحقيق أهدافهم وهي "نيل الأفضلية في فلسطين بوساطة الآمال وتوحيد آمال الاسرائيليين وجمع شتاتهم وإنماء روح الوطنية في قلوبهم واستخدام السياسة لبلوغ الأمنية السامية"[٢].

(١) رشيد رضا (الصرخات)، مجلة المنار، المجلد الثاني، العدد ٢٢، القاهرة، ١٩١٢، ص٤٤٦.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٤٦-٤٤٧.

بينما اشار عبد الحميد الزهراوي مبعوث حماه في المجلس الى زيادة عدد اليهود الملموسة في فلسطين، وخصوصاً في القدس، وبين اضرار تلك الزيادة كما ركز على خطر شراء الأراضي من قبل أغنياء اليهود، وأكد أن اليهود يهدفون من وراء ذلك الى تحقيق مخططاتهم الصهيونية في البلاد، أما مبعوث حوران[١] (سعد الدين مقداد) فقد حدد بكلمته في المجلس المخططات الصهيونية التي ترمي الى قيام "أمة" لهم في فلسطين بعد إنجاز عمليات الاستيطان فيها[٢].

أثار طرح القضية الفلسطينية الى التفات تلقائي من النواب العرب ومنهم السوريون حول نائب القدس، وكادت تقع مشادة بين النواب العرب ونواب اليهود العثمانيين[٣]، إلا أن أنور باشا وزير الداخلية العثماني حسم الموقف، بخطاب طويل تطرق فيه الى القضية الفلسطينية، ليصل الى قوله "نحن مؤمنون بأن اليهود العثمانيون ليسوا على رأي دعاة الصهيونية ، بل هم ضدهم في ذلك مراعاة لمصالحهم" وأخذ يبين أن مصالح الدولة كلها تتنافى مع مصالح الصهيونية، كما أشار الى موقف الحكومة من اليهود الأجانب، وأنها تتخذ الوسائل لكي تمنع تجمعهم في مكان واحد، ثم

---

(١) حوران: منطقة جبلية من مناطق بلاد الشام وكانت معقل رئيس الثوار السوريين ضد الفرنسيين.

(٢) رشيد رضا، المصدر السابق، ص٤٤٧.

(٣) يسمى هؤلاء اليهود باسم (الدونمة) ومركزه (سالونيك) ينظر مجلة العالم الاسلامي، القاهرة، عدد ٥، شباط ١٩١٢، ص٣١٤.

أكد الوزير مطمئناً النواب العرب بقوله "إن الحكومة ستسير على هذه الطريقة دائماً وأبداً" غير أن هذا القول لم يقنع النواب، وتساءلوا عن الغاية من وجود السماسرة اليهود في فلسطين واستغلوا الأراضي، وتساءلوا لحساب من يعمل هؤلاء"(١).

اثار ذلك السؤال شكوك بعض النواب الاتحاديين المتطرفين فقدموا استقالتهم ومنهم (جاويد بك) وزير المالية اليهودي الأصل، الذي كان يجمع حوله طائفة من السماسرة اليهود، وقاموا بشن الحملات الإعلامية على الحكومة مطالبين السماح بهجرة اليهود الى فلسطين وتسهيل استيطانهم، بل وتشجع استملاكهم للأراضي(٢).

وقد تجاوبت مع تلك الحملة البرلمانية التي تبناها المبعوثون العرب ومنهم السوريون داخل المجلس، مجموعة من الزعامات العربية المناضلة وعقدها مؤتمرا سرياً في أواخر شهر تموز ١٩١٢، دعي بالمؤتمر القحطاني، وصدر عن ذلك المؤتمر بيان تاريخي، استعملت فيه لأول مرة كلمة "فدائي" إذ جاء في ختام البيان النداء التالي "نعم أيها العرب إن جماعة الفدائيين قد أقسمت أن تقتل كل من يقاتل العرب"(٣). وذلك في إشارة واضحة على

(١)رشيد رضا، المصدر السابق، ص٤٤٧.

(٢)توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨-١٩١٤، القاهرة، ١٩٦٠، ص١٢٨-١٢٩.

(٣)مصطفى طلاس، الثورة العربية الكبرى، بيروت، دار الشؤون للطباعة، ١٩٧٨، ص٧٤.

إصدار القوميين العرب على تحقيق الحقوق القومية العربية ومناهضة قوى التآمر على الأمة العربية.

وكان من بين أبرز الزعامات السورية المساهمة في المؤتمر عبد الحميد الزهراوي، الذي ألقى كلمته في المؤتمر أشار فيها الى أوضاع الوطن العربي بقوله "أمس لم يكن في مصر وتونس يد أجنبية وهما من أمهات بلادكم، واليوم فيها تلك اليد، أمس كانت طرابلس الغرب آمنة مطمئنة واليوم يفعل فيها الأجنبي ما قد سمعتم" ثم ينتقل من الشمال الأفريقي العربي الى سواحل نجد والعرق بقوله "أمس قد كانت سواحل نجد والعراق خالية وهي اليوم محمية" ثم يثير تساؤل حول الوضع في سوريا، وما يتهددها من مخاطر قائلاً "وقولوا لي هل سوريا اليوم هنية البال فارغة الفكر من المنار"[١]، وهنا يتضح أن مفهوم سوريا عند الزهراوي تعني بلا جدل سوريا الطبيعية بما فيها فلسطين.

أما الدكتور الدمشقي صلاح الدين القاسمي، وهو من مؤسسي جمعية النهضة العربية، وأمين سرها، فقد كان أحد المساهمين في المؤتمر السري أيضاً، فقد انتقد في المؤتمر الشركة العثمانية التي أسست عام ١٩١١ باسم شركة مساهمة عثمانية "لشراء الأراضي للصهيونية في أراضي فلسطين، فقال محذراً" لا يبعد أن تتحول تلك الشركة التي يدعون أنها وطنية عثمانية الى كتلة أجنبية صهيونية ما دامت الأسواق المالية مفتحة أبوابها وتعرض أسهمها

---

(١)عبد الحميد الزهراوي، الى اليقظة يا قومي، مجلة المنار، ص٤٩.

لكل طالب" ثم بين خطر تلك الظاهرة "لأن للصهيونيين في معظم المصارف أيد عاملة تسعى وراء خدمة مصالحهم"[١]

وحذر الدكتور القاسمي ، من خطر تحقق أهداف الصهاينة في تلك المنطقة بقوله، "إذا تم لهم ما يرون وتحققت أمانيهم الذهبية في غوربيسان وغيرها من أراضي فلسطين، واستمتعوا بخير تلك البلاد ومصيرها، وصاروا أصحاب الحول والطول، واستتبع ذلك مطاردة الوطنيين أصحاب الملك الحقيقي، ووقوعهم في ربقة استبعادهم حتى لا يقم هؤلاء ألا وهو في اوطانهم غرباء"[٢].

ومن المؤشرات الخطيرة التي أشار إليها القاسمي، تنبيه الى قيمة المشاريع الاقتصادية في حياة الأمم، فيشير الى أن "الأمم التي رزئت باستقلالها وحريتها، وارهقها الأقوياء وذوو اليأس من أمرها حصراً وعسراً، إنما أصيبت في الغالب من طريق المشاريع الاقتصادية والشؤون المالية[٣]. ومن هنا ينبع تخوف الدكتور القاسمي، من هذه المشاريع الصهيونية.

وينتهي القاسمي الى تحذير واضح للسوريين من الخطر الصهيوني بقوله: "لهذا يجدر بالسوريين جميعاً أن لا يبيتوا إلا خائفين من شر هذا الخطر، ولعل هذا ما يشير بوضوح الى أن

(١) صلاح الدين القاسمي، إثارة، مجلة المنار، المجلد الثاني، العدد ٢٢، القاهرة ١٩١٢، ص٤٥٠-٤٥١.

(٢) المصدر نفسه/ ص٤٥١

(٣) صلاح الدين القاسمي، المصدر السابق، ص٤٥١.

السوريين قد نبهوا من أخطار الهجرة الصهيونية الى فلسطين وشرائهم للإراضي العربية في فلسطين.

ثانياً: عبد الغني العريسي والقضية الفلسطينية :

يعد عبد الغني العريسي من الشخصيات السورية الذي له اتجاه قومي واضح، إذ تبنى في جريدته المفيد، شرح القضية العربية في مواجهة الطورانية، وسياسة التتريك التي تبناها الاتحاديون[1].

وإذ كنا سنركز على موقف العريسي وآراءه من قضية فلسطين فإنه لا بد من الإشارة الى أن العريسي من أكثر رواد

(١) نسبة الى جمعية سياسية تدعى (الاتحاد والترقي) تأسست في شهر آب ١٩٠٦، ثم صارت حزباً في عام ١٩٠٨، وقام الحزب بدعاية فاعلة بخاصة بين الموظفين والضباط الأتراك في القسم الأوربي من تركيا، واستطاع هؤلاء تهريب صحفهم ومطبوعاتهم الى تركيا على نطاق واسع، وكان بينهم عدد كبير من الماسونيين واليهود وبقيادة صهيونية حيث اعترف الزعيم الصهيوني تيودور هرتزل، بأن الإعلام كان من أول من روج لتشكيل حزب من اليهود الأتراك في استانبول يكون هدفه فصل الأقاليم العربية عن الدولة العثمانية لإيجاد فجوة فيها وترتب على هذا الاقتراح تأسيس حزب الاتحاد والترقي، كرد فعل للفشل هرتزل لما لهذه الدعوة من نتائج تؤدي الى تغييب الهوية العربية وتذويبها في الهوية التركية، وأخذ الإعلام الغربي يردد في تلك المرحلة الدور الحضاري لحزب الاتحاد والترقي، الرامي الى إنقاذ الرجل المريض للسلطان عبد الحميد الثاني في عام ١٩٠٩ عندما زحف محمود شوكت أحد القادة الاتحاديين على استانبول على رأس الجيش الثالث، وتنصيب محمد سلطاناً بدلاً من عبد الحميد الثاني، ثم تولى الاتحاديون الحكم، وسرعان ما انكشفت لطماعهم الاستبدادية، للتفاصيل ينظر:
http://www.al-jazirah.com/Saloamsui.html.22/9/2003.p.5.

ومفكري تلك الحقبة، كان ينظر الى القضية وحلولها كجزء من قضية سوريا الطبيعية في نطاق القضية العربية الكبرى، وذلك من خلال جريدته (المفيد) التي وظفها لشرح القضية الفلسطينية بشكل علمي ومبسط يبين الاضرار التي ستلحق بالوطن العربي من جراء الهجرة الصهيونية من عدة نواح وهي ما يأتي:[1]

١- شرحت جريدة المفيد مخاطر الهجرة الصهيوني، وما سيحل بالقضية العربية عموماً، وخصوصاً ان اهالي البلاد الأصليين (العرب) يهاجرون الى الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الوقت نفسه يهاجر الصهيونيون الى بلاد العرب، وحذر العريسي قائلا: "ولا ريب انه سيأتي علينا يوم اذا استمر الحال على هذا المنوال ويصبح العربي في بلده أضيع من الأيتام على مأدبة اللئام" ولا شك أن ايامنا المعاصرة قد أثبتت صحة تقديرات عبد الغني العريسي وبعد نظرة تقيمية للقضية، فيما وصل اليه الوضع في الأراضي الفلسطينية من جراء تزايد الهجرة.

٢- وأكد العريسي على الآثار الاجتماعية للهجرة الصهيونية بقوله "إن اختلاط المهاجرين الصهيونيين سيؤثر تأثيراً فعالاً من الناحية الأخلاقية، ويشير العريسي الى القيم والعادات والتقاليد وما سينجم من ذلك الاختلاط من مخاطر.

٣- كما أشارت المفيد الى تأثير الهجرة البليغ في الحالة الاقتصادية للبلاد وبينت حب الصهاينة للمال، والنتائج السيئة

---

(١) جريدة المفيد، دمشق، العدد ٣١، ١٨ كانون الأول ١٩١٢.

التي تنجم عن سيطرتهم على اقتصاديات البلاد، وما ينجم عن ذلك من الضعف في ثروة الوطن ، والاختلال في حركة الاعمال بشكل عام.

وقد قدم العريسي وصفاً لأساليب الصهاينة في الدولة العثمانية بقوله "إن الصهاينة عرفوا بعظيم الحيلة، وبعد النظر في العواقب، والتذرع الى مقاصدهم بكل ما يمكن، وقد عرفوا من اي باب يأتون وباي وسيلة يدخلون الى قلبها، وبدوا يتسللون الى وظائف الحكومة مبتدئين من ذلك بقبولهم في خدمة الجيش، ويعلل ذلك بمحاولتهم السيطرة على البلاد عن هذا الطريق[١].

وهكذا أصبحت جريدة المفيد المنبر الذي يحمل على عاتقه شرح القضية الفلسطينية، كما أخذ صاحبها العريسي على نفسه مسؤولية التوعية الشعبية بها، من خلال مقالاته التي أخذ ينشرها تباعاً حول هذا الموضوع، محملاً فيها الحكومة العثمانية مسؤولية تشجيع الصهاينة على تحقيق سياستهم الاستيطانية في فلسطين، وذلك يتضح من أحد مقالاته التي أوضح فيها عدم اهتمام الحكومة العثمانية بالقضية، إذ قال: "أما بعد، فإنني استغرب عدم اهتمامكم بامر الصهاينة، والصهيونيون عاملون بكل ما لديهم من الوسائل للاستيلاء على فلسطين القرية بعد القرية، وأعضاء الادارات راضون عن ذلك لأسباب لا تخفى، محملاً بذلك الموظفين الحكوميين الذين يتجاهلون الأوامر والحقائق ويبيعون الأراضي

(١)جريدة المفيد، العدد ٣١، ١٨ كانون الأول ١٩١٢.

الى الصهاينة غير هيابين" وتساءل العريسي في مقاله، هل فلسطين ليست جزءاً من الوطن العثماني، أم لا يعود استيلاد الصهيونيين عليها بالوباء على الدولة عموماً وعلى العرب خصوصاً، وختم المقال بمطالبة الحكومة بعدة مطالب بشأن القضية الفلسطينية تتلخص في:-

١-سد باب الهجرة الصهيونية وذلك بتطبيق قانون الجواز الأحمر[1].

٢-منع بيع الأراضي تحت أي ظرف من الظروف.

٣- تحرير نفوس الإسرائيليين تحريراً مدققاً وإعطاء العثمانيين منهم تذاكر واضحة يتحرى فيها حقيقة اسماءهم وأسماء آبائهم وعائلاتهم وإقامة مخاتير صادقين على المستعمرات يقدمون دفاتر منظمة بأسماء المواليد والوفيات والمتبقين حتى لا يبقى مجال لدعوى اختفاء احد من وجه القانون.

٤-اشراف الحكومة على مدارسهم وجعلها تحت رقابتها وتطبيق نظامها عليها، والمامها بما يدرس فيها.

٥-عدم جواز عقدهم اجتماعات خصوصية إلا بعد إعلام الحكومة وتوفيق حركتها مع محور قانون الاجتماعات[2].

وهكذا يتضح جلياً مدى إسهام جريدة المفيد وصاحبها عبد الغني العريسي في إثارة قضية فلسطين وبيان خطورة السياسة

---

(١) الجواز الأحمر: هو الجواز الذي يمنح لليهودي عند قدومه للحج أو الزيارة لمدة شهر أو ثلاثة أشهر، ولا يجوز بعدها البقاء.

(٢) جريدة المفيدة، العدد ٣٤، ٢٣ كانون الأول ١٩١٢.

الصهيونية من أجل توعية الشعب العربي والإسلامي بذلك، ولعل هذا ما يؤشر حملة التوعية التي تبناها الرواد السوريون ونشرتها صحفهم بهدف إيصالها الى الرأي العام.

ثالثاً: المؤتمر السوري العام والقضية الفلسطينية :

بعد انتهاء الحكم العثماني على دمشق في الثلاثين من أيلول عام ١٩١٨، تحررت سوريا من السيطرة العثمانية التي دامت أربعة قرون، وشكل الأمير فيصل بن الحسين قائد الجيش العربي الشمالي[١] أول حكومة عربية في دمشق يرأسه علي الرضا الركابي[٢]. وأصدر البيان الرسمي الى الشعب السوري الذي أكد

(١) سمي بهذا الإسم تميزاً له من التي بقيت حول المدينة المنورة، وتدليلاً على المهمة التي سيقوم بتأديتها شمالاً من سوريا الطبيعية، للتفاصيل ينظر عن الثورة العربية سليمان موسى، الحركة العربية سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة (١٩٠٨-١٩٢٤) بيروت – دار النهار، ١٩٧٧، ص٣٠٠.

(٢) ولد علي الركابي في دمشق عام ١٨٦٩، تعلم في مدارسها ثم التحق بالكلية الحربية في اسطنبول ثم التحق بالكلية الحربية في اسطنبول وتخرج منها، وتدرج في سلم الرتب العسكرية حتى أحرز رتبة فريق في الجيش العثماني، تولى وظائف عسكرية وإدارية متعددة، فكان قائداً في فلسطين عام ١٨٨٩ ومحافظ المدينة المنورة عام ١٩١٢، ثم عين والياً على البصرة ثم والياً على بغداد، وفي عام ١٩١٥ عين رئيساً لبلدة دمشق، وفي عام ١٩١٨ عين من قبل الاتراك رئيساً للهيئة العسكرية في الجولان، ثم انضم للجيش الفيصلي، وعينه فيصل حاكماً عسكريا عاماً في سوريا الداخلية ثم تولى الوزارة الأولى في ٨ آذار ١٩٢٠، وبعد انتهاء الحكومة العربية في دمشق دعاه الأمير عبد الله فتولى رئاسة الحكومة الأردنية فترتي (١٩٢٢-١٩٢٣) ثم انتقل الى القدس وبقي فيها اكثر من سنة ثم عاد الى دمشق وبقي فيها حتى وفاته عام

إعلان الحكومة العربية في دمشق.[١]

أما فيصل فقد أعلن أن (دولة سوريا) دولة مستقلة استقلالا تاما تشمل جميع أنحاء سوريا الطبيعية، بما فيها فلسطين، وأعلن قيامها باسم الحسين بن علي[٢]. وكجز من مملكته العربية الشرقية الكبرى، التي كانت قد تحددت رقعتها من الهيأة العربية المركزية لحزب العربية الفتاة أثناء الحرب العالمية الأولى، وأرسلت الى الشريف حسين مع ابنه فيصل عضو الحزب أثناء مروره من استانبول بدمشق في طريق عودته الى مكة ليسلمها الى أبيه وليعرضها على البريطانيين كأساس للتعاون[٣].

١٩٤٢، ينظر الوثائق العربية في الوحدة السورية الطبيعية الكتاب الأردني الأبيض، عمان ١٩٤٧، ص٩-١٥.

(١)حسن الحكيم، خبراتي في الحكم (سجل حافل بالوثائق التاريخية والتعليقات السياسية في مختلف القضايا الدولية والشؤون العربية والأهداف السياسية) القاهرة ، دار النصر للطباعة الاسلامية، ط١، ١٩٨٧، ص٤١.

(٢)عبد الأمير محسن جبار، التطورات السياسية الداخلية في الأردن (١٩٤٦-١٩٥٨) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩١، ص٣.

(٣)عرفت الخطة ببروتكول دمشق وتنص على أن الحدود العربية تبدأ من خط مرسين - اضنة - أورمة - ماردين - جزيرة ابن عمر حتى الحدود الايرانية شمالاً وعلى امتداد الحدود الايرانية حتى الخليج العربي شرقاً والمحيط الهندي جنوباً والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط حتى مرسين غرباً، ومن الواضح أن فلسطين كانت جزءاً لا يتجزأ من الدولة العربية المرتقبة، ينظر: سليمان موسى، المراسلات التاريخية ١٩١٤-١٩١٨، الثورة العربية الكبرى، عمان ١٩٧٣، ص٣١.

وهكذا يتضح أن الحكومة العربية في دمشق قائمة أساساً على سوريا الطبيعية (سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الاردن) والعمل على تحقيق استقلالها بشكل كامل[1]. ولذلك فإن فيصل تبنى هذا الهدف كجزء من القضية العربية، أثناء مشاركته في مؤتمر الصلح في باريس في نيسان ١٩١٩، وعلى هامش المؤتمر سلم فيصل رسالة الى رئيس الوزراء الفرنسي كليمنصو نصت على مطالب سوريا وهي:

١- تطلب الأمة السورية من الحكومة الفرنسية ومن جميع حكومات أوربا والولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف باستقلالها التام بضمانة عصبة الامم، وفي ظل نظام ديمقراطي فيدرالي يلبي رغبات السكان ويعبر عن آمالهم.

(١)وهي لجنة دولية اقر الحلف تعيينها في مؤتمر الصلح عام ١٩١٩، لدراسة قضية الولايات المتحدة والوقوف على رغبات سكانها، ولاسباب استعمارية تخلف الفرنسيون والبريطانيون عن الاشتراك في هذه اللجنة، فما كان من الأمريكان إلا قرروا ارسال وفدهم لاجراء التحقيقات اللازمة على مسؤوليتهم الخاصة، وقد ترأس الوفد كلاً من المستر تشارلي كرين رئيساً والمستر هنري كتنج لذلك سميت اللجنة بـــ(لجنة كنج كرين) ينظر:

George Eddad, Fifty years of modern Yriq and Lebanon, Beirut, 1959, pp60-62.

جورج انطونيوس، يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد واحسان عباس، بيروت، مطبعة دار العلم للملايين، ١٩٦٦، ص٤٠٧.

٢- لما كانت الأمة السورية جديرة بنيل استقلالها التام فسوف يسعد السوريين أن يستخدموا المستشارين والخبراء الفنيين بعد إنشاء حكومتهم المقبلة.

٣- والأمة الفرنسية استناداً الى الصداقة القديمة والمتينة القائمة بينها وبين الأمة السورية، تنتظر من هذه الأمة الدعم في سبيل نيل استقلالها وفي هذه الحالة سترى فرنسا ازدياد نفوذها الأدبي ونمو مصالحها في سوريا[١].

وفي الوقت نفسه كان الفلسطينيون قد عقدوا مؤتمراً في القدس أعلنوا فيه أن قراراتهم تعبر عن أماني ومطالب شعب سوريا الجنوبية المعروفة بفلسطين وأبلغوا مضمونها لمؤتمر السلام في باريس وأبرز ما نصت عليه تلك القرارات ما يلي:-

١- اعتبار فلسطين جزءاً من سوريا العربية "اذ لم يحدث قط عن انفصلت عنها في أي وقت من الاوقات، ونحن مرتبطون بها بروابط قومية ودينية ولغوية وطبيعية واقتصادية وجغرافية"

٢- التأكيد على وحدة فلسطين وسوريا وتحررهما من جميع أنواع القيود والحماية الأجنبيتين[٢]

ومن جهة قرر المؤتمر إيفاد وفد الى دمشق "لإبلاغ الوطنيين" العرب هناك مضمون القرار الذي يدعو الى تسمية فلسطين سوريا الجنوبية وتوحيدها مع سوريا الشمالية، كما قرر ارسال وفد آخر

(١)سليمان موسى، المراسلات التاريخية، ص٦٦-٦٧.

(٢)عبد الوهاب الكيالي، الموجز في تاريخ فلسطين الحديث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣، ص٤٨.

الى باريس لعرضها على المؤتمر، كما قدمت قرارات المؤتمر الى ممثلي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واسبانيا في القدس[١].

وعلى اية حال فإن فيصل قد أدرك كل ما حققه في مؤتمر الصلح ارسال (لجنة التحقيق الامريكية)[٢]. اذ وصلت سوريا في العاشر من حزيران ١٩١٩، وأقامت فيها ستة أسابيع زارت خلالها ٣٦ مدينة وتلقت ١٨٦٣ عريضة وقابلت وفود ١٥٢٠ قرية[٣]. كما قابلها الشعب السوري بحماس كبير ومظاهرات صاخبة[٤]، وقد أكدت اللجنة بتقريرها على تمسك العرب بالوحدة

---

(١)عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص٤٩.

(٢)وهي لجنة دولية اقر الحلف تعيينها في مؤتمر الصلح علم ١٩١٩، لدراسة قضية الولايات المتحدة والوقوف على رغبات سكانها، ولاسباب استعمارية تخلف الفرنسيون والبريطانيون عن الاشتراك في هذه اللجنة، فما كان من الأمريكان إلا قرروا ارسال وفدهم لاجراء التحقيقات اللازمة على مسؤوليتهم الخاصة، وقد ترأس الوفد كلاً من المستر تشارلي كرين رئيساً والمستر هنري كتنع لذلك سميت اللجنة بـ(لجنة كنج كرين) ينظر:

George Eddad, Fifty years of modern Yriq and Lebanon, Beirut, 1959, pp60-62.

جورج انطونيوس، يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد واحسان عباس، بيروت، مطبعة دار العلم للملايين، ١٩٦٦، ص٤٠٧.

(٣)خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ – ١٩٢٠، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١، ص١١٤-١١٥.

(٤)خالد العظم، مذكرات خالد العظم، المجلد الأول، بيروت، الطبعة الثانية، الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣، ص٩٨.

والاستقلال ودحض مزاعم اليهود بشأن فلسطين، إلا أن التقرير أهمل وأسدل الستار عليه(١).

وفي أثناء ذلك التأم المؤتمر السوري العام في دمشق بحضور (٦٩) مندوباً من مجموع (٨٥) يمثلون سكان سوريا وفلسطين ولبنان ما بين ٧ حزيران - ٢ تموز ١٩١٩، برئاسة الأمير فيصل(٢). وقد أصدروا قرارات أكدت على المطالبة بالاستقلال السياسي التام الناجز للبلاد العربية السورية التي تحدها شمالاً جبال طوروس، وجنوباً رفح فالخط المار من الجوف الى جنوب العقبة، وشرقاً نهر الفرات فالخابور والخط الممتد شرقي البوك كمال الى شرق الجوف، وغرب البحر المتوسط بدون حماية ولا وصاية، والحفاظ على وحدة هذه البلاد ورفض أية تجزئة(٣). أما فيما يتعلق بفلسطين فقد عبر المؤتمر في مقرراته عن مشاعر الفلسطينيين الوحدوية في البند السابع والثامن والعاشر منها:

٧-١١ إننا نرفض مطالب الصهيونيين بجعل القسم الجنوبي من البلاد السورية أي فلسطين وطناً قومياً للاسرائيليين، ونرفض هجرتهم الى أي قسم من بلادنا، لأنه ليس لهم فيها أدنى حق ولأنهم خطر شديد جداً على شعبنا من حيث الاقتصاديات والقومية

---

(١)منشورات حزب الشعب، لجنة كنج كرين، القاهرة، ط١، ١٩٢٧، ص٦-١٩.

(٢)عبد العظيم محمد الشناوي وجلال يحيى، وثائق واسانيد ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩، ص١٢٠-١٢٣.

(٣)احمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، دمشق، مطابع ابن زيدون ١٩٥٦، ص١٢٦-١٢٧.

والكيان السياسي، أما سكان البلاد الأصليون من أخواننا الموسويين فلهم ما لنا وعليهم ما علينا.

٨-١١ إننا نطالب عدم فصل القسم الجنوبي من سورية المعروف بفلسطين والمنطقة الساحلية من جملتها لبنان، عن القطر السوري، ونطالب أن تكون وحدة البلاد مصونة لا تقبل التجزئة بأي حال كان.

١٠-١١ إن القاعدة الأساسية من قواعد الرئيس ولسون تلك التي تقضي بإلغاء المعاهدات السرية، تجعلنا نحتج على كل معاهدة تقضي بتجزئة بلادنا كاتفاقية سايكس - بيكو أو كل وعد خصوصي يرمي الى تمكين الصهيونيين في القسم الجنوبي من بلادنا (وعد بلفور) ونطالب بإلغاء المعاهدات والوعود بأي حال كان[1]

وهكذا تمخضت عن المؤتمر قرارات أكدت على استقلال سوريا بما فيها فلسطين، واختيار الملك فيصل ملكاً عليها، وإلغاء اتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور وأي مشروع، لتقسيم فلسطين، ورفض لوصاية السياسية والمعونة الفرنسية بكافة اشكالها[2].

ولا شك أن المناداة بوحدة سورية وفلسطين قد أثارت انزعاج السلطات الأنجلو - فرنسية، فتوصلوا في السابع من تشرين الثاني

---

(١)للتفاصيل ينظر، عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص٥٣-٥٤؛ أحمد قدري، المصدر السابق، ص١٢٨-١٢٩.

(٢)علي محافظة ، العلاقات الأردنية - البريطانية ١٩٢١-١٩٥٧، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٣، ص١٩-٢٠.

١٩١٩، الى اتفاق يقضي بتقسيم سوريا الطبيعية الى مناطق عسكرية على النحو الآتي:-[1]

١. المنطقة الجنوبية (فلسطين) وتتولى السلطات البريطانية إدارتها مباشرة.
٢. المنطقة الشرقية (سوريا الداخلية وشرقي الأردن) ويتولى إدارتهما الأمير فيصل.
٣. المنطقة الغربية (لبنان والساحل السوري) ويتولى الفرنسيون إدارتها مباشرة.

أثارت هذه التطورات سخط الرأي العام في سوريا الطبيعية فتمت الدعوة لأعضاء المؤتمر السوري العام مجدداً في دمشق للمدة ٦-٨ آذار ١٩٢٠، حيث أعلن المؤتمرون استقلال سوريا بما فيها فلسطين، كدولة ذات سيادة وملكية دستورية وعلى رأسها الأمير فيصل ملكاً، وقد تمت إضافة بند الى القرار يحفظ للبنا حقه المكتسب في الحكم الذاتي داخل إطار الوحدة السورية وأن يعتمد كيان الحكومة على اساس اللامركزية[2].

وهكذا يتضح جلياً أن أعضاء المؤتمر السوري العام قد أعلنوا تمسكهم بوحدة سوريا الطبيعية ورفض كل تجزئة لها، فضلاً عن

---

(١) عبد الأمير محسن جبار، المصدر السابق، ص٤٤ سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنية ١٩٢١-١٩٢٥، عمان، ١٩٧١، ص١٢.

(٢) الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية، المصدر السابق، ص٦-٩؛ محمد عزة دروزة الوحدة العربية، المكتب التجاري للطباعة، بيروت، ١٩٥٧، ص١٢٢.

رفضهم المطامع الصهيونية في فلسطين رفضاً صريحاً ومفصلاً، مما يؤشر بوضوح على عمق الروابط التي تجمع ما بين سكان سوريا الطبيعية بشكل عام وسوريا وفلسطين بشكل خاص.

ويبدو أن الملك فيصل الأول كان على يقين من معارضة بريطانيا وفرنسا للمطالب العربية الداعية للوحدة والاستقلال، وبالفعل فإن الدولتين قد اعلنتا عدم اعترافهما بمقررات مؤتمر دمشق ويتضح من تعليمات الخارجية البريطانية التي حملت برقيتها الى المندوب السامي في مصر في ١٣ آذار ١٩٢٠ والتي تقضي بوجوب ابلاغ الملك فيصل على الفور بأن "الحكومة البريطانية لا تستطيع الاعتراف بحق مؤتمر دمشق في تحديد مستقبل سوريا وفلسطين او الموصل او ما بين النهرين، لأن هذه الأقطار انتزعت من الأتراك على يد الجيوش الحليفة، وان مستقبلها لا يمكن أن تحدده إلا الدول الحليفة بالاتفاق فيما بينها، وأن الحكومة البريطانية مضطرة الى القول بأنها تعتبر هذه الاجراءات باطلة ولاغية"[1].

ولعل عدم الارتياح البريطاني والفرنسي من مقررات المؤتمر السوري لم تقف عند ذلك الحد، أن تتبعنا معارضتهما بل في الدعوة الى عقد مؤتمر في سان ريمو (San Remo) في ايطاليا للمدة من ١٨-٢٥ نيسان ١٩٢٠، اذ فرضت سوريا ولبنان، في

(1)John F. Devlin, Syria Modern states in Ancient lond USA West Velw press, 1983, p.44

الوقت الذي أعلنت فيه بريطانيا انتدابها على فلسطين والعراق وشرق الأردن فضلاً عن التزامهما بتنفيذ وعد بلفور[1].

وهكذا تم تطبيق سياسة الحلفاء الرامية الى فصل سوريا عن فلسطين وظهرت الوعود البريطانية التي عقدتها للعرب بأنها مجرد سراب خادع[2]

رابعاً: سوريا والقضية الفلسطينية في ظل سياسة الانتداب

أولاً: فلسطين في مؤتمر الاحزاب السورية

كان زوال المملكة السورية في ٢٤ تموز ١٩٢٠ وفرض سياسة الانتداب على أقطار المشرق العربي ضربة شديدة للحركة العربية، فقد وصل معظم قادة (حزب الاستقلال السوري) بعد الاحتلال الفرنسي لسوريا الى شرقي الأردن[3]. والفوا لجنة مركزية للحزب مقرها عمان، وواصلوا من العاصمة الاردنية

---

(1)AronsKileman Foundation of British policy in the arab world, the cairo conference of 1921, London, 1970.

(٢)خيرية قاسمية، المصدر السابق، ص٢٠٢.

(٣)وصل الامير عبد الله الى بلده معان بقوة مؤلفة من ألف شخص في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢٠ وأعلن بأن هدفه هو تحرير سوريا من الاحتلال الفرنسي، وشرع بالاتصال باعيان سوريا وفلسطين ولبنان وشرق الاردن ووجه نداءاً للسوريين للالتحاق به من اجل الثورة على الفرنسيين للتفاصيل ينظر الملك عبد الله بن الحسين ، مذكرات الملك عبد الله بن الحسين، مذكرات الملك عبد الله سجلة الرائد ، الطبعة الثانية ، عمان، ١٩٥٧، ص١٥٢-١٥٣.

اتصالاتهم بحركة المقاومة في داخل سوريا، وأمدوها بالدعم والمعونة[١].

ومن جهة أخرى فقد اسهمت الأحزاب السورية بعقد مؤتمر لها في جنيف في ٢٥ آب ١٩٢١، حضرته عدد من الجمعيات العربية في فلسطين ومصر والمجر منها (الجمعية الإسلامية في نابلس، والوفد الفلسطيني واللجنة الفلسطينية في مصر، والجمعية العربية السورية في بوسطن، والحزب الوطني العربي في الأرجنتين، وحزب تحرير سوريا في نيويورك وحزب استقلال سوريا ووحدتها في سانتياغو في تشلي، واستمرت أعمال المؤتمر حتى ٢١ من أيلول من العام نفسه[٢].

حدد المؤتمرون المطالب الوطنية باستقلال سوريا الناجز بحدودها الطبيعية (سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الاردن) ورفض

---

(١)من أعضاء حزب الاستقلال، نبيه العظمة، عادل ارسلان، عوني عبد الهادي، عزة دروزة، خير الدين الزركلي، الشيخ كامل القصاب، حسن الحكيم، سامي السراج، يوسف ياسين، أحمد مريود، محمد الشريقي، أحمد حلمي عبد الباقي، أمين التميمي، جميل المدفعي، رشيد طليع، مسلم العطار، مصطفى الغلاييني، للتفاصيل ينظر: تيسير ظبيان، الملك عبد الله كما عرفته (وثائق وبيانات هامة عن حياة الفقيد) ، عمان، المطبعة الوطنية، ١٩٦٧، ص٣٢-٣٦.

(٢)عبد الله حنا، الحركة العمالية في سوريا ولبنان ١٩٠٠-١٩٤٥ دمشق، دار دمشق للطباعة، ١٩٧٣، ص٢٠٦-٢٠٨.

الانتداب والصهيونية وحق البلاد في الوحدة وإقامة حكومة مدنية مسؤولة أمام مجلس نيابي[١].

وفي ختام المؤتمر انتخبت (اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري – الفلسطيني) [٢]. التي اتخذت من القاهرة مقراً لها، ومن الجدير بالذكر أن اعضاء الوفد الفلسطيني وبالذات (توفيق حماد وشبلي الجميل) قد اصروا على ذكر اسم فلسطين الى جانب سوريا في تسمية المؤتمر ولجنته التنفيذية، وانتخب المؤتمرون وفداً دائماً في اوربا اتخذ من جنيف مقرا لها، برئاسة الأمير شكيب ارسلان وعضوية احسان الجابري وسليمان كنعان ورياض الصلح لغرض شرح القضية العربية[٣].

وأصدر المؤتمر بياناً موجهاً الى رئيس عصبة الأمم[٤] كان من أهم نقاطه هي:–[٥]

---

(١)ذوقان قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سوريا ١٩٢٠-١٩٣٦، بيروت ١٩٧٥، ص٤٦-٤٧.

(٢)الأعضاء هم الأمير ميشيل لطف الله رئيساً، والسيد رشيد رضا وكيلاً، ونجيب شقير سكرتيراً عاما، وتوفيق اليازجي وأسعد داهر اعضاءا، للتفاصيل ينظر/ محمد حرب فرزت، الحياة الحزبية في سوريا بين ١٩٠٨-١٩٥٥، دمشق ، منشورات دار الرواد ، ١٩٥٥ ، ص٧٢.

(٣)ذوقان قرقوط، المصدر السابق، ص٤٩.

(٤)اول سكرتير عام لعصبة الأمم السيد اريك دراموند بريطاني الجنسية ينظر:
The EnsclpoideAmercian international Edition, New York, American Corpration, 1976, Vol. 14, p.246

(٥)حسن الحكيم، خبراتي في الحكم، ص٥٢.

١- الاعتراف باستقلال سوريا وفلسطين ولبنان.

٢- الاعتراف لهذه البلاد بحق الاتحاد فيما بينها مع إنشاء حكومة مدنية برلمانية.

٣- لن تلغى الوصاية حالاً.

٤- سحب الجنود الفرنسيين والبريطانيين من سوريا ولبنان وفلسطين.

٥- إلغاء تصريح وعد بلفور بجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود.

وكان لأعضاء اللجنة التنفيذية السورية الفلسطينية الأثر الواضح في نصرة قضية سوريا ولبنان وفلسطين في الحرية والاستقلال، وفي عام ١٩٢٥، أبان الثورة السورية كان لها ولأعضاء اللجنة الدائمة في جنيف الأكثر نشاطاً في أوربا وبالأخص في مؤتمر عصبة الامم في سبيل عرض القضية العربية والدفاع عن القضية الفلسطينية[١].

٢- سوريا والمؤتمر الإسلامي العام في القدس :

عقد في السابع من كانون الأول ١٩٣١ في القدس الشريف المؤتمر الاسلامي العام برئاسة مفتي القدس الحاج محمد أمين الحسيني وبحضور (١٤٥) شخصية اسلامية من العالمين العربي والاسلامي[٢] وكان هدف المؤتمر توجيه أنظار الرأي العام

(١)كامل محمود خله، فلسطين والانتداب البريطاني (١٩٢٢-١٩٣٩) بيروت، مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٤، ص٢٧٨.

(٢)مؤيد توفيق العقرباوي، قاموس القضية الفلسطينية الحديث والمعاصر، ١٩٠٠-٢٠٠٠، عمان، دار المنار، ٢٠٠١، ص٣١.

الاسلامي الى القضية الفلسطينية التي تطورت بعد ثورة البراق عام ١٩٢٩[١].

وقد ساهم في المؤتمر عدد كبير من رجال جمعية (العربية الفتاة) وجمعية (العهد) وأقطاب من حكم فيصل السابق في دمشق ممن عرفوا بالاستقلاليين (حزب الاستقلال) وممثلين عن الكتلة الوطنية[٢]، ولا شك أن هؤلاء كانوا يحملون وجهات نظر قومية

---

(١)سبب الثورة قيام مجموعة من اليهود المتطرفين القادمين من تل آبيب في ١٤ آب ١٩٢٩ بتظاهرة في القدس حتى وصولا الى قرب حائط المبكى، وهناك رفعوا العلم الصهيوني وبدأوا بإنشاد النشيد القومي الصهيوني (الهاتفكا) وشتموا المسلمين الأمر الذي دفع المسلمين في اليوم التالي الذي صادف ذكرى المولد النبوي الشريف بالتظاهر واحراق بعض الأوراق التي تحتوي على نصوص الصلوات اليهودية والموضوعة في ثقوب حائط المبكى مما ادى الى الاصطدام مع اليهود، للتفاصيل ينظر عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص١٠٢-١٠٦.

(٢)خرجت الكتلة الوطنية الى الوجود عام ١٩٢٧، وتألفت من عناصر حزب الشعب وحزب الاستقلال، لم تأخذ الكتلة شكلها التنظيمي إلا في مؤتمر حمص الذي عقد في الرابع من تشرين الثاني عام ١٩٣٢، وهو المؤتمر الذي أقر القانون الأساسي للكتلة، والذي نص على تحرير البلاد السورية من كل سلطة أجنبية، والعمل على إيصالها الى الاستقلال التام والسيادة الكاملة على جميع اراضيها المجزأة في دولة ذات حكومة واحدة، ومن أبرز أعضائها، الدكتور عبد الرحمن الكيالي، الأمير سعد الجزائري، وعفيف السلح، واحسان شريف وعبد الله اليافي وعبد الحميد كرامي وعبد الرحمن بيهم ومظهر ارسلان ويوسف العيسى وحسن الكيلاني ونجيب البرزاني، للتفاصيل ينظر عبد الرحمن الكيالي، المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني من

أكثر منها اسلامية، وقد انتهزوا فرصة انعقاد المؤتمر ليبحثوا في شؤون الوطن العربي، وليضعوا خطة للعمل المنسق، وقبل يومين من انتهاء المؤتمر الاسلامي اجتمع نحو ٥٠ عضوا في منزل عوني عبد الهادي ووضعوا الميثاق القومي العربي الذي صدر بشكل وثيقة قومية في ١٣ كانون الأول عام ١٩٣١[١].

وقد نصت المادة الأولى منه على أن "البلاد العربية وحدة تامة لا تتجزأ وكل ما يطرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقره الأمة ولا تعترف به؟ بينما حددت المادة الثانية منه طريق الوحدة العربية بالنضال القطري من أجل الاستقلال دون التخلي عن الوحدة العربية كهدف أبعد بنصه "توجه الجهود في كل قطر من الأقطار العربية الى جهة واحدة هي استقلالها التام كاملة موحدة ومقاومة كل فكرة ترمي الى الاقتصار على العمل للسياسات المحلية والاقليمية"، أما المادة الثالثة فقط أكدت على رفض كل اشكال الاستعمار بنصها "لما كان الاستعمار بجميع أشكاله وصيغه يتنافى كل التنافي مع كرامة الأمة العربية وغايتها العظمى، فإن الأمة العربية ترفضه وتقاومه بكل قواها"[٢].

وانبثقت من ذلك المؤتمر لجنة تنفيذية اختير معظم أعضاءها من الفلسطينيين، مهمتها نشر الميثاق القومي وتعميقه والإعداد

عام ١٩٢٦ حتى نهاية عام ١٩٣٩ حلب مطبعة الضاد، ١٩٦٠، ج١، ص٥٩-٦٤.

(١)محمد عزة دروزة، المصدر السابق، ص٨٨.

(٢)المصدر نفسه، ص٨٨-٨٩.

لمؤتمر قومي عربي لوضع الخطط اللازمة لتنفيذ الميثاق على صعيد شعبي في البلاد العربية كلها، وقد تألفت اللجنة التنفيذية من السادة عوني عبد الهادي وخير الدين زركلي وصبحي الخضراء وعجاج نويهض وأسعد داغر ومحمد عزة دروزة[١].

ويشير (احمد طربين) بأن الوطنيين السوريين قد بايعوا في المؤتمر الاسلامي العام الملك فيصل مسؤولاً عن القضية العربية، كما أكدوا مطالبتهم من الملك في المؤتمر بضرورة تحقيق وحدة سوريا بهدف التخلص من النفوذ الفرنسي[٢].

٣- الدور السوري في الثورة الفلسطينية الكبرى ١٩٣٦-١٩٣٩

حظيت ثورة فلسطين ١٩٣٦-١٩٣٩ بكثير من الاهتمام من قبل مسؤولي سوريا ووردت تفاصيلها في عدد كبير من مؤلفاتهم، ولا يتيح المجال هنا لتكرار تفاصيلها، ولهذا سأكتفي بإبراز أبرز اسبابها والدور السوري فيها:

أ- اسباب الثورة[٣]

(١)عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص١٢٤.

(٢)أحمد طربين، الوحدة العربية ١٩١٦-١٩٤٥، القاهرة، معهد الدراسات العربية، ١٩٥٩، ص٢٥٨.

(٣)للمزيد من التفاصيل عن الثورة الفلسطينية الكبرى ينظر عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص١٤٤-١٤٥؛ عيسى السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، سجل لقضية فلسطين في عشرين سنة، ج٢، مطبعة مكتبة فلسطين الجديد ١٩٧٣، ص٧٣- ٧٤؛ Sami Haddwi. Palestime between 1915-1979 (Demer N. Y: Caravan Books, 1979) P. 93-95.

١- نقم العرب على بريطانيا بسبب احتلالها للبلاد في الوقت الذي كان العرب يسعون فيه للاستقلال ومن أجله ثاروا على العثمانيين.

٢- تبني بريطانيا سياسة وعد بلفور بكل اصرار، وبذلها اقصى ما تستطيع لمساعدة الحركة الصهيونية لإقامة الوطن القومي اليهودي.

٣- مساعدة بريطانيا للصهيونيين على تملك الأراضي في فلسطين وخشية الفلاحين العرب من أن يصبحوا بلا أرض.

٤- الهجرة اليهودية الواسعة التي بلغت عام ١٩٣٥ حوالي ألف مهاجر رسمي، الأمر الذي يهدد العرب بأن يصبحوا أقلية في فلسطين أو يطردوا منها.

٥- تهريب السلاح على نطاق واسع الى القوات الصهيونية واكتشاف أكثر من شحنة مهربة من السلاح الى ميناء يافا في تشرين الأول ١٩٣٥.

٦- ثورة عز الدين القسام المسلحة في تشرين الثاني ١٩٣٥، التي عبرت عن شعور العرب بالخطر الشديد الذي يهدد مصيرهم وبينت أن عليهم أن يمارسوا الكفاح المسلح الى جانب الكفاح السياسي، وألهب استنتيا الشيخ عز الدين القسام وجماعته الأبطال مشاعر العرب بالنقمة على المستعمرين وأوجد استعداداً واسعاً للثورة المسلحة.

أما الحادثة التي أشعلت الشرارة الأولى للثورة فهي بسيطة نسبياً ولكنها كانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، في الخامس عشر من نيسان ١٩٣٦ قتل رجل يهودي وأصيب

يهوديان بجروح خطيرة وذلك أثناء تحركات المجاهدين العرب على الطريق الواقع بين نابلس وطول كرم، وفي الليلة التالية قتل عربيان في الطريق العام الى الشمال من مستعمرة مليس. ومن الطبيعي أن يكون العرب قد عدوا ذلك بمثابة انتقام لمقتل اليهودي، وتبع ذلك سلسلة من الهجمات على العرب أصيب عشرات منهم بجروح وأحرق الكثير من المنازل العربية، الأمر الذي دفع بالعرب الى إعلان الإضراب العام في البلاد إيذاناً بإعلان الثورة الفلسطينية الكبرى[1].

ب- الدور السوري في الثورة

شكل وصول الضابط السوري فوزي القاوقجي في أواخر شهر آب عام ١٩٣٦ على رأس ٥٠٠ مجاهد عربي من سوريا والعراق الى فلسطين نقطة انعطافة واضحة في مسيرة الثورة الفلسطينية الكبرى، إذ أصدر منشوراً بتاريخ ٢٨ منه أعلن نفسه قائداً عاماً للثورة العربية في سوريا الجنوبية (فلسطين) وقد ضمن منشوره بوجوب إرخاص النفوس في سبيل الله ليكون العالم شهيداً على وحدة الوطن والأمل والدماء في البلاد العربية جمعاء، وختمه بدعوة شباب العرب في فلسطين وسوريا والعراق وشرقي الأردن الى حمل السلاح والالتحاق بالثورة في سبيل إنقاذ فلسطين[2]

(١)ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص١٦-١٤٧.

(٢)محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواليها خلال العصور، بيروت، ج٢، مطابع دار الكشاف، ١٩٨٥، ص٨٧-٨٩.

لقد أحدث قدوم القاوقجي وقواته الى فلسطين انطباعاً عميقاً بالفعل في مسيرة الثورة، يمكن إجماله بما يأتي:-

١- ارتفاع معنويات الشعب، وزيادة الاندفاع لحمل السلاح والشعور بالدعم القومي.

٢- تزايد التنظيم العسكري وتحقيق وحدة القيادة العسكرية.

٣- تطور التسليح اذ كانت قوات القاوقجي مسلحة بعدد من الرشاشات فضلاً عن البنادق الجديدة نسبياً.[1]

٤- تطور تكتيك حرب العصابات فبعد أن كان التكتيك المتبع يأخذ مبدأ (اضرب واهرب) أصبحت المعارك تستمر ساعات طويلة وأحياناً أياماً، وبعد أن كانت معظم الهجمات تجري في الليل أصبحت تجري في النهار، ولا يتم الانسحاب من أرض المعركة إلا بعد أن يخيم الظلام، وبعد أن كانت أعداد الثوار الذين يشتركون في المعركة قليلة نسبياً أصبح يشترك فيها مئات المقاتلين، وأحياناً الآلاف وفي المعارك الرئيسية التي كان يخطط لها القاوقجي، ويبدأها كانت رسالة تذهب الى جميع أنحاء فلسطين من اقصى الجنوب تدعو الثوار الى القيام بعمليات عسكرية، وبصفة خاصة كان يخطط لها القيام بمهمام قطع مواصلات الجيش البريطاني لكي تشل تقدم قواته.

٥- عمل القاوقجي على تنظيم الثوار بمنطقة مثلث نابلس-جنين - طولكرم، بحيث أصبح في كل قرية فصيل من الثوار يتناسب

---

(1)Sami Hadaw, OP, Cit, pp102-103

عددهم مع عدد سكان القرية التي تقوم بتسليحهم، وكان القاوقجي يعين قواد الفصائل ، وقد كونت هذه القوات احتياطياً كبيراً للثورة يعد بالالاف طبق عليه نظام "الطلات" وهو نظام ابتكره القاوقجي ويقضي باستدعاء بعض الفصائل فقط لا يزيد مجموع أفرادها على ٢٠٠ مقاتل في الدفعة الواحدة للانضمام الى قواته النظامية، اذ تقوم بمرافقة القاوقجي لمدة ثلاثة أسابيع أو أربعة اسابيع ثم ترجع الى قراها ويتم استدعاء مجموعة غيرها وهكذا[١]

ولا شك أن مميزات ذلك النظام أنه يتيح الفرصة للثوار الفلسطينيين العمل في أراضيهم لإنتاج قوتهم، فلا يحملون بذلك قيادة الثورة أعباء مالية ولعل ذلك ما يشير الى خبرة ودراية القاوقجي في إدراة المعارك واستمرارها.

وكانت الاستخبارات العسكرية البريطانية قد اعترفت بتقاريرها عن دور القاوقجي في تنظيم الثورة إذ جاء في إحداها بعد تسلم القاوقجي لقيادة الثورة ما نصه "لقد طرأ تحسن في تكتيك الثوار وظهرت على العصابات دلائل تشير الى وجود قيادة وتنظيم فعالين فيها، فهي الآن مزودة تزويداً جيداً بالأسلحة والذخائر، كما أن امتداد عملياتها الى مناطق خارج المناطق التي اعتادت النضال

(١)أحمد سعيد نوفل وآخرون، القضية الفلسطينية في أربعين عاماً بين ضراوة الواقع وطموحات المستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص٣٥.

المسلح من قبل، يدل على أن عدد أفراد العصابات قد ازداد ازدياداً كبيراً[١].

كما ساهم في معارك الثورة الضابط السوري المعروف سعيد العاص، الذي كان في طليعة الثوار في ثورة سوريا ضد الفرنسيين عام ١٩٢٥[٢]. اذ اشترك في ثورة فلسطين في منطقة القدس ضمن قوة القائد عبد القادر الحسيني حيث قاد معارك الثوار في جبل القدس وبيت لحم، وفي الرابع من تشرين الأول ١٩٣٦، قامت قوات بريطانية تقدر بـ(٣٠٠٠) جندي بتطويق واسع في جبال الخضر قرب بيت لحم واشتبكت مع الثوار، وفي صباح السادس منه، دارت معركة فاصلة بين الجيش البريطاني وبين الثوار جرح فيها القائد سعيد العاص، والقائد عبد القادر الحسيني[٣].

ومنذ السنة الثانية للثورة شكلت دمشق المقر الرئيس للمؤتمرات والاجتماعات لقادة الثورة، ففي الثاني والعشرين من حزيران ١٩٣٧ وصل قائد الثورة الفلسطينية الكبرى الحاج محمد أمين الحسيني مع أربعة من أقرب أعوانه من الضباط الى دمشق، حيث استقبل جميع زعماء الحركة الوطنية البارزين من سياسيين

---

(١) نقلاً عن عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص١٥٥-١٥٦.

(٢) للتفاصيل عن الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥ ينظر صباح مهدي ويس الديلم، الثورة السورية الكبرى وموقف الرأي العام العراقي منها، ١٩٢٥-١٩٥٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة بغداد، ١٩٨٩.

(٣) أحمد سعيد نوفل، المصدر السابق، ص٣٦.

وصحفيين سوريين ولبنانيين، ويشير السفير البريطاني في دمشق (جلبرت ماكدت Colonel Gilbert Mackeretl)[1] الى أن مباحثات الحاج الحسيني قد تركزت على موضوعين متداخلين الأول هو استعراض عام للوضع السياسي العام في البلاد العربية بما في ذلك الدمج الفوري لحزب الاستقلال الفلسطيني بالكتلة الوطنية السورية بجميع ما في الأمر من جوانب، والموضوع الثاني هو "مشروع تقسيم فلسطين الوشيك الصدور"[2] إذ اعترض الحاج الحسيني على مشروع التقسيم الذي جاء في تقرير اللجنة الملكية والمعروف بــ"لجنة بيل"[3].

---

(١) جلبرت ماكيرت، هو سفير بريطاني في دمشق، ومسؤول عن شعبة تقارير الشرق الأوسط، عن علي سوريا ما بين الأعوام ١٩٣٦-١٩٣٩، وكان يؤدي دوراً مهماً في العلاقات البريطانية مع القادة السوريين، حيث كانت السياسة البريطانية تنفذ بواسطته، فضلاً عنه أنه يعد من كبار المثقفين البريطانيين في الشرق الأوسط، للتفاصيل ينظر:

F.O. 371 / 6597 Vol. 2194. Meckereth to Baxter, 28.oct1938.

(٢)عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص١٦١-١٦٢.

(٣)لجنة بيل: هي لجنة ملكية بريطانية عرفت باسم لجنة بيل نسبة الى رئيسها الايرل بيل، شكلت في ١٧ آب ١٩٣٦ وضمت هوراي رامبو نائب رئيس اللجنة وعضوية لواس هاموند وليم كارتز، هارولد موريس، يجلند كوبلاند، وأصدرت اللجنة تقريراً استغرق العمل فيه ستة أشهر عرف بــ(الكتاب الأبيض رقم ٥٤٧٩ بتاريخ ١٩٧٣) بموجبه قسمت فلسطين الى ثلاث أقسام هي: دولة عربية، دولة يهودية، منطقة دولية تضم الاجزاء الاستراتيجية والدينية وتبقى تحت الانتداب البريطاني للحكومة البريطانية، تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، مطبعة حكومة فلسطين، د.ت. ص٧-١١.

والواقع ان الحكومة البريطانية لم تكن غافلة عما تقوم به الحكومة السورية تجاه فلسطين، إذ اخذت تضغط عليها بواسطة جلبرت مايكرت السفير البريطاني في دمشق وذلك ما يتضح من خلال لقاءاتها المتكررة مع جميل مردم رئيس الوزراء السوري مما عدها الأخير تدخلاً في شؤون حكومته[١].

وعندما أصدرت الحكومة البريطانية في السابع من تموز ١٩٣٧، قبول مبدأ التقسيم[٢]. عبرت الحكومة السورية عن رفضها الكامل للمشروع[٣]. بالمذكرة التي ارسلتها الى عصبة الأمم بواسطة الحكومة الفرنسية، ونصها: شعرت الحكومة السورية بمرارة الخيبة عند مطالعة تقرير اللجنة الحاوي على قرار صريح بفشل السياسة التي نفذت منذ عشرة سنوات وآلت الى إنشاء مقر لفائدة اليهود وحدهم، حيث توطن العرب منذ عدة أجيال فإذا قبل الآن ان السياسة التي اتبعت بناء على وعد بلفور كانت عقيمة، فلا بد أن الفشل عينه سيكون نصيب الاقتراحات المبهمة التي وصلت اليها اللجنة، لأن الحل المقترح ينطوي على تجاهل بديهي لحقوق العرب بتمهيده لتهجيرهم الى مناطق صحراوية قاحلة غير زراعية والحكومة السورية تشعر أن من واجبها نقل ما يسود من سوريا من قلق على مصير عرب فلسطين وتتمنى اتخاذ التدابير من اصح

(1) F.O 371 Vol. 20840.Meckerth to Eden, 5/May.187

(٢)كامل محمود خلة، المصدر السابق، ص٤٤٣.

(٣)محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، ج٣، صيدا، بيروت، ١٩٥٠، ص١٦٥.

الطرق لإيجاد حل يتطبق على الحق والعدل والانسانية، ويجب هذا الحل أن تضمن سلامة البلد ويحقق أماني الفلسطينيين وهذه الطريقة الوحيدة التي تضمن سيادة العدل والسلام في تلك الأراضي المقدسة كما في سائر أراضي بلاد المشرق العربي»[١]

لا شك إن إصرار بريطانيا على تنفيذ قرار التقسيم دفع بـ(هيئة الدفاع عن فلسطين) في دمشق الى عقد مؤتمر عربي لهم في بلودان بدمشق[٢]. في الثامن على التاسع من أيلول عام ١٩٣٧ مشمولاً برعاية دمشق فحضره (٤٥٠) شخصية عربية سياسية وحزبية و(١٢٤) شخصية فلسطينية[٣].

وقد أسهم عدد من السوريين رفيعي المستوى في تنظيمه، ومن ضمنهم أعضاء اللجنة المركزية في الكتلة الوطنية وأصحاب القمصان الحديدية الذين تسلموا القضية الأمنية للمؤتمر، وبعد مناقشات اتخذت مقررات عديدة، منها التأكيد على أن فلسطين جزء من الوطن العربي وأن للعرب الحق في الدفاع عنها، بل أن من واجبهم أن يفعلوا ذلك، ورفض تقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية لأنها تعد تهديداً خطيراً على الوطن العربي، وقاعدة

---

(١)محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ج٢، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٦٠، ص١٣٨-١٨٤.

(٢)انتخب المؤتمر السويدي رئيساً للمؤتمر كلا من محمد علي علوبة وشكيب ارسلان والاسقف حريكة نواباً للرئيس وعزت دروزة سكرتيراً، المصدر نفسه، ص١٨٣.

(3)F.O. 371/2142 Vol.20849.Meckereth to Eden, May.1937

استعمارية دخيلة، وطالب المؤتمر بإلغاء وعد بلفور والانتداب وابدالهما بمعاهدة تعاقد مع بريطانيا، وتشكيل حكومة مستقلة بفلسطين، وإيقاف الهجرة اليهودية، ومنع انتقال الأراضي من العرب الى اليهود، وعلى جميع الدول العربية مقاطعة البضائع البريطانية بحالة إصرار بريطانيا على تنفيذ قرار التقسيم.

ومن جهة أخرى زاد عدد المتطوعين العرب ومنهم السوريين في الثورة، الأمر الذي دفع الى تشكيل لجنة مركزية لقيادة الثورة أطلق عليها اسم "اللجنة المركزية للجهاد" واتخذت من دمشق مقراً لها، وتولى ادارتها عملياً عزت دروزة بتوجيه من المفتي، وكانت اللجنة مسؤولة عن اجراء التنسيق والتعاون بين تشكيلات الثوار، التي كانت تتمتع الى حد كبير بالاستقلال، ويتولى رئاسة كل منها قائد محلي يساعده عدد من رؤساء الفصائل، وكان يتولى قيادة هذه التشكيلات قادة فلسطينيين يرتبطون بأوثق الصلات مع الفلاحين والقرى التي تقع ضمن مناطق عملياتهم، وكان من أبرزهم عبد الرحمن الحاج محمد، وعارف عبد الرزاق (نابلس) وعبد القادر الحسيني (القدس) ثم يوسف أبو دره (الخليل) وكانت تطلق على كثير من التشكيلات الجديدة اسماء ابطال العرب في مطلع الدعوة الاسلامية، اما الاتصالات بين القيادة العليا ومختلف التشكيلات فقد كانت تتم بواسطة الرسل والزيارات التي يقوم بها من وقت لآخر

زعماء الثورة في دمشق[١] أما المكتب القومي العربي في دمشق فقد كان يعمل كجهاز لنشر الدعاية للثورة، فضلاً عن جمع التبرعات من مختلف انحاء العالمين العربي والاسلامي[٢].

وهكذا شكلت دمشق المقر الأساسي لرئاسة الثوار وإن اسهامها كان كبيراً في استمرار ديمومة الثورة، وأن اقتراب العالم من حافة الحرب العالمية الثانية حمل الفرنسيين على قمع رئاسة الثوار في دمشق قمعاً تاماً[٣]. ولعل ذلك الإجراء قد اسهم كثيراً في اضمحلال الثورة وبالتالي إنهائها في عام ١٩٣٩.

---

(١)محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، الجزء الثاني، ص٧٧.

(2)F.O. 371/2142 Vol. 20849, Meckereth to Eden, May/1946

(٣)محمد عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص١٧٩.

الفصل الثاني
سوريا وتطورات القضية الفلسطينية
١٩٤٣-١٩٤٧

أولاً: استقلال سوريا وتطور موقفها أزاء القضية الفلسطينية
ثانياً: موقف سوريا من السياسة الأنكلو أمريكية أزاء فلسطين
ثالثاً: الموقف السوري من القضية الفلسطينية في مؤتمر انشاص.
رابعاً: مؤتمر بلودان والموقف السوري من القضية الفلسطينية
خامساً: موقف سوريا من مؤتمر لندن
سادساً: سوريا وقرار ١٨١ للتقسيم

أولاً: استقلال سوريا وتطور موقفها أزاء القضية الفلسطينية

شكل اجتياح الجيوش الألمانية للأراضي الفرنسية واحتلال باريس عام ١٩٤٠ واستسلام حكومة المارشال(بيتان Petain)[1] ثم خضوعه لشروط الهدنة في الرابع عشر من حزيران عام١٩٤٠[2] نقطة انعطاف واضحة في مسيرة الحرب العالمية الثانية، وفضلاً عن آثارها المباشرة في سوريا ولبنان إذا أبدى الرأي العام ارتياحاً كبيراً، مؤكداً أن ذلك الارتياح لم يكن حباً بالألمان، بل التعبير عن الأمل في التخلص من سوء الادارة السياسية الفرنسية[3]

---

(١)هنري فيليب بيتان، جنرال فرنسي (١٨٥٦-١٩٥١) ويعد من الأبطال الوطنيين في الحرب العالمية الأولى، التحق بالجيش الفرنسي عام ١٨٧٦ وشارك في الحرب العالمية الأولى، درس في الكلية الحربية، تقدم بنظريات تكتيكية نالت إعجاب العسكريين فسمي بمارشال فرنسا في تشرين الثاني عام ١٩١٨، الأمر الذي جعله يستلم مواقع عسكرية عليا، وبعد الهجوم الألماني أثناء الحرب العالمية الثانية اجتاحت هذه الجيوش فرنسا وأسقطت الحكومة القائمة آنذاك، فارتأى المارشال طلب الهدنة، وتسلم منصب رئيس الدولة في فرنسا، منذ ذلك الوقت في نيسان ١٩٢٠، حكم عليه بالاعدام لمساعدته الغزو الألماني، لكن ديغول خفف الحكم عليه الى السجن المؤبد، ينظر:

Encyclopedia Britania OP, Cit, Vol.17, p325

(2)Albert Hourani, Syrai and Lebanon, A political Essay, London.

(٣)د.ك.و.٤١٨١١٠/٣١١ تقارير القنصلية العراقية في دمشق بتاريخ ١٥ حزيران ١٩٤٠، و٦٣، ص١١٧.

وهكذا كان لا بد لتلك الاوضاع ان تنعكس على سوريا لأنها أصبحت بمواجهة وضع جديد مجهول المصير، لا تعرف نهايته، وما يحمل في طياته، لقد استبشر الشعب العربي في سوريا بهزيمة فرنسا، وشعر بأن أمانيها في الاستقلال والتحرر أصبحت على وشك التحقيق، ولكن منطق الاستعمار واحد لا تغيره الأحوال، ففرنسا التي انهارت في أوربا لا تزال لها قواتها في مناطق انتدابها في سوريا ولبنان، ومستعمراتها في أفريقيا، ولعل هذا ما أكدته حكومة فيشي الموالية للألمان، بأنه حسب شروط الهدنة لن يحدث تغيير ي نظام البلاد لمشمولة بالانتداب بتأكيدها "سيبقى علم فرنسا خفاقاً وستواصل مهمتها في الشرق"[1]. إلا أن قيام حكومة فيشي بإرسال الجنرال دانتز (Dawntz)[2] مفوضاً سامياً في

(١)جوردن هـ. توري، السياسة السورية والعسكريون، ١٩٤٥-١٩٥٨، ترجمة محمود فلاحة، بيروت، دار الجماهير، ١٩٦٩، ص٢٥.

(٢)هنري دانتز، الالزاسي الأصل، تخرج من كلية سان سالس سير الحربية في العشرين من عمره، قاد اثناء الحرب العالمية الأولى كتيبة في الجيش، عين رئيسا للأركان في الفرقة الحادية والعشرين مشاة، وفي عام ١٩٢٣ كلف بإدارة مكتب مخابرات في الجيش الفرنسي في الشرق حتى عام ١٩٢٦، ثم عين في معهد الدراسات العسكرية العليا، ورفع الى رتبة عميد ثم برتبة لواء في عام ١٩٤٠، قاد الفيلق الثاني عشر في الأندلس، عين في بيتسان حتى تسلم القيادة ثم عين حاكماً عسكريا بباريس ثم مندوباً سامياً على سوريا ولبنان، في عهد حكومة فيشي، ينظر د.ك، و. ٥٩٢٢/ ٣١١ ، تقارير القنصلية في دمشق الى وزارة الخارجية المرمق ١٨/١/٦ و٨٩ بتاريخ ٥ شباط ١٩٤١، ص٢٣٢.

سوريا ولبنان قد خلق وضعاً معقداً وصعباً إذ أنه وجد الحال في سوريا قائماً على عدم الاستقرار والتذمر لهذا انحسرت جهوده في وضع حد للفوضى التي انتشرت في صفوف القوات الفرنسية المعسكرة في سوريا[١]، وتعرض البلاد في شباط عام ١٩٤١ الى (أزمة الخبز) بسبب الزيادة الحادة في الأسعار مما أدى الى انتشار ظاهرة الطوابير على المخابز في دمشق[٢]وكذلك مطالبة الناس بتخفيض أسعار الكهرباء ومقاطعة الشركات الفرنسية للتنوير في دمشق.[٣]

زادت هذه الأوضاع المزرية من كراهية الشعب السوري لسلطات الاحتلال، وعملوا على تطهير الأرض السورية من مظاهر الاستعمار، وبالتالي تسلم مقاليد البلاد، عن طريق المظاهرات التي قادها زعماء الحركة الوطنية في البلاد[٤].

واجهت سلطات الانتداب ذلك بإصدار قوانين منعت بموجبها الاجتماعات السياسية والمظاهرات الشعبية منعاً باتاً، وأخضعت الصحافة للرقابة المشددة ورضخت للأقامة الجبرية على عدد من الزعماء الوطنيين، مما جعل السياسيين يلجئون الى النشاط السري

---

(1)Haouraur, OP, Cit, p.219

(2)F.O. 371/ 3268 Vol. 24591. Gardener To F.O 19 August 1940.

(٣)د.ك.و. ٥٩٢٢/ ٣١١، تقارير القنصلية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية، الكتاب المرقم ١٠/١/١١ بتاريخ ٣ آذار ١٩٤١، ص٣٠٦

(٤)خالد العظم، المصدر السابق، مج٢ ص٤٤٨.

طيلة تلك المدة[1]، وهذا جعل دانتز ييأس من حل الأزمة السورية، ووجد من المناسب إظهار بعض المرونة في سياسته، فصار يكثر من الحديث عن آمال سوريا بالاستقلال، بعد إصداره بيان في الثلاثين من نيسان ١٩٤١ ردد فيه بأن "مصلحة فرنسا تقوم على استقلال سوريا التام"[2]

وفي الوقت نفسه ظهرت مجموعة من الفرنسيين بزعامة الجنرال تشارلز ديغول (Charles Deguale)[3] لم يقبلوا

(1)Houraur, op.cit, P.219 .

(٢) نوري، المصدر السابق، ص٢٦.

(٣) شالز ديغول (١٨٩٠-١٩٧٠) ولد في ٢٣ تشرين الثاني ١٨٩٠، ببلدة ليل، تخرج من كلية سان سير العسكرية عام ١٩١١، وقع أسير حرب خلال الأعوام (١٩١٦-١٩١٨) عمل استاذا في التاريخ العسكري في أكاديمية سان سير العسكرية عام ١٩٢١، دخل كلية الحرب العليا عام ١٩٢٤، حث ديغول على تطور مكننة الجيش الفرنسي، وأوضح نظرياته في الحرب المدرعة في كتبه (نصل السيف) عام ١٩٣٢، و(من أجل جيش متمرس) عام ١٩٣٤، و(فرنسا وجيشها) عام ١٩٣٨، وفي عام ١٩٤٠ قاد ديغول الفرقة الرابعة المجهزة بمعدات تدار بالمحركات وقاتل قتالاً جيداً في محاولة صد الهجوم الماني على القتال الانكليزي في معركة فرنسا، وقام بثلاث هجمات على الجناح الجنوبي الألماني، وبسبب افتقاره الى الاسناد اضطر الى الانسحاب، وفي ٥ حزيران عين ديغول وكيلا وزير الدولة للدفاع الوطني في حكومة بول رينو، هرب الى بريطانيا عندما استسلمت فرنسا وترأس اللجنة القومية الفرنسية وأصبح القائد العام للقوات الفرنسية الحرة، واصبح رئيس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني ورئيس الحكومة الفرنسية المؤقتة بدعوة من باريس في ١٥ آب ١٩٤٤ وحتى عام ١٩٤٦، عاد ليتولى السلطة عام ١٩٥٩ في

الهزيمة وقد شكلوا حكومة باسم حكومة فرنسا الحرة برئاسة ديغول، اعترفت بريطانيا بها اعترافاً كاملاً، وقام بتقديم المساعدة والدعم لها[1].

وفي الثاني من حزيران عام ١٩٤١، عبرت جيوش فرنسا الحرة تساندها الجيوش البريطانية الحدود السورية واللبنانية[2] وألقت الطائرة منشورين أحدهما بإمضاء كاترو (Catroux)[3]

أثناء الصراع الجزائري، وأصبح رئيس الجمهورية الخامسة عام ١٩٦٩ للتفاصيل انظر

Mareel Bando and Others, The historical, Encyclopedia of World War, Translated from The French by Jesse Dilson, New York, 1980, p.232

(١) الجنرال ديغول، مذكرات الحرب النفير ١٩٤٠-١٩٤٢، ترجمة عبد اللطيف شرارة، منشورات عويدات، بيروت ط٢، ١٩٦٧، ص١٢١.

(٢) ميشيل كريستيان دافين، المسألة السورية المزدوجة، (سوريا في ظل الحرب العالمية الثانية) ترجمة اللواء جميل بيطار، دار طلاس للترجمة والنشر، دمشق، ط١، ١٩٨٤، ص١٩٠.

(٣) كاترو، ضابط فرنسي ولد في ١٨٧٩، تخرج من كلية سان سير العسكرية، اشترك في الحرب العالمية الأولى، واسر من قبل الألمان، تقلد عدة مناصب عسكرية وإدارية وعين حاكماً لدمشق تحت رئاسة جفيجان، وتولى منصب حاكم عام الهند الصينية الفرنسية عام ١٩٣٩، رفض التعاون مع حكومة فيشي وانضم الى حركة فرنسا الحرة، عينه الجنرال ديغول عام ١٩٤٠ ممثلاً للحكومة في الشرق الأوسط ومفوضاً سامياً في سوريا ولبنان، للمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٧، ص٩٤٩-٩٥٠

ممثل الجنرال ديغول موجه الى الشعبين السوري واللبناني تضمن وعداً صريحاً بوضع حد لنظام الانتداب وتحرير الشعبين السورين واللبناني ومنحهما الاستقلال[1]، وتضمن المنشور الثاني الممضي من قبل مايلز لامبسون (Miles Lampson) السفير البريطاني في القاهرة تأييد إعلان كاترو باسم الحكومة البريطانية مؤكداً استقلال سوريا ولبنان[2].

هاجمت جيوش الحلفاء الديغولية البريطانية سوريا واجتاحوها بعد ان اصطدموا بجيوش حكومة فيشي[3] وتمكنوا من دخول دمشق على اثر استسلام (دانتز) في الحادي والعشرين من حزيران عام ١٩٤١[4]، ثم بدأ ديغول جولته في سوريا وزار فيها مختلف المحافظات واجتمع بالزعماء الوطنيين، للتأكد من منح فرنسا استقلال سوريا بإطار اتفاقية تحفظ لفرنسا امتيازاتها، وفي ٢٧ أيلول ١٩٤١ قدم الجنرال كاترو تصريحاً خطيا فيه اعتراف الحليفتان باستقلال سوريا وسيادتها لحكومة حسن الحكيم ثم ألحق به جبل الدروز والعلويين كجزء متمم بها[5].

---

(1)General Catrout, DanslaNataille de Mediteeance 1940-1944, Juliard, Sequana Paris, 1949, p.137

(2)Ibid, p.138

(3)Catroux, op, Cit, p.187

(٤)ستيفن همسلي لونغريغ، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٨، ص٣٨٩.

(٥)مذكرات الجنرال ديغول، المصدر السابق، ص٢٤٧.

وخلال المدة ١٩٤١-١٩٤٣ وافق الجنرال كاترو على تسليم الحكومتين السورية واللبنانية المصالح المشتركة مع موظفيها الى الحكومتين مع حق التشريع والإدارة وذلك بموجب نص اتفاقية ٢٢ كانون الأول من الجانبين السوري والفرنسي(١).

وقد بلغت وزارة الخارجية السورية ممثلي الدول العربية والأجنبية مذكرة استلام الصلاحيات من سلطات الانتداب الفرنسية(٢). وبهذا الاستسلام العملي في مرحلة المفاوضات انتهت بتوقيع اتفاق ٢٢ كانون الأول ١٩٤٣، وتستكمل سوريا اسباب استقلالها وتصبح سيادتها على أرضها حقيقة واقعة.

كان من الطبيعي أن تشغل القضية الفلسطينية اهتمام الحكومات السورية المتعاقبة بعد اعلان الاستقلال باعتبارها واحدة من أهم القضايا العربية، إذ عندما تولى سعد الله الجابري تاليف أول حكمة دستورية بعد قيام الحكم الوطني عام ١٩٤٣(٣)أعد بياناً

(١)نصت الاتفاقية على نقل المؤسسات التالية الى حكومة السورية، والتي تعترف بها المصالح المشتركة وهي الجمارك ومراقبة حصر الدخان، ومصلحة المنارات، ومراقبة الشركات ذوات الامتياز وكهرباء حمص وحماة وحلب وإدارة العشائر للتفاصيل ينظر يوسف جبران غيث، التطورات السياسية في سوريا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ص٥٣.

(٢)د.ك.و ٣٨٩٧/ ٣١١ ، تقارير القنصلية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية برقم ٢٢٦، ٧ أيلول ١٩٤٣، و٢ ص٣.

(٣)تألفت الوزارة من سعد الله الجابري رئيساً، جميل مردم للخارجية، لطفي الحفار الداخلية، نصوح البخاري للمعارف والدفاع الوطني، خالد العظم للمالية، مظهر آل رسلان للأشغال العامة والاعاشة، توفيق شامية للزراعة

تقدمت به الى المجلس النيابي أكدت فيه دعمها للقضية الفلسطينية بوصفها قضية العرب المركزية[١]، وقد صرح جميل مردم وزير الخارجية السوري حول تلك السياسة في آذار ١٩٤٤ بأنه لن يتخذ قرارا بشأن الوضع في فلسطين بدون استشارة الدول العربية الأخرى، وإن الحوادث التي تجري بفلسطين تقوم بها عناصر تريد بها جلب الانتباه العام بمناسبة انتهاء المدة المعينة للهجرة في الكتاب الأبيض[٢].

ولدى استقبال وزير الخارجية السوري جميل مردم السفير الأمريكي في دمشق جورد ودزورث (Gorge Widezworth) في السابع من أيلول ١٩٤٤ أثناء تقديمه مذكرة بلاده القاضي باعترافها باستقلال سوريا والتي جاء فيها "إنه قد أصبح ممكناً من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية اعتبار الحكومة السورية ممثلة لإدارة الشعب ومستقلة بالشعب، وفي مركز يؤهلها للقيام

والتجارة، ينظر د.ك.و ٣١١/٢٦٤٨، تقارير وزارة الخارجية العراقية تأليف الوزارة السورية برقم ش/٢٣٣ / ٢٣٣/٨/٧٢٤٨/ بتاريخ ٣ آب ١٩٤٣، و ٤٤ ص٦٩.

(١)وتغريغ، المصدر السابق، ص٤٠٩

(٢)هو الكتاب الذي أصدرته بريطانيا في ٧ آذار ١٩٣٩ وتضمن فيه الخطوط العامة للسياسة البريطانية تجاه الحركة الصهيونية فضلاً عن الهجرة والاستيطان، للتفاصيل ينظر: طاهر خلف البكاء، مشاريع تقسيم فلسطين (١٩٣٦- ١٩٤٧)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٣، ص١٦.

بواجباتها الدولية والتبعات الناشئة عنها"[١]. أكد مردم خلال المقابلة سياسة بلاده الثابتة تجاه حق الشعب الفلسطيني في أرضه منتقداً سياسة الحكومة الأمريكية ومجلس الشيوخ الأمريكي من القضية الفلسطينية.

وكانت الحكومة السورية قد أولت القضية الفلسطينية اهتماماً استثنائياً في مشاورات الوحدة العربية، إذ رأى مندوبها جميل مردم أن تبحث اللجنة الفرعية السياسية جلستها الأولى في القاهرة موضوع دعوة موسى العلمي مؤتمر لندن ١٩٣٩وممثل الأحزاب العربية في فلسطين للاشتراك بأعمال اللجنة بوصفه مندوباً لفلسطين إذ قال "يجب أن نولي قضية فلسطين عناية خاصة، ونبحث عن الطريقة لتشرك بها معنا مندوب فلسطين بشكل يتفق مع بروتوكول الإسكندرية والحاجة الراهنة القائمة في كل البلاد، وللاعتبارات السياسية العامة، فإذا تمكنا من التوفيق بين جميع هذه النواحي أعتقد أننا نكون قد وفقنا الى عمل حاسم لأن في إبقاء فلسطين بعيدة في هذا الشكل ما يثير الاعتراضات[٢].

إلا أن مندوب لبنان هنري فرعون أثار ناحية قانونية حول اشتراك موسى العلمي كون أن فلسطين دولة غير مستقلة، وبعد

---

(١) مجموعة مؤرخين، تاريخ أمة في حياة رجل، (٧ آب ١٩٤٣-١٩٤٧) أربعة سنوات من العهد الوطني، مطبعة اليقظة العربية، دمشق، ١٩٤٧، ص٣٥.

(٢) جامعة الدول العربية، محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية، لوضع مشروع جامعة الدول العربية، الجلسة الأولى، المطبعة الأميرية القاهرة ١٩٤٦، ص٤.

أخذ ورد بين الأعضاء أصبح أمام اللجنة رأيان، الرأي الأول أن يحضر مندوب فلسطين بحيث لا تكون له الصفة الدولية عند توقيع الميثاق واتخاذ القرارات والرأي الثاني أن يقوم ممثلو الدول العربية بوضع هذا الميثاق على أن يقرر لفلسطين نص خاص، فوافق الأعضاء على هذين الرأيين[١].

وفي الثالث من آذار ١٩٤٥، عقدت اللجنة السياسية جلستها الختامية بحضور جميل مردم وموسى العلمي والتي توصلت خلالها الى إعداد مشروع متكامل لميثاق جامعة الدول العربية يتكون من ٢٢ مادة مع ملحقين، تضمن الأول قراراً خاصاً بفلسطين، بينما تضمن الثاني قراراً خاصاً بالبلاد العربية غير المشتركة بالجامعة.[٢].

وهكذا يتضح بأن اشتراك فلسطين في جلسات الجامعة أمر مهم بالنسبة الى السياسة السورية، إذ كانت ترى أن بلاد الشام وحدة واحدة، وأن تجزئتها الى أربعة أقطار لم تكن نتيجة طبيعية، ولكنها كانت وليدة اتفاقات ومصالح أجنبية سرية وعلنية فرضت على أهل البلاد بالقوة[٣].

---

(١)المصدر نفسه، ص٢٦.

(2)O.S.S.R and A.B. sate department Intellengence and Research reports, The middle east, Part VII, Dated 5/April/1945, No.3 D19. Washington, p.5

(٣)أحمد الشقيري، الجامعة العربية كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية، دار بو سلام للطباعة، تونس ١٩٧٩ـــ ص٦٦.

ثانياً: موقف سوريا من السياسة الأنكلو أمريكية أزاء فلسطين

عينت الحكومة السورية وزير خارجيتها جميل مردم وزيراً مفوضاً لدى جامعة الدول العربية، التي تولى رئاسة الدورة الأولى لمجلس الجامعة في الحادي والثلاثين من تشرين الأول عام ١٩٤٥، والتي حددت لمعالجة تطورات القضية الفلسطينية[1]. ويبدو أن عامل الصدفة كان مساعداً أيضاً بتوثيق علاقة سوريا بالقضية الفلسطينية من خلال الجامعة بتزامن الرئاسة السورية لدورة تبنت القضية الفلسطينية اساساً في عقدها.

ويبدو أن السبب الأساس وراء عقد مجلس الجامعة دورته الأولى تكمن بتعقد القضية الفلسطينية أثر طلب الرئيس الأمريكي هاري ترومان (Hary Truman) ضمن حملته الانتخابية في أيلول ١٩٤٥ من الحكومة البريطانية السماح بدخول مائة ألف مهاجر يهودي الى فلسطين، ولا شك أن ترومان استهدف من تصريحه كسب الأصوات اليهودية بجانبه في الانتخابات[2].

أبدى الوفد السوري موقف بلاده المؤيد لحقوق عرب فلسطين المشروعة، ووافق على جميع المقررات التي اتخذها مجلس جامعة الدول العربية في هذه الدولة لدعم القضية الفلسطينية وأهمها:-

أولاً: وضع مذكرة لتقديمها الى كل من الحكومة الأمريكية والبريطانية للفت نظرهما الى خطورة استمرار الهجرة اليهودية

---

(١)د.ك.و. ٣١١/٤٦٨، تقارير السفارة العراقية الواقعة في القاهرة، دورة الاجتماع الأول لمجلس جامعة الدول العربية، و٤٠، ص٥٣.

(٢)طاهر خلف البكاء، المصدر السابق، ص١٦٤.

الى فلسطين وإبلاغهما رغبة الدول العربية ألا تتخذ الحكومتان الأمريكية والبريطانية أي قرار يتعلق بالهجرة الى فلسطين أو يدخل في نطاق تسوية القضية الفلسطينية دون مشاورة الدول العربية أو موافقتها[١].

ثانياً: مقاطعة المنتجات الصهيونية وتشكيل لجنة من الخبراء لتنسيق المقاطعة وتطبيقها[٢].

ثالثاً: تكليف رئيس وفد سوريا ومن يصحبه من الأعضاء بالاتصال بالأحزاب والجماعات الفلسطينية لتتفق هذه الهيئات على طريقة لتنظيم الدعاية لفلسطين، وعلاقة هذه الدعاية بجامعة الدول العربية وأمانتها العامة على أن تعرض النتيجة على مجلس الجامعة.

---

(١)جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين الصادرة من الدورة الأولى حتى الدورة الخامسة والثلاثين، يونيو ١٩٤٥ – مارس ١٩٦١، مصر، دار القاهرة للطباعة، ١٩٦١، ص٤٥.

(٢)نص القرار (١٦) على أن "المنتجات اليهودية في فلسطين غير مرغوب فيها في البلاد العربية، وأن دخولها البلاد العربية تودي الى تحقيق الأغراض السياسية الصهيونية، كما نص القرار على أن لا تكون المقاطعة سلبية فحسب، بل يجب أن تكون إيجابية بمعنى أن يقوم العرب سواء من أهل فلسطين أو من بلاد الجامعة العربية بإنشاء صناعات ذات أسس اقتصادية لتحل محل المصنوعات الصهيونية، وبذلك يستطيع عرب فلسطين أن يعتمدوا على انتاج العرب دون أن ينالهم ضرر من مقاطعة البضائع الصهيونية" ينظر المصدر نفسه، ص٤٥.

رابعاً: ضم فلسطين الى جامعة الدول العربية[1].

أدرك مجلس الجامعة في دورته هذه أن قضية فلسطين قد دخلت مرحلة خطيرة، إذ انها كانت خالية من ممثل فلسطين بسبب استقالة موسى العلمي المنتدب من الأحزاب[2] وتنفيذاً لقرارات مجلس الجامعة سافر رئيس الدورة جميل مردم في شهر تشرين الثاني ١٩٤٥ مع تقي الدين الصلح وخير الدين الزركلي الى فلسطين، ومن أجل التوفيق بين رؤساء الأحزاب الفلسطينية لانتخاب مندوب عنهم، وكان نتيجة ذلك أن فوض رؤساء الأحزاب جميل مردم اختياره لجنة من بين توفيق فالح الحسيني وراغب النشاشيبي وعوني عبد الهادي وحسين الخالدي وعبد اللطيف صلاح ويعقوب الغصيني، وهؤلاء ممثلو الأحزاب الستة التي كانت ممثلة في الجنة العربية العليا التي كان يرأسها الحاج أمين الحسيني وقد اختارت اللجنة وفداً عنها شهد بقية جلسات مجلس الجامعة.

وقد قدم جميل مردم رئيس المؤتمر ورئيس الوفد السوري بعد عودته من فلسطين تقريراً الى مجلس الجامعة، اصدر المجلس في ضوءه القرار رقم (١٧) والذي جاء فيه "يقرر المجلس أن تمثيل فلسطين بمندوب واحد أو أكثر لا يزيد عدد الوفد الفلسطيني على

---

(١)نص القرار (١٦)، المصدر السابق، ص٤٥.

(٢)د.ك.و ٥٩١٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في سوريا (١٩٤٢-١٩٤٦) جامعة الدول العربية الى الديوان الملكي المذكرة رقم ١٤٠ / ١٢٢/ ٤، بتاريخ ١٧ آذار ١٩٤٦، و٤٢، ص٤٧.

ثلاثة، ويشترك الوفد في جميع أعمال المجلس، وفقاً لما ورد في الملحق الخاص بفلسطين في ميثاق جامعة الدول العربية، ويكون مفهوماً ان اشتراك الوفد الفلسطيني معناه أن يكون له حق التصويت في قضية فلسطين وفي الأمور التي يستطيع أن يلزم فلسطين بتنفيذها، وطريقة اختيار المندوبين تتم بترشيحهم من قبل اللجنة العربية العليا ثم بتعيينهم من قبل مجلس الجامعة، وإذا تعذر الترشيح يرد الأمر كله للمجلس[1].

وكانت سوريا كغيرها من دول الجامعة قد أرسلت مذكرة الى الحكومتين البريطانية والأمريكية احتجاجاً على موقفهما المساند للحركة الصهيونية مما جاء فيه أن الحركة الصهيونية قد نمت وترعرت في أحضان الاستعمار البريطاني الذي عمل على حمايتها وتحالف معها، ومنحها الدعم العسكري والتأكيد الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي، وعندما استنفذت الصهيونية الى حد ما الاغراض التي تبتغيها من بريطانيا ووجدت بأنها لا تسايرها الى النهاية في تحقيق مآربها، وجهت نظرها نحو الولايات المتحدة الأمريكية في وقت بدأت تظهر على الساحة العالمية كزعيمة للامبريالية العالمية، معتمدة على النفوذ الصهيوني هناك، ففي شهر أيار ١٩٤٢ اجتمعت المنظمة الصهيونية الأمريكية في نيويورك، وتبنت برنامج بلتيمور الذي قدمه بن

(١)جامعة الدول العربية، قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين، القرار رقم ١٧، الدورة ٢، الجلسة ١٣، بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٤. ص٤٥.

غوريون، والذي يطالب فيه انشاء دولة يهودية تضم كل فلسطين، ثم تكوين جيش يهودي، ورفض الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩، كما طالب الرئيس الأمريكي ترومان في شهر أيلول ١٩٤٥ بالسماح لمائة ألف لاجئ من ألمانيا الغربية بدخول فلسطين، وأكدت المذكرة السورية أن تبني الولايات المتحدة للحركة الصهيونية قاد الى تطور خطير للقضية الفلسطينية، أثار استياء الشعور العربي عامة والسوري خاصة ضدها، ولهذا تؤكد الحكومة السورية أن الموقف الأنكلو – أمريكي يخالف تماماً عما جاء في الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩. ومخالفاً للوعود المقطوعة منها بهذا الشأن ولهذا تعبر الحكومة عن استيائها وترغب بألا تتخذ الحكومتان البريطانية والأمريكية أي قرار يتعلق بهجرة اليهود الى فلسطين، أو أي تدخل في تسوية القضية الفلسطينية دون مفاوضة الأقطار العربية[١].

وجواباً عن مذكرات الاحتجاج العربية، أعلن أرنست بيفن (Ernst Bevin) وزير الخارجية البريطاني في خطاب له أمام مجلس العموم البريطاني في الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٤٥، جاء فيها "استقر رأي الحكومة البريطانية أن تدعو حكومة الولايات المتحدة للتعاون معها في تأليف تحقيق أنجلو – أمريكية لبحث مسألة يهود أوربا، والقيام باستعراض أمر فلسطين" ثم

(١)للمزيد من التفاصيل عن المذكرة السورية ينظر، د.ك.و ٣١١/٤٦٨١، تقارير السفارة العراقية في دمشق، سوريا والقضية الفلسطينية، كتاب برقم ش/ ١٨٠/ ١٨٠/ ٣، بتاريخ ٣٠ تشرين الأول ١٩٤٥، و١٦، ص٢٣.

أضاف قائلاً: "يسرني أن أعلن للمجلس ان حكومة الولايات المتحدة قد قبلت المهمة ولبت الدعوة"[١].

وبوصف جميل مردم رئيس الدورة للمجلس ، فقد رد باسم المجلس على خطاب المستر بيفن ببيان جاء فيه "إن جامعة الدول العربية لا تجد في بيان سعادتكم ما يسوغ طلب الهجرة الجديدة الى فلسطين إلا انه نتيجة للضغط السياسي الصهيوني في بريطانيا وفي بلاد أخرى صديقة، وذلك في نظر العرب لا يصلح أن يكون سببا لسماحهم لهجرة جديدة بل على العكس فهو سبب واضح لعدم قبول هجرة جديدة، لأن الغرض الصهيوني هو الحصول على الأكثرية وإقامة دولة يهودية في فلسطين، لا تستطيع جامعة الدول العربية التسليم بهجرة أساسها الضغط الصهيوني لإقامة دولة يهودية في فلسطين"[٢].

وعلى اية حال فقد شكلت اللجنة الأنكلو – أمريكية من اثني عشر عضواً بالتساوي[٣] وبدأت اعمالها في واشنطن في الرابع من

(١)حول نص الخطاب ينظر على المحافظة، العلاقات الاردنية – البريطانية ١٩٢١–١٩٥٧، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٣، ص١٥٦–١٥٧.

(٢)جامعة الدول العربية، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الأولى، القاهرة، ١٩٥٧، وثيقة رقم ٣٩، ص٣٥١.

(٣)أعضاء اللجنة هم الأمريكيون: القاضي هيتيسون، والبروفسور أيدليوت، والمستر بكتسون، وماكس غاردنر، والمستر جيمس ماكدونلد، وباريلي كرلم، اما البريطانيون هم: جون ستكلتون، وريتشارد كروسمان، ولامتر كريك، والسير فريديريك لاجن، واللورد موريسون، والميجر هتفام بوار، ينظر طاهر خلف البكاء، المصدر السابق، ص١٦٩.

كانون الثاني ١٩٤٦، واقامت في فلسطين بين ٦ و١٦ آذار من ذلك العام، ثم انقسمت الى ثلاثة وفود، توجه الوفد الأول الى دمشق وبيروت بينما توجه الوفد الثاني الى بغداد والرياض، اما الوفد الثالث والأخير فقد توجه الى عمان، هدفاً في إيجاد حل للقضية اليهودية في العالم(١).

وقد وصلت اللجنة الى دمشق في ١٦ منه، وعلى الفور تقدمت الحكومة السورية بمذكرة الى اللجنة، أعلنت فيها تأييدها لمطالب عرب فلسطين والتي أبرزها:-

١- وقف الهجرة اليهودية الى فلسطين.
٢- وقف بيع الأراضي لليهود.
٣- إعلان استقلال فلسطين وانضمامها الى هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.(٢)

وفي الوقت نفسه شهدت دمشق وسائر المدن السورية تظاهرات شعبية كبيرة قدمت خلالها الاحتجاجات للممثليات الأجنبية في دمشق، معلنة احتجاجها على اعلان الهجرة اليهودية

(1)Records of the Hashimite Dynasties, Atwentieth Century Documantry History, Vol. 15, Syria and palastine. The Hashmite Quest for Arab Unity, Edited by Alan del-Rush, Archive Editions, 1995, pp. 668-669

(٢)د.ك.و ٢٦٨٠ / ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، القضية الفلسطينية، كتاب المفوضية المرقم ٣/١/ ٦٠٠٧، و٥١، ص٦٤٠.

الى فلسطين ومؤكدة التصميم العربي على الدفاع عن عروبتها مهما كلف الأمر[١].

ومن جانبه عقد المجلس النيابي السوري جلسته في ١٨ آذار من العام نفسه وبحضور سعد الله الجابري رئيس الوزراء وناقشوا فيه تطورات القضية الفلسطينية، وانتهى الى إصدار بيان يستنكر فيه التآمر البريطاني الأمريكي على القضية الفلسطينية وكلف لجنة الشؤون الخارجية برئاسة خالد العظم رفع بيان الاستنكار باسم رئيس المجلس محمد العايش الى مجلس العموم البريطاني والكونغرس الأمريكي[٢].

وهكذا كانت النتيجة كما توقعتها الحكومة والجماهير السورية معظمها مؤيدة لمطالب اليهود وليس فيها شئ إيجابي للعرب، إذ نصت توصياتها العشر الصادرة في الثلاثين من نيسان ١٩٤٦ على إقامة الدولة اليهودية في فلسطين والسماح لمائة ألف مهاجر يهودي بالدخول الى فلسطين، واستمرار وضع فلسطين تحت

---

(١)د.ك.و ٤٨١٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، وزارة الخارجية العراقية، كتاب برقم ٣/ ٥٣/ ٥٣/ ١١٥٦، ١٩ شباط ١٩٤٦، و٣١، ص٥٠.

(٢)مذكرات المجلس النيابي السوري، الدور الاشتراكي الثالث، الدورة العادية الثامنة، ٥ شباط، ١٩٤٦، ص١٠٤.

سلطات الانتداب حتى يتم الاتفاق على قرار الوصاية عليها من قبل هيئة الامم المتحدة[١].

كان من الطبيعي أن تترك هذه التوصيات وقعها السئ على العرب في جميع أقطارهم، ففي سوريا عم الإضراب والاستنثار بين الرأي العام، وعقد المجلس النيابي جلسته في السابع من أيار ١٩٤٦، تناول فيها الموضوع وأقر بالاجماع اقتراحاً يستنكر توصيات اللجنة، بنصه "إن مجلس النواب يستنكر تقرير لجنة التحقيق المشتركة ويحتج على توصياتها المخالفة لحقوق العرب الطبيعية في وطنهم وللمواثيق والعهود التي قطعت لهم، ويعتبر أن تنفيذ توصيات اللجنة مساس بالحقوق والمصالح للبلاد العربية وبالسلام والأمن في هذه الأرجاء، لذلك فهو يطلب من الحكومة أن تتخذ بالاتفاق مع الدول جميع تدابير العملية الفعالة لصيانة فلسطين من الخطر الصهيوني وحماية الأرض العربية المقدسة فيها" وأعلن رئيس الوزراء السوري سعد الله الجابري خلال هذه الجلسة رفض حكومته توصيات اللجنة المشتركة، وأشار الى أن الحكومة السورية قد أبرقت الى أمانة جامعة الدول العربية تطلب سرعة اجتماع المجلس لاتخاذ التدابير التي تمس إليها الحاجة لمواجهة الموقف[٢].

---

(١)حول توصيات اللجنة العشر ينظر: جامعة الدول العربية، الوثائق الرئيسة في قضية فلسطين، المجموعة الأولى، القاهرة ١٩٥٧، وثيقة رقم ٤٦، ص٣٦٢.

(٢)جريدة الشباب، دمشق، العدد ١٠٩، ٩ أيار ١٩٤٦.

وفي جلسة مجلس جامعة الدول العربية المنعقدة في التاسع من أيار عام ١٩٤٦ بناء على طلب سوريا لدراسة الموقف الناشئ عن إعلان تقرير لجنة التحقيق الدولية، ونبهت الى مخاطر الهجرة اليهودية الى فلسطين، وضرورة إلغاء الانتداب البريطاني عليها ومنحها الاستقلال الكامل وعندئذ طالب جميل مردم الوزير السوري المفوض بالجامعة من الأقطار العربية ضرورة ارسال برقية احتجاج الى الرئيس الأمريكي هاري ترومان ورئيس الحكومة البريطانية احتجاجاً على توصيات لجنة التحقيق المشتركة، وتلى الملك فاروق طلب تأجيل إرسال البرقية بحجة أنه يفكر في مشروع ذي أهمية لم يفصح عنه يهم القضية الفلسطينية[١]. ولعل مؤتمر الملوك والرؤساء العرب الذي عقد في مصر لدراسة تطورات القضية الفلسطينية.

ثالثاً: الموقف السوري من القضية الفلسطينية في مؤتمر أنشاص :

نتج عن مغادرة القوات الفرنسية سوريا في ١٧ نيسان ١٩٤٦ أن تحررت البلاد واستكملت استقلالها، وتسلمت السلطة فيها الكتلة الوطنية، التي ناضل رجالها طويلاً من أجل الاستقلال، ومنهم جميل مردم الذي تسلم زمام الأمور كرئيس للوزارة[٢].

---

(١)د.ك.و. ٣١١/٤٧٤، تقارير المفوضية العراقية في القاهرة، كتاب المفوضية الى وزارة الخارجية العراقية، و١١٨، ص٤٠٦.

(٢)خالد العظم، المصدر السابق، ص٣٢٨.

وكان من الطبيعي أن تشغل حكومته بأكبر امتحان واجهته البلاد خلال تلك المرحلة، وهي القضية الفلسطينية، ولا شك أن نتائج الفعل السوري على هذه القضية أعظم تأثير على استقلالها الداخلي من أي قضية أخرى، لذلك تضمن البيان الوزاري الصادر عن هذه الوزارة فقرة خاصة تتعلق بالقضية الفلسطينية تقول "وستساعد فلسطين الى أقصى حد يمكن في مكافحة الصهيونية وفي سبيل الحصول على استقلالها والعمل على استخدام المبالغ المخصصة من أجل فلسطين بإشراف الجامعة العربية، باذلين المسعى في شجب تقرير اللجنة الأمريكية – الانكليزية وعدم الاعتراف به، إذ أنه من غير الملائم مع ما كنا نأمله ونرجوه من الغايات العليا التي تهدف إليها هذه الأمة متداركين الاتصال مع الدول العربية وجامعتها بهذا الموضوع"[1].

وبعد شهر واحد من نيل سوريا استقلالها بالكامل عقد أول مؤتمر على مستوى الملوك والرؤساء لدول الجامعة العربية، ومنذ قيامها في أنشاص بمصر للمدة بين الثامن والعشرين والتاسع والعشرين من أيار ١٩٤٦، لدراسة تطورات القضية الفلسطينية

USSDSI, and F.A. 1945-1949, Syria, Telegram the American Leagation, Damascus, Syria, Jan 10. 1947, No. 679 to Secretary of State, Washington, Film I p.645.

(١)م.م.ن.س، الدور الاشتراكي الثالث، تموز ١٩٤٦، ص٨٠٧.

أثر إصدار توصيات اللجنة الأنكلو – امريكية المشتركة[١]، كما شكل ذلك المؤتمر أول امتحان لسوريا مع القضية الفلسطينية بعد ايام استقلالها، وقد مثلت فيه سوريا بوفد رسمي رفيع المستوى على راسه شكري القوتلي رئيس الجمهورية[٢]، وأعلنوا التعاون الصادق مع هيئة الأمم المتحدة لمقاومة المشروع الصهيوني "إن قضية فلسطين قضية العرب جميعاً، وأصدر المجتمعون في ختام اجتماعهم بياناً بصدد القضية الفلسطينية جاء فيه" "إن فلسطين عربية يتحتم على دول العرب وشعوبها صيانة عروبتها، وأنه ليس في إمكان هذه الدول على أن تتوافق بوجه من الوجوه على هجرة الجديدة"[٣].

كما حدد المؤتمر عدداً من البدائل للحفاظ على عروبة فلسطين، وعدم تنفيذ توصيات لجنة التحقيق الأنجلو – أمريكية على المستويين العربي والدولي، إذ حدد المؤتمر ما يمكن قبوله عربياً بشأن القضية الفلسطينية، وذلك بالعمل على "إيقاف الهجرة الصهيونية إيقافاً تاماً، ومنع تسرب الأراضي العربية الى الأيادي الصهيونية والعمل على تحقيق استقلال فلسطين وتشكيل حكومة

(١) د.ك.و، ٤٧٤٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، بيان عن اجتماع ملوك العرب ورؤساءهم في ٢٩ مايس ١٩٤٦، و١، ص٢.
(٢) محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، ص٥٢.
(٣) د.ك.و، ٤٧٤٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، بيان عن اجتماع ملوك العرب ورؤساءهم في ٢٩ مايس ١٩٤٦، و١، ص٢.

وطنية تضمن حقوق جميع السكان الشرعيين بدون تفريق بين عنصر ومذهب»[١].

أما البدائل على المستوى الدولي الذي حددها المؤتمرون فتمثلت بمخاطبة حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بتعديل موقفهما أزاء القضية الفلسطينية، حرصاً على صداقة العرب لهما، وأكدوا أن استمرار هذه الصداقة يتطلب اعتبار أخذ الولايات المتحدة وبريطانيا بتوصيات لجنة التحقيق هي سياسة عدوانية موجهة ضد فلسطين وضد جامعة الدول العربية[٢].

وقد عقد المجلس النيابي السوري جلسة استثنائية في ٣٠ آيار ١٩٤٦ ناقش فيها البيان الصادر عن مؤتمر أنشاص بحضور سعد الله الجابري رئيس الوزراء وانقسم النائبون بين مؤيد ومعارض لها، فقد أثنى النواب (محمد العايش وفخري البارودي وحلمي الأتاسي وعبد الرحمن الكيالي وجمال علي أديب) على المؤتمر الذي عدوه خطوة إيجابية واتفاقاً على حماية الحقوق العربية في فلسطين[٣].

بينما طالب النائب رشود الكيخيا بضرورة التضامن بين الأقطار العربية لوضع برنامج منظم لمكافحة الصهيونية وقال إن خطة شراء الأراضي بتخصيص مليون ليرة ضئيل أمام أموال اليهود فلا بد من تخصيص أموال طائلة لصندوق فلسطين، بينما

---

(١)المصدر نفسه، و١، ص٣.

(٢)د.ك.و، ٤٧٤٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، بيان عن اجتماع ملوك العرب ورؤساءهم في ٢٩ مايس ١٩٤٦، و١، ص٣.

(٣)م.م.ن.س، الدور الاشتراكي الثالث، ٣٠ آيار ١٩٤٦، ص٣١٣.

انتقد أحد النواب سياسة الحكومة قائلاً "إننا نلاحظ بعض التراجع عن خطانا في فلسطين فقد كنا في الماضي لا نقبل إلا بإلغاء وعد بلفور، وإذا بنا اليوم نرضى بالأمر ونقبل بالمحافظة على الكتاب الأبيض، معنى هذا إننا نسمح بإقامة مليون صهيوني في فلسطين وما هي صور المستقبل اذا تمركزت هذه القوة الهائلة في قلب البلاد العربية، ماذا سيكون مصير هذه البلاد، ومصير أبناءنا وأحفادنا من بعدها، إذا تهاوننا في الدفاع عن قضيتهم المستقبلية، وأجاب سعد الله الجابري عن سؤال وجهه النائب أكرم الحوراني حول خطة الأقطار العربية لتحرير فلسطين بقوله" إنه ليس لدى الحكومة علم بشئ وكل ما في الأمر أنهم أودعوا هذه الشعوب والحكومات لتتخذ خطة عمل في الجامعة لإنقاذ فلسطين"[1].

كما وافق المجلس النيابي السوري بالإجماع في اليوم التالي جلسة الحادي والثلاثين من أيام ١٩٤٦ على قانون منع استيراد وبيع وشراء ونقل البضائع والمنتجات الصهيونية داخل الأراضي السورية والحكم بالأشغال العامة على التجار المهربين لها[2].

---

(١)م.م.ن.ص.، الدور الاشتراكي الثالث ٣٠ آيار ١٩٤٦، ص٣١٥-٣١٦.

(٢)المصدر نفسه، ص٣٣٧ - ٣٣٨.

رابعاً: مؤتمر بلودان والموقف السوري من القضية الفلسطينية

عقد مجلس جامعة الدول العربية دورة استثنائية في بلودان (إحدى مدن الاصطياف الشهرية في سوريا) خلال المدة بين ٨ و ١٢ حزيران ١٩٤٦، للنظر في تقرير لجنة التحقيق ونتائج مؤتمر أنشاص الذي كلف الأمين العام للجامعة بنقلها الى مجلس الجامعة، والتي مثل سوريا فيها فارس الخوري وزير الخارجية[١].

وبعد دراسة النتائج، اتخذ المؤتمر عدداً من القرارات العلنية والسرية لمعالجة تطورات القضية الفلسطينية ومواجهة الدولتين البريطانية والأمريكية منها إذ احتوت القرارات العلنية منها ما يأتي:-

١- توجيه مذكرة من الجامعة ومن كل دولة عربية على حدة الى الحكومتين البريطانية والأمريكية لتنفيذ توصيات اللجنة الأنكلوأمريكية واعتبار الاخذ بها عملاً غير ودي يعكر صفو السلم والعلاقات الطيبة بين الدول العربية وبين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

٢- طلب المفاوض من بريطانيا إنهاء الوضع العام في فلسطين، وفي حالة فشل المفاوضات عرض القضية على هيئة الامم المتحدة.

٣- إنشاء مكاتب للمقاطعة في كل دولة عربية.

---

(١)جميل الشقيري وبرهان غزال، الأهداف القومية والدولية لجامعة الدول العربية، دمشق ١٩٥٣، ص١٠٧.

٤-رفض التقسيم من حيث المبدأ لحل القضية الفلسطينية.

٥-تأليف هيئة تمثل جامعة الدول العربية ومقرها القاهرة تكون مهمتها معالجة القضية الفلسطينية.

٦-إصدار طوابع بريدية بإسم فلسطين يخصص ربحها للقضية الفلسطينية.

٧-رصد مبالغ للدعاية.

٨- تنظيم أهل فلسطين بهيئة سميت (الهيئة العربية العليا لفلسطين) تضطلع بمختلف شؤون القضية من دعاية ومقاطعة وتنظيم[1].

أما بالنسبة للقرارات السرية فقد احتوت كما أذيع عنها فيما بعد ما يأتي:-

١- عدم السماح للدولتين أو إحداهما أو رعاياهما بأية امتيازات جديدة في الدول العربية.

٢- النظر في إلغاء ما يكون لهما من امتيازات في البلاد العربية، وخصوصاً امتيازات النفط.

٣- عدم تأييد مصالحهما الخاصة في أية هيئة دولية.

٤- مقاطعتهما مقاطعة أدبية.

٥- رفع سواهما الى مجلس الأمن وهيئة الامم المتحدة.

٦- تنفيذ هذه القرارات في حالة قبول توصيات لجنة التحقيق الأنكلو-أمريكية[2].

---

(١)جميل الشقيري وبرهان غزال، المصدر السابق، ص١٠٧-١٠٨.

(٢)المصدر نفسه، ص١٠٨.

وعلى الفور باشرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في الخامس عشر من حزيران عام ١٩٤٦ بتنفيذ المقررات العلنية بإرسالها مذكرتين الى وزير بريطانيا المفوض ووزير الولايات المتحدة المفوض في دمشق لإبلاغ حكومتهما رأي مجلس الجامعة في توصيات لجنة التحقيق الأنكلو امريكية، وفي الوقت نفسه بعثت الأمانة العامة بمذكرة الى الحكومة البريطانية تبلغها فيها قرار المجلس بشأن عقد مفاوضات معها لإنهاء الحالة الراهنة في فلسطين وتطبيق ميثاق الأمم المتحدة[1].

أما الحكومات العربية فقد نفذت أيضاً تلك المقررات كلاً على حدة، الى الحكومة البريطانية طالبة إجراء مفاوضات مع الحكومة البريطانية بأسرع وقت ممكن، وكان نص المذكرة السورية المرسل في الثامن عشر من حزيران من العام نفسه كالآتي: "لما كانت الحكومة السورية إحدى الحكومات التي تهتم اهتماماً مباشراً بفلسطين وفقاً للميثاق.. فإن الحكومة السورية بالاتفاق مع الدول العربية الأخرى وهي شرق الأردن والعراق والسعودية ولبنان ومصر واليمن تتشرف بدعوة الحكومة البريطانية الى الدخول في مفاوضات لعقد اتفاقية، تضع حداً للأوضاع الحالية في فلسطين، وتستبدل بها وضعاً جديداً يتفق مع نصوص وأهداف الميثاق"[2].

(١) أحمد الشقيري، الجامعة العربية، كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية، دار بو سلامة للنشر، تونس، ١٩٧٩، ص٢٠٠.

(٢) جميل صبري المرسومي، العلاقات السياسية السورية – المصرية ١٩٤٦ – ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص١٠٥.

ومن جانبه طالب المجلس النيابي السوري بوصفه ممثلاً للشعب السوري بضرورة أن تبذل جامعة الدول العربية جهودها لتدعيم قوتها وتهيئة الوسائل الكفيلة لحماية فلسطين والأراضي العربية المحتلة، وكان رد الحكومة السورية بأنها ستعمل مع أقطار الجامعة العربية لدرء الخطر الصهيوني ليس بالمال فقط، وإنما بالدماء والأرواح".

خامساً: موقف سوريا من مؤتمر لندن :

تلقت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في تموز ١٩٤٦ رسالة من الحكومة البريطانية نقلت قبولها لإجراء مفاوضات بينها وبين الدول العربية للوصول الى حل للقضية الفلسطينية، وبدورها أبلغت الأمانة العامة حكومات الدول الأعضاء في الأمر وطالبتهم للاجتماع في الثالث عشر من آب من العام نفسه للتشاور، وذلك ما جاء بمذكرتها "إنه نظراً لأهمية الأمر سواء بالنسبة للمبادئ والتنسيق والتعارف السياسي المنصوص عليه في المادة الثانية من الميثاق يحسن اجتماع وزراء خارجية الدول العربية للتشاور ووضع الخطط"[1].

وقد مثل سوريا فارس الخوري وزير الخارجية في الاجتماع المذكور الذي قرر ضرورة إيفاد كل من دول الجامعة مندوبين

---

(١) جميل الشقيري وبرهان غزال، المصدر السابق، ص١٠٩.

عنها الى لندن للمفاوضة مع الحكومة البريطانية بشأن فلسطين مفاوضة حرة غير مقيدة بشروط[١]

وبغياب ممثلي فلسطين والوكالة اليهودية[٢]، عقد مؤتمر لندن الخاص بالقضية الفلسطينية دورته الأولى في العاشر من أيلول ١٩٤٦، والذي استمر حتى الثاني من تشرين الثاني من العام نفسه، وبحضور الأمين العام عبد الرحمن عزام ووفود الدول العربية ومن بينهم فارس الخوري[٣].

عرضت الحكومة البريطانية خلال المؤتمر مشروعاً للتسوية عرف بمشروع موريسون (Morrisson)[٤] ينص على تقسيم

---

(١)جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، تقارير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في أعمالها بين لدورتين الرابعة والخامسة، القاهرة، ١٩٤٧، ص٩.

(٢)كان سبب تغيب الوفد الفلسطيني عن المؤتمر يعود الى إصدار الحكومة البريطانية على التدخل في اختيار ممثلي فلسطين في المؤتمر، أما تغيب الوفد الصهيوني فيعود الى اشتراط وكالتهم حضور المؤتمر ان يتناول إنشاء دولة صهيونية قادرة على الاحتفاظ بكيانها في مساحة تمثل ٨٥% من مساحة فلسطين، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت الاشتراك في المؤتمر خشية من تطورها عسكرياً في فلسطين، ينظر طاهر خلف البكاء، المصدر السابق، ص١٨٥-١٨٦.

(٣)جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، تقارير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في أعمالها بين الدورتين الرابعة والخامسة، القاهرة، ١٩٤٧، ص٩.

(٤)نسبة الى هربرت موريسون رئيس وزراء بريطانيا وزعيم العمال البريطاني وكان قد قدم مقترحاته الجديدة بشأن فلسطين بهيئة مشروع عرف باسمه الى مجلس العموم البريطاني في ٣١ تموز ١٩٤٦، للتفاصيل ينظر مهدي عبد

فلسطين الى أربع مناطق إدارية، عربية، ويهودية، ومنطقة القدس وتدار من قبل سلطة دولية، ومنطقة النقب، على أن تؤلف البلاد بمجملها دولة واحدة وتتمتع كل منطقة باستقلال ذاتي، وأن تدار منطقة النقب من قبل حكومة مركزية تخضع لحكومة الانتداب، وحالما يصبح هذا المشروع في حيز التنفيذ يتم تهجيز المائة ألف يهودي الذي أوصت به لجنة التحقيق الأنجلو- أمريكية[1].

رفض المندوبون العرب مشروع موريسون لكونه لا يختلف عن مقترحات لجنة التحقيق الأنجلو - أمريكية لقيامه على مبدأ التقسيم، وتعارضه مع الكتاب الابيض لعام ١٩٣٩، وفي المقابل قدم المندوبون العرب مشروعاً بديلاً لحل القضية الفلسطينية ينص على "قيام دولة موحدة دستورية ديمقراطية ذات مجلس نيابي لكل سكان فلسطين بطريقة الاقتراع السري، على أن يتم ذلك تحت إشراف حكومة فلسطينية مؤقتة برئاسة المندوب السامي البريطاني وعضوية سبعة وزراء عرب وثلاثة وزراء يهود خلال فترة انتقالية معقولة[2].

ومن جانبه عقد جميل مردم مؤتمراً صحفياً في الرابع عشر من كانون الثاني ١٩٤٧، لمناقشة الشؤون الخارجية، والتداول

الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السلمية، ١٩٣٤-١٩٤٧، بيروت، ١٩٥٧، ص٧٤-٧٥.

(١)فلاح خالد علي، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٣٩ - ١٩٤٨، بيروت ١٩٨٠، ص٢٣١.

(٢)مهدي عبد الهادي، المصدر السابق، ص٧٥-٧٦.

حول القضية الفلسطينية، وأكد على ضرورة الدعوة المفتوحة الى اللجنة العربية العليا لحضور مؤتمر لندن[١].

وبالفعل ساهم وقد منها بجانب الوفود العربية في الدورة الثانية لمؤتمر لندن ما بين ٢٧ كانون الثاني الى ١٤ شباط ١٩٤٧ ومثل فيها سوريا ايضاً وزير الخارجية جميل مردم وقدمت الحكومة البريطانية مشروعاً جديداً ينص على حل القضية الفلسطينية على أساس استمرار الهجرة والتقسيم[٢]، ورفض من قبل الوفود العربية التي طالبت باستقلال فلسطين الكامل ورفض أي شكل من أشكال الهجرة وطالبت بحماية الأراضي العربية[٣]،

(1)USSDSI, and F.A. 1945-1949, Syria, Telegram the American Leagation, Damascus, Syria, Jan 10, 1947, No. A-37 to Secretary of State, Washington, Film 3 p.773

(٢)نص المشروع على استمرار الانتداب البريطاني لمدة خمس سنوات تنشأ خلالها حكومات ومجالس محلية عربية ويهودية، تتمتع باستقلال ذاتياً والسماح بإدخال مائة ألف مهاجر الى فلسطين كل سنتين، وعند انتهاء الخمس سنوات يتم انتخاب جمعية تأسيسية، فإذا توصل النواب العرب واليهود الى اتفاق تقام دولة مستقلة بدون تأخير، وإذا لم يتوصل الطرفان الى اتفاق تطلب الوصاية التابعة لهيئة الامم المتحدة، ينظر طاهر خلف البكاء، المصدر السابق، ص١٩٢-١٩٣.

(3) George Kirk, The Middle east, 1945-1950, Survey of International Affairs, Oxford University Press, London, 1973, p239.

وأمام هذا الفشل أعلن انهاء المؤتمر وقررت الحكومة البريطانية عرض القضية امام هيئة الامم المتحدة[1].

عندئذ قام الرأي العام السوري بتوجيه انتقادات واسعة فوجه الى الحكومات العربية واتهمها بإضاعة وقت الشعب، كما صرح جميل مردم رئيس الوزراء السوري في العشرين من شباط ١٩٤٧، "بأن المتصرف البريطاني لم يكن بأي حال من الأحوال أن يؤثر على قرار الجامعة العربية السابقة، والذي انطوى على تقديم القضية الى مجلس الأمن في حالة فشل مباحثات لندن"

سادساً: سوريا وقرار (١٨١) للتقسيم :

في الثاني من نيسان ١٩٤٧، طلبت الحكومة البريطانية من هيئة الأمم المتحدة عقد جلسة للجمعية العامة لدراسة القضية الفلسطينية[2]، وبناء على ذلك عقدت الجلسة في الثامن والعشرين منه لبحث القضية، وأقرت تشكيل لجنة دولية خاصة للتحقيق مؤلفة

(1) USSDSI, and F.A. 1945-1949, Syria, Telegram the American Leagation, Damascus, Syria, Jan 10. 1947, No. A-37 to Secretary of State, Washington, Film I p.484.

(2) George Krik Op, cit, p.240.

من مندوبي أحدى عشر دولة[1]، على أن لا يشترك فيها الدول الخمس الكبرى وذلك لزيادة الأقطار العربية[2].

وقد صرح جميل مردم رئيس وزراء سوريا في التاسع من تموز من العام نفسه بشأن هذه التطورات جاء فيه "إن على الأمة العربية أن تعرف ما هو واجبها وهي تعرفه، وإني على يقين تام بأنها متى دعيت لأداء هذا الواجب ما قصرت ولا توانت على أن الذي ينتظرها الآن هو أن تبادر السلطة البريطانية على قمع حركة الإرهاب التي لم يعرف التاريخ لها بديلاً، وليس ذلك مستحيلاً إذا صدقت العزيمة على ذلك، وكلنا يذكر كيف كانت السلطة البريطانية تقاوم الحركات العربية فدمرت القدس على سكانها من النساء والأطفال بدون رحمة ولا شفقة بمجرد أن تطلق منها رصاصة واحدة، وإذا كانت لجنة التحقيق تحمل رسالة العدل وتؤمن بالمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة فالذي نرجوه أن تكون وفية بهذه الرسالة بارة بهذه المبادئ وتوصي الحكومة البريطانية أو ما توصيها بقمع الإرهاب مهما كلف ذلك"[3].

---

(١) مندوبي الدول هم: استراليا، كندا، تشيكوسلوفاكيا، غواتيمالا، الهند، إيران، بيرو، السويد، اوروغواي، هولندا، يوغسلافيا، ينظر جامعة الدول العربية، الوثائق الرئيسية، في قضية فلسطين، ج٢، القاهرة، ١٩٥٧، ص٨٨.

(٢) بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ – ١٩٤٨، بيروت ١٩٨١، ص٥٦٦.

(٣) جريدة بيروت المساء (اللبنانية)، العدد ٣٤، ١٠ تموز ١٩٤٧.

وعلى أية حال فقد نشرت اللجنة الدولية تقريرها في أيلول ١٩٤٧ فجاء مناقضاً لأماني العرب، حيث استكمل على اتفاق أعضاء اللجنة حول وجوب انهاء الانتداب، واستقلال فلسطين، وإنشاء إدارة دولية خاصة للأماكن المقدسة، وانقسامهم بعد ذلك الى أكثرية وأقلية، أوصت الأكثرية بتقسيم فلسطين الى دولتين يهودية وعربية وعينت فترة انتقال سنتين تظل بريطانيا فيهما بتنفيذ المشروع ويسمح بدخول (١٥٠) ألف يهودي بينما اقترحت الأقلية قيام حكومتين مستقلتين استقلالا ذاتياً يجمعهما اتحاد مركزي ورئاسة دولة واحدة ودستور واحد ورؤيا واحدة، وأن تتناول سلطة الاتحاد قضايا الدفاع والخارجية والمصالح الاقتصادية المشتركة، وأن تنحصر الهجرة اليهودية بالمنطقة اليهودية على أن يكون في نطاق الاستيعاب تقرره لجنة مشتركة[١].

وعلى الأثر ساهمت سوريا في اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في صوفر بلبنان، في السادس عشر من أيلول من العام نفسه، وقد اقترح ممثلها فارس الخوري رأياً يقضي بضرورة كسب الكتلة الاشتراكية داخل الامم المتحدة من أجل الحيلولة دون اتخاذ قرار التقسيم، وذلك عند بحث القضية الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة[٢]، ولكن الاقتراح

(١) حول نص المشروعين ينظر، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المصدر السابق، ص١١٤-١١٧.

(٢) جريدة الزمان، العدد ٣٠٤٥، ١٦ تشرين الأول ١٩٤٧.

السوري لم يسفر عن نتيجة، أثر اعلان المندوب السوفيتي في الأمم المتحدة (كراسينكوت) في الثالث عشر من تشرين الأول من العام نفسه تأييد بلاده لمشروع تقسيم فلسطين[١].

وقد استقبل جميل مردم رئيس الوزراء السوري في دمشق وزير بريطانيا المفوض ووزير الولايات المتحدة الأمريكية المفوض وسلمهما مذكرتين رسميتين تعربان عن وجهة نظر سوريا في توصيات لجنة التحقيق بشأن فلسطين، ثم وصل صالح جبر رئيس وزراء العراق الى دمشق، واجتمع برئيس الجمهورية شكري القوتلي ورئيس الوزراء السوري جميل مردم وجرت المباحثات في بعض الشؤون العربية ومنها الفلسطينية[٢].

كما وصل الى دمشق في هذه الفترة عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية وعقد اجتماعاً مع رئيس الجمهورية شكري القوتلي وكذلك مع أعضاء الحكومة السورية، وقد حضر الاجتماع الأخير عدد من الفلسطينيين، وكانت الغاية من ذلك الاتصال بالقائمين على الحكم في هذه البلاد، وإطلاعهم شخصياً على نتائج رحلته الى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ومساعيه فيهما"[٣].

وفي التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٧، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يقضي بتقسيم فلسطين الى

(١) شاكر الدبس، الدول العربية في الأمم المتحدة، دمشق ١٩٤٨، ص٣٢٩.
(٢) جريدة لواء الاستقلال العراقية، العدد ١٩٠، ٢٣ أيلول ١٩٤٧.
(٣) جريدة لواء الاستقلال العراقية، العدد ٢١٢، ٢١ تشرين الأول ١٩٤٧.

دولتين عربية ويهودية واتخاذ وضع دولي للقدس، والأخذ بتوصيات اللجنة الخاصة، وعرف هذا القرار بقرار رقم (١٨١) بعد ان أيدته ثلاث وثلاثون دولة ورفضت ثلاث عشر دولة وامتنعت عشر دول عن التصويت[١].

وعلى الفور صرح المندوب السامي البريطاني في الأمم المتحدة عن عظم بلاده بإلغاء الانتداب على فلسطين في الخامس عشر من نيسان ١٩٤٨، وسحب قواتها العسكرية في الخامس عشر من مايس في العام نفسه، وأعلن بأن بلاده تعد نفسها مسؤولة عن أمن فلسطين الخارجي وسلامتها ضد كل اعتداء، حتى انتهاء الموعد المعين لإجلاء قواتها من فلسطين[٢].

---

(١) الدول التي صوتت لصالح القرار هي: النرويج، الفلبين، بارغواي، بيرون، بنما، بيلو، كندا، نيكاراغوا، استراليا، بلجيكا، برايفيا، البرازيل، روسيا، كوستريكا، جيكوسلوفاكيا، الدنمارك، السويد، أوكرانيا، اتحاد جنوب افريقيا، الاتحاد السوفيتي، الولايات المتحدة، اوروغواي، فنزويلا، اما الدول التي صوتت ضد القرار فهي: افغانستان، كوبا، مصر، يونان، الهند، ايران، العراق، لبنان باكستان، السعودية، سوريا، اليمن، تركيا، أما الدول التي امتنعت عن التصويت، فهي: الارجنتين، تشيلي، الصين، كولومبيا، السلفادور، الحبشة، الحبشة، المتداورلس، المكسيك، المملكة المتحدة، يوغوسلافيا، وتغيب مندوب سامي (تايلند)، ينظر طاهر البكاء، المصدر السابق، ص٢١٩-٢٢٠

(2) Dan Kurzaman, Crensis, 1948, The first arab Israel war, New York, 1972, p.155.

ترك قرار التقسيم صدى قوياً لدى الرأي العام السوري، فقد عقد البرلمان السوري جلسة خاصة في الأول من كانون الأول عام ١٩٤٧، امتدت لساعات نوقش فيها قرار (١٨١) القاضي بتقسيم فلسطين، وأمر المجلس بإقرار وثيقة الخدمة العسكرية الالزامية، وأن توزع على أعضاء المجلس بالإجماع، كذلك أقر المجلس تخصيص مليون ليرة سورية لمساعدة فلسطين[1].

بالفعل تقدم ثلاثون من النواب الممثلين في البرلمان وقعوا على عريضة التطوع للدفاع عن فلسطين من بينهم عضو من يهود سوريا الدكتور (وحيد مزارعي) الذي انتقد اليهود الصهاينة بقوله "بأن اليهود يدينون الصهيونية ويعتبرونها عقيدة سياسية وغربية منفصلة عن الدين"[2].

وكلف المجلس النيابي الحكومة السورية بضرورة الاتصال بالأقطار العربية بأسرع ما يمكن لتنفيذ القرارات المتخذة في المؤتمرات السابقة بشكل عملي وذلك لإحباط مشروع التقسيم وتأمين استقلال فلسطين وكذلك إيجاد مورد دائم من المال يخصص لإنقاذ فلسطين من قبل الحكومات العربية، وذلك عن طريق جمع الرسوم واصدار الطوابع[3].

---

(١)م.س.س. الدورة الاشتراكي الثالث، كانون الأول ١٩٤٧، ص١٤٧.

(٢)المصدر السابق، ص٢٨٦.

(٣)وليم حداد، الصحافة العربية وقضية فلسطين، دار شؤون فلسطين، العدد ٩، ١٩٧٢، ص١٣٦.

وفي نفس يوم انعقاد الجلسة البرلمانية، خرجت مظاهرة كبيرة في دمشق ضمت حوالي عشرة آلاف شخص أسفرت عنها أعمال عنف حيث اقتحمت السفارة الأمريكية والبلجيكية ومركز الحزب الشيوعي وسحق العلم الأمريكي تحت أقدامهم، لأنها أول من صوتت على إقامة دولة يهودية في فلسطين، وأحرقت سيارات السفارتين وطالبت الجماهير المتظاهرة الحكومة على حمل السلاح والدفاع عن فلسطين مهما كانت النتيجة، كما شهدت المدن السورية الأخرى تظاهرات متفرقة[1].

وتحسباً لحدوث أزمة سياسية مع الولايات المتحدة وبلجيكا، سارع شكري القوتلي رئيس الجمهورية الى تقديم أسفه الخالص لعدم مقدرته للسيطرة على لتظاهرات بوقت قصير، إذ تم بعد انقضاء ست ساعات أثر وصول أعداد كبيرة من الشرطة كما طلب الرئيس السوري في الوقت نفسه من الشعب الخلود الى النظام والسكينة، وشكر في حديثه الدول التي ساندت العرب في التصويت او التي امتنعت عنه، ووعد بالإبقاء على عربية فلسطين حتى لو تطلب ذلك هدر الدماء[2].

أما جميل مردم رئيس الوزراء فقد عقد في الرابع من كانون الأول مؤتمراً صحفياً صرح فيه "إن مشروع التقسيم لم يكتب له

(1)USSDSI, and F.A. 1945-1949, Syria, Telegram the American Leagation, Damascus, Syria, Jan 10, 1947, No. 679 to Secretary of State, Washington, Film 2I p.65-66.

(2)USSDSL, and FA op cit, p.66

الحياة لأنه ولد ميتاً كمشروع فرساي، وقال أيضا: إن اجتماع الجمعة العربية الذي سيكون في القاهرة من الشهر نفسه سيكون لمواصلة الجهود وإيجاد التدابير لوقف العدوان وأحباط المناورات، إذ كان العرب قد خسروا قضية فلسطين في بلاد ثانية، فيجب أن يربحوها في فلسطين نفسها" وذكر أن النفقات العامة لعمل سوريا ضد الصهيونية ستكون من تبرعات الشعب السوري وخزينة الحكومة[1].

كما فتحت الحكومة أول دار لقبول المتطوعين، تقدم لها خلال ٢٤٢ ساعة المئات من الرجال والشباب والطلاب والطالبات، من مختلف الفئات للتطوع والجهاد من أجل فلسطين[2].

ومن جهة أخرى ساهمت سوريا في اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بين ١٨ الى ١٧ كانون الأول ١٩٤٧ في القاهرة لبحث القضية الفلسطينية في ضوء القرار الذي أصدره مجلس الأمن بتقسيم فلسطين، وأصدرت اللجنة بياناً اعلنت فيه استنكارها لقرار التقسيم وعزمها على مقاومته، والحيلولة دون قيام دولة يهودية في فلسطين، كما اصدرت في اليوم نفسه قرارات سرية أكدت فيها عدم الاعتراف بقرار التقسيم والعمل على حباطه وتزويد اللجنة العسكرية الدائمة بعشرة آلاف بندقية، كما قررت إرسال ثلاثة آلاف متطوع للتدريب في سوريا[3] تكون كالاتي:

(١) جريدة النهضة العراقية، العدد ٦٥، ٥ كانون الأول ١٩٤٧.

(٢) تضوح أبابيل، سوريا في القرن العشرين، لندن ١٩٨٧، ص٢٩٠-٢٩١

(٣) جميل صبري المرسومي، المصدر السابق، ص١٠٦.

فلسطين ٥٠٠ شرق الاردن ٢٠٠ سوريا ٥٠٠ العراق ٥٠٠ السعودية ٥٠٠ لبنان ٣٠٠ مصر ٥٠٠، كما تقرر تزويد اللجنة العسكرية الدائمة للجامعة العربية عشرة آلاف بندقية يكون لنصيب كل بلد من بلاد الجامعة منها ما يأتي: سوريا الفين، شرق الاردن الف، السعودية الفين، ليبيا الف، مصر الفين، على أن تكون هذه البنادق مصحوبة بما يلزمها من عتاد[1].

(١)جريدة لواء الاستقلال العراقية، العدد ٢٦٥، ٢٦ كانون الاول ١٩٤٧.

الفصل الثالث

سوريا وتطورات القضية الفلسطينية

أولاً: دور سوريا في مرحلة التهيؤ للحرب العربية – الصهيونية الأولى.

ثانياً: الدور السوري في الحرب العربية – الصهيونية الأولى.

١- دور الجيش السوري.

٢- موقف سوريا من الهدنة الأولى.

٣- سوريا وحرب ١٩٤٨ في مرحلة الهدنة الثانية.

٤- سوريا واتفاقية رودس.

أولاً: دور سوريا في مرحلة التهيؤ للحرب العربية – الصهيونية الأولى

عد عام ١٩٤٨ بالنسبة لسوريا، حكومة وشعباً بداية المعركة الحقيقية مع الاستعمار الصهيوني، إذ كشفت سوريا عن مساعيها الحماسية للوقوف الى جانب الشعب العربي الفلسطيني، وأعلنت الحكومة السورية استعدادها للحرب المحتملة مع العدو الصهيوني من خلال ما يأتي:

١-تحديد بعض المدارس والمباني الحكومية مراكز للتطوع.

٢-استخدام أراض قواعد عسكرية للألوية السورية النظامية وقد ضمنت مخيمات للفلسطينيين غير المدربين عسكرياً، وضمت متطوعين من أقطار عربية أخرى وتسخير ناقلات الجيش لهم.

٣-خصص البرلمان السوري ضريبة الطابع الخاص بفلسطين ودرجها ضمن تبرعات صندوق التحرير.

٤-تجهيز الحكومة بالمؤسسات الطبية والصليب الأحمر ثلاث سيارات اسعاف كخطوة بسيطة من أجل فلسطين.

٥-جمعت لجنة التبرعات في وزارة الداخلية مبلغاً قدره (٣٤٩١٠٧) باون من تبرعات حلب و(٣٩١٧٨٤) باون من دمشق ومبالغ أقل من المناطق الأخرى[1].

(1)USSDSI, and F.A. 1945-1949, Syria, Telegram the American Leagation, Damascus, Syria, Jan 10, 1947, No. 679 to Secretary of State, Washington, Film 2 pp.244-246

ويشير توري الى أن الحكومة اضطرت الى اتخاذ هذه الأجراءات تحت الضغط الشعبي المتمثل بالتظاهرات والاضرابات من جهة، ومهاجمة الصحافة والأحزاب السياسية لمواقفها غير الواضحة من جهة ثانية، الى اقرار قانون خدمة العلم، والموافقة على شراء كمية من الأسلحة للجيش وزادت من الضرائب المفروضة على المواطنين[1]، ولعل هذا ما يعكس رؤية الكتاب الغربيين الذين يحاولون التقليل من المواقف القومية لبعض الحكومات العربية مبينين عدم صدورها عن تخطيط ومواقف قومية بل هي انعكاس لضغوط شعبية.

ومن جانبه أعلن رئيس الوزراء السوري جميل مردم بدء مساعدة الحكومة السورية لـ(جيش الانقاذ)[2]. بالسلاح والذخيرة، كما أعلن عدد من ضباط الجيش السوري استقالتهم وانضمامهم الى جيش الانقاذ، ومنهم العقيد أديب الشيشكلي كما أعلن (٣٠) نائباً من نواب المجلس النيابي السوري ومنهم أكرم الحوراني وعبد

(١)جوردن توري، المصدر السابق، ص١١١.

(٢)جيش الانقاذ: هو جيش يضم متطوعين من كل البلاد العربية انضموا اليه تلبية لنداء مؤتمر بلودان الثاني المنعقد عام ١٩٤٦ بدعوة من جامعة الدول العربية، وبقيادة فوزي القاوقجي، وكان الهدف منذ تشكيل هذا الجيش منع تنفيذ قرار الأمم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين بين العرب والصهاينة بالقوة، للتفاصيل ينظر، هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، مج٣، مطابع ميلانو ستامبا الايطالية، ١٩٨٤، ص١١٢.

السلام العجيلي وغالب العياشي بتشكيل مجموعات من المقاتلين، وهاجموا المستوطنات اليهودية قرب الحدود السورية[١].

وكان المجاهدون السوريون قد دخلوا في كانون الثاني ١٩٤٨ الى فلسطين مع أول فوج من جيش الانقاذ الذي تألف من متطوعين تدربوا على حمل السلاح، وكان المجاهدون السوريون قد انضموا الى جيش الانقاذ بقيادة محمد الأشمر، وسعيد العاص، الذين تمركزوا في بيت لحم والخليل والقدس، وخاض عدة معارك حربية بسلاحه البسيط، إذ استشهد عدد من المقاتلين السوريين خلال الأشهر الخمسة التي تلت قرار التقسيم، وتدخلت القوات البريطانية لحماية الصهاينة والدفاع عنهم في وقت كانت تمنع العرب فيه من الدفاع عن أنفسهم[٢].

وفي مثل هذه الظروف عقدت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية اجتماعاً لها في دمشق في الثاني عشر من نيسان ١٩٤٨، قررت فيه تحرير فلسطين في الخامس عشر من ايار، بإدخال الجيوش العربية إليها بعد انسحاب القوات البريطانية، وتقرر مشاركة الجيش السوري النظامي بقيادة الزعيم الركن عبد الله عطفة مع بقية الجيوش العربية[٣].

---

(1)USSDSI, and F.A. 1945-1949, Syria, Telegram the American Leagation, Damascus, Syria, Jan 10, 1947, No. 679 to Secretary of State, Washington, Film 2, p. 207.

(٢)كريستو فرسيكس، مفارق الطرق الى اسرائيل، ترجمة خيري حماد، دار الكتاب، بيروت، ١٩٦٠، ص٤٨.

(٣)تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين، المصدر السابق، ص٣٤-٣٦.

وفي أعقاب اجتماع دمشق صرح جميل مردم بأن قضية فلسطين تعد جزءاً أساسياً من الموقف السياسي والسلام العالمي حيث قال "إن فلسطين تحتل الآن المكانة الأولى في سياسة الدول العربية وهي تشغل بال كل عربي، وأعتقد ان هذه القضية أصبحت في مرحلتها الأخيرة ومهما حاول الصهيونيون فلم يحلموا بشئ اسمه دولة يهودية على ارض فلسطين، وفلسطين منطقة عربية، وستبقى عربية تحميها وترعاها جامعة الدول العربية"(١).

وقد تزامن ذلك مع الفضائح التي ارتكبها الصهاينة، والتي أدت الى إبادة قرى عربية، وأشهرها (مجزرة دير ياسين)(٢). والتي أثارت الشعب العربي عامة والسوري خاصة، وقد طالب الشعب السوري بمظاهراته الحكومات العربية بموقف أكثر حزماً لدعم القضية الفلسطينية(٣).

وفي الخامس والعشرين من نيسان ١٩٤٨ أبلغت الحكومة السورية الوزير البريطاني المفوض في دمشق (برو دفيد) بأنه ينبغي أن تتحمل مسؤولية الهجمات التي وقعت من جانب اليهود ضد عرب فلسطين، والسوريين منها، وأضافت أن بريطانيا

---

(١)جريدة القبس السورية، العدد ٣٥٩٤، ٢٢ نيسان ١٩٤٨.

(٢)وهي المذبحة التي قامت بها عصابات (الارغن ريفاي ليومي وشترلين) الصهيونيين، التي قتلت (٢٥٠) عربياً نصفهم من النساء والأطفال، للتفاصيل ينظر لوكاس غرو لنبرغ، فلسطين أولاً، دار الكرمل، بيروت ١٩٨١، ص١١٠.

(٣)جوردن توري، المصدر السابق، ص١١٢.

بوصفها الدولة المنتدبة لا تزال مسؤولة عن أرواح سكان فلسطين والمقيمين بها، وإذا كانت لا تستطيع ضمان سلامة السكان فينبغي لها أن تتخلى عن انتدابها الآن بدلاً من الخامس عشر من أيار، وقالت أيضاً، بأنها سترفع احتجاجاً رسمياً الى هيئة الأمم المتحدة، وأنها ستتخذ اجراءات سريعة لتوفير المأوى والمواد الغذائية لآلاف المهاجرين من عرب فلسطين الذين لجأوا الى سوريا[١].

واستعداداً للحرب اتخذت الحكومة جملة قوانين منها قانون يتضمن إعلان الأحكام العرفية في الجمهورية السورية، وتخويل الحكومة ممارسة الصلاحيات الاستثنائية التي يقتضيها أحكام ذلك القانون، وبررت ذلك "بتأمين سلامة السوريين والأهلين خلال قيام البلاد بتأدية الواجب القومي أزاء فلسطين"[٢].

ثم تقدمت الحكومة الى المجلس النيابي بعدة مشاريع بالحرب منها:-

١- مشروع قانون يقضي بتخصيص عشرة ملايين ليرة سورية للأعمال الحربية والحركات العسكرية.

٢- مشروع قانون يتضمن إضافة مبلغ (٥،٧٠٠،٠٠٠) ليرة سورية من أجل نفقات التجنيد الإجباري.

٣- مشروع قانون يتضمن تعويضات وترفيعات للعسكريين الذين يستشهدون في ساحات القتال.

(١)جريدة الاستقلال العراقية، العدد ٤١١٣، ٢٦ نيسان ١٩٤٨.

(٢)جريدة القبس السورية، العدد ٣٦٠١، ٢ آيار ١٩٤٨.

٤- الإقرار بدخول الجيش السوري مشتركاً مع جيوش الدول العربية الى فلسطين[١].

وقد تزامن ذلك مع عودة النواب المشاركين في جيش الإنقاذ بعد تأدية واجبهم الجهادي لمدة خمسة أشهر، إذ أصبح موضوع دخول الجيوش العربية الى فلسطين، مدار بحث نواب المجلس في جلساته المنعقدة في شهر أيار ١٩٤٨، فقد أكد أكرم الحوراني في جلسة الرابع من آيار من العم نفسه بقوله "إن اليهود يحتلون المواقف المهمة والاستراتيجية، وعلى الحكومة الاستعداد للمعركة الفاصلة مع اليهود" وخشى الحوراني من أن تقف الجيوش العربية موقف العجز أمام اليهود وبذلك لن يبقى للعرب مكانة في أعين العالم[٢].

وقد أجمعت آراء المجلس النيابي السوري بكامله على الوقوف صفاً واحداً مع الحكومة وتأييد كل ما اتخذته من إجراءات، حتى النواب المعارضون أيدوا هذه المشاريع والقوانين التي طرحتها الحكومة على التصويت، إلا أنها حذرت الحكومة بأن لا تستعمل هذه السلطات الاستثنائية في الموقف الداخلي لغايات وأهداف شخصية، لأن الإقدام على مثل هذا العمل يؤدي

(١) م.م.ن.س.، الدور الاشتراكي الرابع، الدورة الاستثنائية العادية الثانية، الجلسة ١٧، ١٤ ايار ١٩٤٨، ص١٩٧.

(٢) م.م.ن.س، الدور الاشتراكي الرابع، الدورة الاستثنائية العادية الثانية، الجلسة ١٧، ٤ آيار ١٩٤٨، ص١٩٧-١٩٨.

الى أضرار فادحة، تعكس النتائج التي تترتب عليها أخطاء قاتلة، ولقد وافق المجلس على كل المقترحات المقدمة من الحكومة[١].

وفي الوقت ذاته شهدت دمشق اجتماعاً لبحث القضية الفلسطينية في الرابع من آيار ١٩٤٨، ضم أمين الحسيني مفتي فلسطين ورياض الصلح رئيس وزراء لبنان وفوزي الملقي وزير خارجية الأردن وعبد الرحمن عزام أمين عام جامعة الدول العربية، وأرشد العمري وزير للدفاع العراقي، وقد ترأس الاجتماع شكري القوتلي رئيس الجمهورية الذي صرح في ختام الاجتماع بأن "قضية فلسطين هي الآن شغل العرب الشاغل وليس هناك أهم منها، والدول العربية تعالج الموضوع وفق الخطة التي رسمتها اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية للحفاظ على فلسطين" وأنهى الاجتماع بمقررات عديدة لنصرة القضية الفلسطينية[٢].

ويبدو أن هذا الاجتماع جاء على هامش اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في دمشق، والذي عقد في السادس من آيار من العام نفسه، وقررت فيه الدول العربية الأعضاء بالجامعة نهائياً إرسال قواتها الى فلسطين "والقضاء على لصهيونية"، وأكد قرار الجامعة بأن العرب "بدخولهم فلسطين لا يحتلون ارضاً أجنبية، وإنما يحررون أرضاً عربية بحكم مسؤولياتها بحمايتها والدفاع عنها، وأن فلسطين بعد انتهاء

(١)المصدر نفسه، ص١٩٩-٢٠٠.

(٢)جريدة القبس السورية، العدد ٣٦٠٤، ٦ آيار ١٩٤٨.

الانتداب في الخامس عشر من آيار ١٩٤٨ لم يعد من مسؤول عنها إلا العرب وحدهم"[١].

وعلى الرغم من اتخاذ جامعة الدول العربية قرارها العسكري بالدخول لإنقاذ عروبة فلسطين، إلا اننا نلاحظ أن نقطة الضعف واضحة في العمل العربي المشترك لإنقاذ فلسطين، من الخطة العسكرية التي وضعت والتي تتلخص في تقسيمها العمل الى قطاعات يعمل في كل منها جيش في إحدى الدول العربية، وكان على سوريا، ضمن ذلك أن تعمل في القطاع الشمالي الشرقي (قطاع الحولة)، وهذا بدون شك مؤشر على عدم التعاون العسكري بين الجيوش العربية الداخلة الى فلسطين، كما يؤكد عدم صدق نوايا الحكومات العربية في هذا القرار من جهة، وعدم تقدير السياسة لمتطلبات المواجهة كما يراها ذوو الخبرة والاختصاص من العسكريين، نتيجة ضغوط وأوامر عليا تصب في خندق مزايدات بعض الأنظمة العربية بالقضية الفلسطينية بسبب روابطهم القوية بالدول الغربية المحتضنة للحركة الصهيونية[٢].

وقد وقعت سوريا مع بقية دول الجامعة في اجتماع اللجنة السياسية على قرار يؤكد أن دخول القوات العربية الى فلسطين يجب أن ينظر إليه على أنه إجراء مؤقت خال من كل صفات

---

(١)جريدة القبس السورية، العدد ٣٦٠٥، ٧ آيار ١٩٤٨.

(٢)جلال يحيى وخالد نعيم، مصر الحديثة، ١٩١٩-١٩٥٢، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ١٩٨٨، ص٤٩١.

الاحتلال والتجزئة، كما دعا القرار الى تسليم فلسطين الى أهلها بعد التحرير ليقرروا مستقبل بلادهم بأنفسهم[1].

ولابد من الاشارة الى حقيقة مفادها "أن هذا القرار لم يخرج بهذه الصيغة إلا بسبب اصرار الملك عبد الله بن الحسين ملك الاردن على قيادة الجيوش العربية بنفسه بحجة أن جيشه يعد من أقوى الجيوش العربية، وأن جبهته هي الجبهة الرئيسة[2]. الأمر الذي أثار معارضة سوريا وفلسطين ومصر والسعودية كل لأسبابه الخاصة، شكاً في مخططات الملك عبد الله وقيادته جيشاً يخضع عملياً لقيادة بريطانية يرأسها الفريق غلوب باشا ويعاونه (٥٦) ضابطاً بريطانياً برتب مختلفة، في حين لم يكن في قيادة جيشه إلا خمسة من الضباط الأردنيين[3]، ولا شك أن هذه جزء من المؤامرة التي تمتد بجذورها الى مفاوضات لندن التي عقدت

---

(١) د.ك.و، ٤٦٨٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، قرار مجلس الجامعة العربية بشأن مصير القسم العربي من فلسطين، و١٩، ص٢٠؛ د.ك.و، تقارير المفوضية العراقية في القدس، كتاب وزارة الخارجية الى الديوان الملكي في ٢٢ مايس ١٩٤٨ و٣٣، ص١٠١.

(٢) د.ك.و، تقارير المفوضية العربية في عمان، جلسة الجامعة العربية، في عمان، ١٣ مايس، ١٩٤٨، و٣٣، ص٧١.

(٣) للتفاصيل ينظر، عبد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية الأردنية – السعودية، ص١١٤.

للمدة ما بين ٢٧ كانون الثاني و٩ شباط من العام نفسه، والتي كشف حقائقها غلوب باشا في مذكراته[١].

وعلى الرغم من المعارضة السورية والفلسطينية والمصرية والسعودية للقيادة العسكرية الأردنية للجيوش العربية إلا أنهم رضخوا للأمر الواقع بعد تهديدات الملك عبد الله بعدم الاشتراك في الحرب إلا بعد توليه القيادة العليا الفعلية في الحرب[٢].

وعلى أية حال فقد أعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام، تنفيذاً لقرارات مجلس الجامعة في الثالث عشر من ايار عام ١٩٤٨، إن دخول الجيوش العربية فلسطين رسمياً

---

(١)كشف غلوب باشا الذي رافق رئيس الوزراء الأردني توفيق ابو الهدى في مفاوضات لندن كمترجم، إذ قال بأن أبو الهدى قد عرض مشروع بلاده على وزير الخارجية البريطاني أرنست بيفن قائلاً "إن تدخل الجيوش العربية لحماية الفلسطينيين بعد خروج القوات البريطانية من هناك في ١٥ آيار ١٩٤٨ وأنه ليس ثمة مانع من دخول الجيش العربي الى البلاد بعد انسحاب البريطانيين، أي أن تحتل الجزء المقرر للعرب من فلسطين والمجاور لحدود شرق الأردن، فأجابه بيفن أن هذا الحل معقول ولكن لا تذهبوا الى ابعد من ذلك وتحتلوا المنطقة اليهودية فرد أبو الهدى، بأنه ليست لدى الأردن القوى الكافية لمثل هذا الاحتلال، وأن الاردن لن يتخذ مثل هذه الخطوة إلا بعد مشاورة الحكومة البريطانية"، ويذكر غلوب باشا ، بيفن شكر أبو الهدى لوضوح موقف حكومه من قرار التقسيم، وأعلن موافقته على مشروع الحكومة الاردنية، للتفاصيل ينظر جون باجوت غلوب، جندي بين العرب، مذكرات غلوب باشا، بيروت ١٩٥٨، ص٣٥-٣٦.

(٢)د.ك.و. ٥٩٨/٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، جلسة الجامعة العربية في ١٢ مايس ١٩٤٨ و٣٣، ص٧٢.

سيكون في الخامس عشر منه، وقد ابلغ الأمين العام للأمم المتحدة داج هامر شولد (Dag Hamer Should) بذلك رسميا[١].

وفي الرابع عشر من أيار ١٩٤٨ عقد المجلس النيابي السوري جلسة قبل يوم من دخول القوات العربية الى فلسطين، حيث تقدمت الحكومة بمشروع قانون يتضمن فرض الرقابة على الصحف ووكالات الأنباء وكل ما يذاع أو ينشر عن المحطات الأجنبية من تعليق أو مقال عن القضية الفلسطينية، الأمر الذي أدى الى معارضة أغلب النواب وكثرة اتهاماتهم للحكومة باتباعها سياسة غير موافقة لرأي الشعب بفرضهم الرقابة على الصحف، وانتقد النائب أحمد قنبر وهو صحفي وصاحب جريدة يومية، هذا القرار قائلا: إن هذه الرقابة لا تعني الصحفيين أو الصحف وإنما الحريات الفكرية من أساسها، وتعني الحرية التي تتفرع عنها مجمل الحريات التي ناضل الشعب السوري والشعوب الأخرى من أجلها طويلاً، وسفكت في سبيلها الدماء، ثم تحدث النائب أكرم الحوراني، محملاً المجلس مسؤولية فيما لو وافق على قرار الحكومة بفرض الرقابة على الصحف ومما قاله "إنني لا أفهم فرض الرقابة في الوقت الحاضر إلا بهذا المعنى وهو أن الحكومات العربية المسؤولة عن المأساة الواقعة في فلسطين وعن

---

(١)غازي ربابعة، الأردن وقضية فلسطين، عمان ١٩٨٩.

المأساة التي تهدد حياة الأمة العربية ومستقبلها إن هذه الحكومات تريد أن تخفي عن أعين الشعب العربي هذه المسؤولية الكبرى"[١].

وفي المقابل دافعت الحكومة عن قرارها هذا عندما تحدث منير العجلاني وزير المعارف بقوله: "نحن لا نقبل أن يقال بأن الحكومة تفرض الرقابة على الصحف لأنها تريد من وراء ذلك أن تمهد لحل يفرض على البلاد العربية وفيه خسارة فلسطين"[٢]. عندها أجابه النائب أكرم الحوراني بالرد "لقد خسرتموها بسياساتكم"[٣].

ثانياً: الدور السوري في الحرب العربية – الصهيونية الأولى

١- دور الجيش السوري

في مساء يوم الرابع عشر من أيار ١٩٤٨ أعلن بن غوريون قيام الدول الصهيونية وتشكيل حكومة مؤقتة على أرضها، أي قبل يوم واحد من انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين[٤]، فدخلت

---

(١)م.م.ن.س.، الدور الاشتراكي الرابع، الدورة العادية الثانية، ١٤ أيار ١٩٤٨، ص٢٧٢،

(٢)المصدر نفسه، ص٢٧٢.

(٣)المصدر نفسه، ص٢٧٤.

(٤)حول نص قيام الكيان الصهيوني ينظر وزارة الارشاد القومي، ملف وثائق فلسطين، ج١، القاهرة، ١٩٦٩، ص٩٣١-٩٣٣؛ إن أعلان الكيان الصهيوني يوم ١٤ أيار ١٩٤٨، أي قبل يوم واحد من الانتداب البريطاني على فلسطين، وذلك لكون يوم ١٥ أيار يصادف يوم السبت فأعلن قبل يوم، إلا أن اليوم الرسمي هو يوم ١٥ أيار للتفاصيل ينظر، طاهر خلف البكاء، المصدر السابق، ص١٣٧.

في اليوم التالي سبعة جيوش عربية الى ميدان المعركة في فلسطين معلناً بدء القتال بينها وبين الجيش الصهيوني[١].

وكانت سوريا قد ساهمت بقواتها وعددها ثمانية آلاف مقاتل ولا شك أنه عدد كبير بالنسبة للجيش السوري الحديث التشكيل، وقد استطاعت القوات السورية في الأيام الأولى للحرب من احتلال (سمنح) والسيطرة على نهر اليرموك من جسر بنات يعقوب باتجاه طبريا[٢].

إلا أن هذه القوات ظلت تعمل على جبهة سمنح والغور دون أن تكون هناك تغطية من الجناح الأيسر بعد انسحاب الجيش العراقي، ولعل هذا ما يخطط له غلوب باشا القائد العام للجيوش العربية، لأن فيه ضماناً بعدم التعرض للمواقع اليهودية المهمة وعزلها عن حيفا[٣]، كما أن القوات السورية سرعان ما وقعت في

---

(١)تشير الوثائق العراقية الى أن الجيوش العربية السبعة تجاوز عددها (٢١،٥٠٠) ألف مقاتل وهي كالآتي: الاردنية، العراقية، مصر، سوريا، لبنان (تحت قيادة واحدة) وسعودية – يمنية (تحت قيادة واحدة) ينظر د.ك.و، ٣١١/٤٨٢٥، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الوضع العسكري العام لجيوش الحكومات العربية في الميدان، و ٢١، ص٢٦٠٢٧، بينما يذكر غلوب باشا القائد الفعلي للجيوش العربية في فلسطين بأن عدد القوات العربية تبلغ (٥٥،٧٠٠) ألف مقاتل، بينما القوات اليهودية تبلغ عددها ١٢٠ ألف مقاتل، للتفاصيل ينظر جون غلوب، المصدر السابق، ص١٠١.

(٢)خالد العظم، مذكرات خالد العظم، المجلد الأول، دار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٧٣، ص٣٨٤.

(٣)أحمد طربين، قضية فلسطين، ١٨٩٧–١٩٤٨، دمشق ١٩٦٨، ص٩٤٨.

مشكلة نفاذ الذخيرة، إذ أنه دخل الحرب بذخيرة لا تكفيه أكثر من عشرة أيام، وقد اقترح حسني الزعيم الذي عين قائداً للجيش السوري في تلك المرحلة بأن الذخيرة لن تكفي يومين لجيش منظم[١].

ومما يؤكد ذلك ما جاء في تقرير الفريق أول الركن صالح صائب الجبوري وزير الدفاع العراقي ومن خلال جولته على القطعات العسكرية المشتركة في الحرب بقوله "بأن الجيش السوري ترابط قطعاته في منطقة جسر بنات يعقوب، ولم يقم حتى الآن باحتلال مستعمرة مشمار هايردن، ولا يؤمل منه التوغل داخل الأراضي الفلسطينية والتأثير في الموقف العسكري العام[٢].

وعلى الرغم من أن الجيش السوري في ظل هذه الظروف لم يكن قادراً على عمل شئ، ولم يكن بأفضل من الجيوش العربية التي اشتركت في الحرب، فقد تعرض لهزات عنيفة منها وقوع الأسلحة التي كلف الضابط فؤاد مردم (ابن أخ رئيس الوزراء جميل مردم) بشراءها بأيدي عصابات الهاجانا الصهيونية، وكذلك استقالة أحمد الشرابائي وزير الدفاع في التاسع عشر من أيار

(١)خالد العظم، المصدر السابق، ص٣٨٤

(٢)صائب صالح الجبوري، محنة فلسطين، بيروت ١٩٧٣، ص١٦١-١٦٢.

١٩٤٨، وتولي جميل مردم رئيس الوزراء وزارة الدفاع وحسني الزعيم رئاسة الأركان[1].

فبالنسبة لقضية الضابط فؤاد مردم وهي القضية التي تداولها الراي العام السوري والتي لا تزال طي الكتمان، إذ يشير (سيل) بأنه كلف بشراء اسلحة من إيطاليا وتسبب الاهمال في عدم وصولها لاعتراض الصهاينة له[2]، بيما ذكر (فرس يكس) إن فؤاد مردم وصل الى تشيكوسلوفاكيا على رأس بعثة عسكرية واستورد أسلحة قيمتها ١١ مليون دولار وتمكنت المخابرات الصهيونية من تخطيط عملية اختطفت بها هذه الصفقة وحولتها الى قوات الهاجانا في فلسطين المحتلة[3].

وهذا الرأي ضعيف وبعيد عن الواقع، لأن ميزانية سوريا المقررة للتسليح في تلك المرحلة قيمتها (٧٠،٥٠٠،٠٠٠) ليرة سورية، وإن مبلغ ١١ مليون دولار غير صحيح، وفيه تهويل للقضية، بل أننا وجدنا أن المبلغ ما يقارب المليون دولار، وذلك من خلال إجابة جميل مردم الذي تولى وزارة الدفاع في جلسة الحادي عشر من تشرين الأول ١٩٤٨، عن تساؤل النائب أكرم الحوراني حول اعتقال الضابط فؤاد مردم لاتهامه بالتصرف بما

(1)USSDSI, and F.A. 1945-1949, Syria, Telegram the American Leagation, Damascus, Syria, Jan 10, 1947, No. 679 to Secretary of State, Washington, Film 2 p.791

(٢)باتريك سيل، المصدر السابق، ص٥٤.

(٣)كريستوفاسا يكس، المصدر السابق، ص٥٥٢.

يقارب مليون دو لار قائلا "إن توقيفه يتعلق بمخالفة بعض التعليمات التي أرسلت إليه أثناء أداء المهمة التي أوكلت إليه، والقضية لدى القضاء العسكري"[1].

اما بالنسبة لاستقالة أحمد الشراباتي وزير الدفاع فقد تحدث الشراباتي نفسه في المجلس النيابي، بعد أن استعرض الجهود التي بذلت لبناء الجيش وتسليحه وتدريبه وكيفية الحصول على الأسلحة من أوربا وشرائها عن طريق السوق السوداء، ثم ذكر أنه حتى تاريخ استقالته في التاسع عشر من آيار استطاع الجيش السوري احتلال سمنح ومستعمرتي شعار هاكولان ومسعدة، وكانت خسائره حتى مساء ١٩ آيار أي خلال أربعة أيام من بدء القتال شهيداً واحداً وجريحين، مقابل ١٧٢ قتيلاً من اليهود، أما عن أسباب استقالته، فقد ذكر بأنه تجمعت لديه بعض الأدلة بأن تصرفات بعض القادة خلال الأيام الاربعة الأولى من المعارك بأن هناك خطة مؤذية تهدد سلامة البلاد يجري تنفيذها تحت شعار الحرب[2].

وهكذا يبدو واضحاً أن استقالة وزير الدفاع السوري أحمد الشراباتي جاءت احتجاجاً على سوء قيادة الجيوش العربية وادراكه عظم الخيانة التي تحاك ضد العرب، وأن الحرب ما هي إلا مسرحية محسومة النتائج مسبقاً وأن قيامها كان للاستهلاك

(١)م.م.ن.س.، الدور الاشتراكي الرابع، الجلسة السادسة، ٥ تشرين الأول ١٩٤٨، ص٦٦٨.

(٢)م.م. ن.س. الدورة الاستثنائية الثالثة، الجلسة السادسة، آب ١٩٤٨، ص٥٧١.

المحلي، خشية من رد الفعل العربي الشعبي ضد حكامهم الذي رفضوا مشروع القسيم عام ١٩٤٧، ولكنهم نفذوه عملياً نتيجة الحرب لصالح اليهود

٢- موقف سوريا من الهدنة الأولى

تمكنت القوات العربية التي كانت طرفاً في مزايدات الأنظمة العربية وحساباتها المشبوهة من تحقيق انتصارات عسكرية على القوات الصهيونية خلال الأيام الأولى من الحرب، ولكن على ما يبدو لم يكن هنالك فريقان يقتتلان فحسب، وإنما كان هناك في القتال طرف ثالث، يتمثل في الأمم المتحدة التي كانت تتدخل عندما يقتضي الأمر في صالح الكيان الصهيوني، إذ عندما وصلت القوات العربية الى بعد ثمانية أميال من تل أبيب[١]، ولاح في الأفق بوادر تحقيق نصر عربي كبير، تقدمت بريطانيا الى مجلس الأمن باقتراح وقف القتال لمدة اربع اسابيع، وبذا أصدر المجلس قراره بوقف القتال في الثاني والعشرين من أيار عام ١٩٤٨[٢].

وفي السادس والعشرين من أيار شاركت سوريا في اجتماع اللجنة السياسية للجامعة المنعقد في عمان، والذي قررت فيه رفض قرار مجلس الأمن وطالبت بضرورة قيام دولة عربية موحدة في

---

(١)أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، دار المعارف بمصر، ١٩٥٥، ص٢١٦-٢١٧.

(٢)المصدر نفسه، ص٢٢٣، جريدة القبس السورية، العدد ٣٦١٦، ٢٤ أيار ١٩٤٨.

فلسطين، وقدمت شروط للموافقة على وقف القتال منها وقف الهجرة اليهودية الى فلسطين وسحب الاعتراف بالكيان الصهيوني، ولكن مجلس الأمن حدد دعوته بوقف القتال في التاسع والعشرين من أيار وتعيين الكونت بنادوت (Conte Bernadoute)[١] وسيطاً دولياً انتدبته هيئة الأمم المتحدة للتوفيق بين العرب واليهود المتحاربين[٢].

وقد اتصل الرئيس شكري القوتلي بالملك عبد الله لمعرفة موقفه بقرار مجلس الأمن بوقف القتال فأجابه الملك قائلاً "أن تقبلوا أو تقبلوا وتتجهوا في مباحثاتكم الى قرار قبول الهدنة فهذه مسؤوليتكم، والتبعة تبعتكم، أما أنا فبراء أمام الله والناس من هذا القرار الذي سيكون أول حجرة في بناء اكبر كارثة تواجه

(١) الكونت برنادوت، ولد في ستوكهولم عام ١٨٩٥، وهو رئيس منظمة الصليب الأحمر السويدية وقد عيّن في ٢٩ أيار ١٩٤٨ وسيطاً دولياً للأمم المتحدة في الحرب بين العرب والصهاينة، وقد اغتالته العصابات الإرهابية (شترابن) في ١٧ أيلول ١٩٤٨، لأنه ضم في تقريره القدس والنقب الى الأراضي المخصصة للعرب، ينظر عبد الوهاب الكيالي وكامل زهير، الموسوعة السياسية، مطبعة المتوسط، بيروت ١٩٧٤، ص١١٧.

(٢) د.ك.و، ٤٧٢٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، قرارات اللجنة السياسية في اجتماع عمان في ٢٩ مايس ١٩٤٨، و٥، ص٦.

العرب"[١]، ولا شك أن هذا الكلام كان إعلامياً ولا يعبر عن حقيقة الموقف الرسمي الأردني، الذي أعلن تأييده للقرار في اجتماعات اللجنة السياسية المنعقدة في دمشق، والتي أعلنت فيها الدول الأعضاء بما فيهم سوريا الموافقة على وقف القتال لمدة أربعة أسابيع ابتداءاً من ١١ حزيران من العام نفسه، في ضوء مشروع وقف القتال الذي سيقدمه الوسيط الدولي برنادوت[٢].

وفي اليوم نفسه صرح جميل مردم بأن القضية الفلسطينية ما زالت تحتل المكانة الأولى من سياسة البلاد العربية وقال "إن الأعمال الحربية في فلسطين تدعو الى التفاؤل وأننا سنحقق النصر بإذن الله تعالى طالما أننا ندافع عن حق في سبيل نصر المظلوم على المعتدي الأثيم"[٣]

ومن جانبها قدمت الدول العربية مذكرات منفردة للوسيط الدولي برنادوت لتوضيح موقفها من مساعيه، وأكدت المذكرة السورية "إن دخول الجيوش العربية الى فلسطين مهمة قومية لوضع حد لجرائم العصابات الصهيونية، وأن العرب لم يعترفوا بقيام اسرائيل، وطالبت الحكومة بمذكرتها ضرورة إعادة المشردين

(١) للتفاصيل ينظر: عبد الأمير محسن جبار، التطورات السياسية الداخلية في الأردن ١٩٤٦-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد ١٩٩١، ص٥٥.

(٢) د.ك.و، ٤٨٤٨/ ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقارير عن فلسطين، و٢٢، ص٣٣.

(٣) جريدة القبس السورية، العدد ٣٦٦٩، ٢٧ أيار ١٩٤٨.

الفلسطينيين الى بلادهم لكي لا تحل بهم كارثة، كما طالبت الاعتراف بحقوقهم الوطنية والتاريخية في أرضهم[١].

اما الشعب السوري فقد أدان هذه الهدنة وأعدها مؤامرة جديدة ضمن المسلسل الذي يجري تنفيذه، وعبرت صحيفة القبس عن أسفها لتوقيع الحكومات العربية الهدنة بقولها "إن العرب كانوا في مقوع الهجوم وأن القبول بالهدنة أثر على القوة الدافعة التي كانت تحفزهم على السير نحو النصر النهائي مع أن سيره كان بطيئاً" ثم ختمت مقالها بالقول "مساكين أيها العرب ما أطيب قلوبكم"[٢].

وكان برنادوت قد قدم مقترحاته التي تضمنت دمج الجزء العربي الذي حددته خطة التقسيم مع شرق الأردن ودعا الى ضم القدس بكاملها الى الدولة العربية التي يفترض أن تكون تحت سلطة الهاشميين، ومن مقترحاته إنشاء دولة يهودية في فلسطين، وإبقاء باب الهجرة مفتوحاً بشكل غير محدود ولمدة عامين، وكذلك إعطاء العرب منطقة النقب مقابل الجليل[٣].

وفي التاسع من حزيران ١٩٤٨، عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً له في القاهرة، للنظر في المقترحات التي قدمها برنادوت وقرروا رفضها لأنها جاءت لصالح اليهود، كما تناولوا في الاجتماع قضية اللاجئين الفلسطينيين وقضية تموين فلسطين، وقرروا تأليف لجنة فرعية لهاتين القضيتين برئاسة رئيس الوزراء

(١) جريدة الاهرام المصرية، العدد ٢٢٦٦٢، في ٢٧ آب ١٩٤٨.

(٢)جريدة القبس السورية، العدد ٣٦٢٠، ٢٨ أيار ١٩٤٨.

(٣)الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المصدر السابق، ص١٧٣.

جميل مردم[١]، الذي قرر في أعقاب الاجتماع "بأن الجامعة العربية قررت الدفاع عن فلسطين وإبقاءها عربية بكافة الوسائل السلمية والحربية"[٢].

ومن جانبه وصف محسن الرازي وزير الخارجية السوري مقترحات برنادوت بأنها "تقوم على الباطل لأنها تدعو الى تقسيم فلسطين"[٣].

أما فارس الخوري رئيس مجلس النواب السوري فقد صرح "إننا لا ننتظر ونستطيع أن ننظر الى تقدير برنادوت على أنه وثيقة محايدة عادلة" ثم أردف قائلاً "إن الكونت برنادوت عالج الموقف علاجاً سطحياً من غير أن يدخل في حسابه العدالة الأساسية التي يعتمد عليها مشروع التقسيم كله" وأضاف ايضاً أن "التقرير لن يؤدي الى إقرار السلام في فلسطين لأن الآراء التي تضمنها خاطئة ولا يقبلها العرب، والعرب عازمون على العمل السياسي ولا يمكن أن يخضعوا لأي مشروع يؤدي الى التقسيم وقد فشلت جهود برنادوت في الوصول الى الحقيقة"[٤].

وبين رئيس الوزراء جميل مردم موقفه من الهدنة بقول " إن الدول العربية تساهلت كثيراً بعدما أحرزت الكثير من النجاح العسكري، ما كان يكفي لسحق العصابات، وأن الهدنة فرصة

(١)جريدة القبس السورية، العدد ٣٦٤١ في ١ تموز ١٩٤٨

(٢)جريدة القبس السورية، العدد ٣٦٤٩ في ٩ تموز ١٩٤٨

(٣)جريدة القبس السورية، العدد ٣٦٩٤ في ٢٨ أيلول ١٩٤٨.

(٤)جريدة القبس السورية، العدد ٣٦٩٤، ٢٨ أيلول ١٩٤٨.

جديدة لتسوية صحيحة، وقد بهرت جيوش العالم ببسالتها، فما ممن مكان اقتحموه إلا واحتفلوا به وما من معركة خاضوها إلا وانتهت بهزيمة نكراء للعدو، ولم تكن في حاجة الى الهدنة لأننا كنا في طريقنا الى الإجهاز على هذه العصابات وتطهير الأرض المقدسة من أرجاسها، رغم ما كانت قد أعدته من حديد ونار، في ثلث قرن كامل، وقد نزلنا على رغبة الأمم المتحدة في وقف القتال حقناً للدماء على أن السيف بيدنا وقد نعود الى إخراجه من غمده ليكون فصلاً إذا تشبث العدو بباطله"[1].

وهكذا رفض العرب مقترحات برنادوت دون بدء القتال مرة أخرى بعد انتهاء الهدنة في التاسع من تموز.

٣- سوريا وحرب ١٩٤٨ في مرحلة الهدنة الثانية

وفي التاسع من تموز عام ١٩٤٨، انتهت الهدنة الأولى واستؤنف القتال، واستطاع الكيان الصهيوني السيطرة على ثلاثة أرباع فلسطين باستثناء قطاع غزة ومناطق غرب الأردن التي عرفت فيما بعد (الضفة الغربية)، ولعل الفضل في ذلك يعود الى الأسلحة والذخائر التي تلقاها الكيان الصهيوني من الولايات المتحدة وأوربا أثناء فترة الهدنة فضلاً عن وصول أعداد من المتطوعين اليهود الى فلسطين بينما الحكام العرب انقسموا على أنفسهم، فبعضهم انغمس في الخيانة، وسار البعض الآخر في درب

(١) نقلاً عن محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية، ج٢، ص١٦٣-١٦٤.

اللامبالاة، ولذلك رجحت كفة اليهود لتسترجع كل الأراضي المحررة وتضيف إليها أراضي عربية جديدة[١]

وقادت الانتصارات الصهيونية الولايات المتحدة بتقديم طلب الى مجلس الأمن بوقف القتال، وفي الخامس عشر من تموز ١٩٤٨ أصدر المجلس قراراً بوقف القتال ابتداءً من الثامن عشر منه[٢].

وعلى أثر ذلك القرار اجتمعا رئيس الجمهورية شكري القوتلي برئيس الوزراء جميل مردم في السادس عشر منه لبحث التطور على وفق قرار مجلس الأمن الأخير وإعلان قرار سوريا الرسمي برفض القرارات، في اليوم نفسه عقد مجلس الوزراء جلسة وزارية أعلن فيها رفضه للهدنة المقترحة من قبل مجلس الأمن الدولي[٣].

كما عقد جميل مردم اجتماعاً مع عدد كبير من النواب، وشرح لهم التطورات التي طرأت على الموقف طالباً إبداء رأيهم فيها، وقال "إن مسؤولية الحكومة معالجة قضية فلسطين وأنها وحدها تتحمل هذه القضية" إلا أن بعض النواب لم يبدوا رأيهم على اعتبار أن اجتماعهم غير رسمي وطلبوا تأجيل إبداء آراءهم حتى يعقد الاجتماع الاستثنائي لمجلس النواب، وعندما سمع مردم

(١) محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية، ج٢، ص١٩٩.

(٢) د.ك.و، ٥٤٣٦/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، جلسات الجامعة العربية، و١٧، ص٢٣.

(٣) محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية، ج٢، ص١٩٩.



بذلك أخذ على عاتقه المسؤولية، بأنه لا يستطيع الانتظار حتى يجتمع المجلس، فغادر الى لبنان فور انتهاء الاجتماع لحضور اجتماع اللجنة السياسية الأخير الذي سيقرر فيه صيغة الرد النهائي الذي سيبعث الى مجلس الأمن(١).

وفي يومي السابع عشر والثامن عشر عقدت اجتماعات اللجنة السياسية بعالية في لبنان لمناقشة قرار مجلس الأمن، وقد انتهى الاجتماع بقبول القرار وإعلان الهدنة الثانية، شريطة موافقة الصهيونية على وقف الهجرة لفلسطين، وأعادة المبعدين الفلسطينيين، وتحديد مدة الهدنة(٢)، وهنا عارضت سوريا ولبنان قرار اللجنة السياسية، غير أن القرار صدر دون الاشارة الى معارضتهما(٣).

وقد كان شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية قد حمل بشدة على محمود فهمي النقراشي رئيس الوزراء المصري، ورئيس وفدها للجنة السياسية لجامعة الدول العربية طالباً منه إعلان رفضه للهدنة الثانية مع اليهود، ولكن النقراشي أجابه بأنه أمام خيارين تبنى عليهما العلاقات الأمريكية – المصرية، وهما أما قبول النصح الأمريكي في التسليم لهذه الهدنة أو يخرج من

---

(١)نصوح بابيل، صحافة وسياسة (سوريا في القرن العشرين) لندن، ١٩٨٧، ص٣٤٥.

(٢)د.ك.و، ٥٤٣٦ / ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، جلسات جامعة الدول العربية، و١٧، ص٣٣.

(٣)خيرية قاسمية، فلسطين في مذكرات فوزي القاوقجي، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، بيروت ١٩٧٥، ص٢٣٩.

صداقتها، مؤكداً له بأن الرئيس الأمريكي قد عرض على الحكومة المصرية مقابل صداقة الولايات المتحدة إبداء التعاون المصري لها في إقناع أعضاء اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بقبول الهدنة الثانية مع اليهود[١].

ولم يكن أمام شكري القوتلي لامتصاص سخط الجماهير العربية عامة والسورية خاصة، إلا الإظهار بمظهر المتحمس المدافع عن القضية الفلسطينية، واعداً الجماهير بالسعي في سبيل الحفاظ على عروبة فلسطين وذلك من خلال خطاب ألقاه عبر الاذاعة في الثامن عشر من آب عام ١٩٤٨، قال فيه "إن قضية فلسطين الشغل الشاغل لنا" مؤكدا " الدفاع لا تفرضه الاخوة القومية فقط وليس استجابة لصرخة الدم، بل هو الدفاع عن سوريا نفسها، وإنقاذ مستقبلها ووجودها، وإن سوريا أخذت على نفسها أن تبذل الجهد وتضحي بالأنفس والأموال في سبيل إنقاذ فلسطين"وحيا القوتلي شهداء سوريا والعرب، وكذلك الجيوش العربية التي آلت على نفسها إنقاذ فلسطين من العصابات الصهيونية[٢].

إلا أن الرأي العام العربي في سوريا لم يستطع تحمل موضوع فرض الهدنة ووقف القتال مع الصهاينة فاشتد الهياج

---

(١)جورج فرح، اسرار السياسة الدولية في الشرق الأوسط، لبنان، ١٩٥٢، ص٦٥-٦٦.

(2)USSDSI, and F.A. 1945-1949, Syria, Telegram the American Leagation, Damascus, Syria, August 18, 1948, No. 679 to Secretary of State, Washington, Film 2, p.512

العام في كافة فصائل المجتمع، ووجهت الاتهامات للحكومة مسؤولية الفشل الذي اصاب الجيش السوري في فلسطين[١]

ولعل أشد هذه الانتقادات جاءت من المجلس النيابي الذي عقد جلسة بحضور رئيس الوزراء جميل مردم لمناقشة تطورات القضية الفلسطينية وكان اول المتكلمين فيصل العسلي الذي كان اول انتقاد وجهه للحكومة هو انتهاكها للدستور بعدم دعوة المجلس للاجتماع طيلة الحقبة الماضية، ثم تناول قضية فلسطين قائلاً: "إن الاتجاهات المتناقضة والمرتجلة في معالجة القضية الفلسطينية كانت من أقوى العناصر التي عرقلت نجاحها لأن قضية فلسطين لم تكن في يوم من الأيام قضية مرتجلة تعاجل بالارتجال، هي مشكلة تعود الى نصف قرن من الزمن، حيث وضع هرتزل برنامجه الرامي الى خلق دولة يهودية، وتبعه بلفور فأعطى دعوة هرتزل صيغة رسمية وخول الحكومة البريطانية أن تتصرف بما لا تملك" وتابع حديثه قائلاً: "لقد جاء الخامس عشر من ايار فإذا بالحكومات العربية تأمر جيوشها بالهجوم فدخلت الجيوش العربية وقياداتها غير موحدة ومنافية بذلك ابسط القواعد العسكرية، وبالنسبة للجيش السوري فقد اختارت القيادة مركزاً في بداية الهجوم، وكان اختياراً أقل ما ينعت به أنه اختيار سيئ يبعث على الشك والريبة"[٢].

---

(1) USSDO and FA op cit, p.513>

(٢) م.م.ن.س. الدور الاشتراكي الرابع، الدورة الاستثنائية الثالثة، الجلسة الثانية، آب، ١٩٤٨، ص٥٤٧.

بعده تعاقب النواب على الحديث محملين الحكومة مسؤولية الموافقة على الهدنة الأولى والثانية، وكيف استغلها الصهاينة لتزويد جيشهم بالمال والسلاح فقال النائب أكرم الحوراني" إن جيشنا مع الأسف لم يتمكن من المحافظة على الأراضي السورية ومن يلقي نظرة على الخارطة يتأكد بأن الصهيونيين يحتلون قسماً من الأراضي السورية"، عندها استنكر رئيس الوزراء صحة هذا القول، فرد الحوراني متابعاً "فلننظر على هذه الخارطة فإذا كان هناك تقدم من الجيش السوري فلا يعدو بضعة كيلومترات في بعض المواقع وهذا أمر محسوس وملموس" ثم تحدث النائب سامي كبارة، وحمل على الحكومة بقوله "إن المؤلم والمفجع هو عدم ثقة الأمة هذه الثقة التي يحتاج إليها حكومتك وكل ما يريد أن يجرب حضه في الحكم بعد الآن، فإن لا أنصحه بأن تخوض هذه المعركة، أما إن أردت ذلك فلك الخيار، فجرب حظك في هذا المضمار"[١]

ولم يكن أما رئيس الحكومة من رد سوى ترديد ما قدمته الحكومات السورية قبله من وعود، وخاصة تحرير فلسطين، وقال "لقد أعطتنا محنة فلسطين درساً لن ننساه، ويجب علينا أن نصارح شعوبنا بحقيقة الواقع، وقد وطدنا العزم على وضع جميع مواردنا ووسائلنا الكفيلة بالتغلب على الخصم لتلافي الأخطاء التي وقعت في فلسطين"[٢].

٤- سوريا وإتفاقية رودس

(١)م.م.ن.س. الدور الاشتراكي الرابع، المصدر السابق، ص٥٤٨ -٥٥٠.

(٢)المصدر نفسه، ص٥٥٠-٥٥١.

لم تكتف الحكومات العربية عند عقد الهدنة الثانية ووقف القتال، بل أخذت تتهافت لعقد هدنة دائمة مع الكيان الصهيوني، ففي الخامس والعشرين من آب ١٩٤٨، أعلن راديو نيويورك بأن محادثات للصلح الدائم ستبدأ قريباً بين العرب واليهود للوصول الى تسوية في فلسطين، فعلق رئيس الوزراء جميل مردم على ذلك بقوله "إنني أعتقد أنها أكاذيب صهيونية من النوع التقليدي وإني أنفيها نفياً قاطعاً ورسمياً باسم الحكومة السورية"[1].

والواقع أن هذه ليست أكاذيب بل حقائق جسدت في قرار مجلس الأمن الصادر في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٤٨، والقاضي بعقد هدنة دائمة بين العرب والكيان الصهيوني، وقد جاء ذلك على أثر اقتراح الدكتور راف بانش (Raff Pansh)[2] الذي عين خلفاً لبرنادوت[3] بعد أن نص الاقتراح على هدنة ثالثة ودائمة وإنشاء مناطق مجردة من السلاح وتخفيض القوات المسلحة[1].

(١)جريدة القبس السورية، العدد ٣٦٧١، ٢٦ آب ١٩٤٨،

(٢)ولد عام ١٩٠٤، عين وسيطاً للأمم المتحدة بعد مقتل برنادوت على أيد إرهابيين صهاينة في ١٧ أيلول ١٩٤٨، وأشرف على محادثات رودس بين العرب والاسرائيليين عام ١٩٤٩، والتي أدت الى توقيع لهدنة دائمة. ينظر د.ك.و. ٢٧٠٧ / ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عن شهر آذار ١٩٤٩، و٤، ص١٨.

(٣)تلقت الحكومة السورية نبأ اغتيال برنادوت بالدهشة والاستغراب، وقد صرح رئيس وزراء سوريا جميل مردم قائلاً "لقد بلغني المراقبون البرقية التي وردت إليهم من القدس عن اغتيال الكونت برنادوت في مدينة القدس الجديدة من قبل اليهود فعزيناهم باسم الحكومة السورية وأعربنا عن أسفنا وعن استنكارنا لهذا العمل المنكر" وأضاف قائلاً "بأن العمل الوضيع الذي ارتكبه اليهود كان نتيجة للعطف الذي يلقاه اليهود من بعض الدول الكبرى، وقد

وجاءت اتفاقية الهدنة الدائمة التي عقدت مباحثات بجزيرة رودس وعرفت باسم (اتفاقية رودس) في اثنتي عشر مادة، وملحقين، نصت على تقييد الطرفين بتوصيات مجلس الأمن وعدم اللجوء الى القوة العسكرية، واحترام حدود الطرفين، وجاء في المادة الأخيرة أن الاتفاقية لا تحتاج الى تصديق الحكومتين، ويعمل بها حال توقيعها وتكون نافذة لحين إجراء تسوية سلمية لقضية فلسطين(٢).

ويبدو واضحاً من نصوص الاتفاقية بأنها تعد أول وثيقة عربية تؤكد اعتراف بعض الحكومات العربية بإسرائيل كدولة قائمة وليس كما هو متداول في التاريخ والسياسة بأن الاعتراف الأول هي اتفاقية كامب ديفيد التي وقعها الرئيس المصري أنور السادات عام ١٩٧٧.

وعلى أية حال فقد أعلنت الحكومات السورية موافقتها على الهدنة الدائمة وقد أرسلت وفداً برئاسة فريد زين الدين الى جزيرة رودس ليقدم الى الدكتور رالف بانش، المشروع الذي وقع عليه خالد العظم رئيس الوزراء السوري بخصوص الهدنة الدائمة،

أثبتت الحوادث أن أعمال العصابات الصهيونية الاجرامية الأثيمة التي تسمي نفسها دولة اسرائيل، سيكون لنتائجها أوخم العواقب، إذ أنها تهدد السلام العام، وهذه الجرائم تنطق بنفسها والكونت لرنادوت لم يكن عطية لآرائهم" ينظر جريدة القدس السورية، العدد ٣٦٨٨، ١٩ أيلول ١٩٤٨.

(١)محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية، ج٢، ملحق ١٧، ص١٨.

(٢)وقعت مصر على الاتفاقية في ٢٤ شباط ١٩٤٩، ولبنان في ٢٣ آذار ١٩٤٩، والأردن في ٣ نيسان ١٩٤٩ للتفاصيل ينظر د.ك.و، ٢٦٥٠ / ٣١١، تقارير السفارة العراقية في دمشق، اتفاقية رودس بين سوريا واليهود، و٣، ص١٦

ولكن حسني الزعيم[١] لم يمهل العظم التوقيع النهائي على الهدنة مع الكيان الصهيوني[٢].

ففي الخامس من نيسان عام ١٩٤٩، أي بعد خمسة أيام من الانقلاب العسكري الأول، أرسل قائد الانقلاب حسني الزعيم وفداً سورياً برئاسة العقيد فوزي سلو وعضوية القائد محمد ناصر والرئيس عفيف البزري، لاستكمال المباحثات مع الجانب الصهيوني في المنطقة الواقعة بين مشمار هايأردن وشبينا[٣].

وقد كلف الدكتور بانش الجنرال رايلي ليتولى إدارة المباحثات بعد أن قدم لهما مشروعاً لوقف إطلاق النار، ثم تقرر بعد ذلك أن يعرض كل من الطرفين اقتراحاته الخاصة بخطوط الهدنة، فأصر الجانب اليهودي على سحب القوات السورية من مستعمرة مشمار

(١)حسن حسني الزعيم، ولد في عام ١٨٨٩ في حلب، وكان والده مفتي الجيش العثماني، درس في الكلية الحربية في استانبول، وتدرج في الرتب العسكرية الى أن عين رئيساً لأركان الجيش السوري أبان حكم شكري القوتلي، وفي آذار ١٩٤٩، قام بانقلاب عسكري فاعتقل رئيس الجمهورية، وحل البرسان، وتولى الحكم ومنح نفسه لقب المشير، وانتخب رئيساً للجمهورية، وفي آب من العام نفسه أطيح بحكمه وحكم فوراً مع رئيس وزراءه محسن البرازي بحكم الاعدام، ينظر د.ك.و، ٣١١/٢٦٥٠، تقارير السفارة العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية، و١، ص١.

(٢)د.ك.و، ٣١١/٢٦٥٠، تقارير السفارة العراقية في دمشق، اتفاقية رودس بين سوريا واليهود، و٣، ص٧.

(٣)محمد متولي، اتفاقية رودس بين العرب واسرائيل، ١٩٤٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٤، ص٣٦.

هاياردن، فخلقت هذه الحالة جواً من التوتر فأدت الى قطع المباحثات كما أذيع عنها في ١٤ حزيران من العام نفسه[١].

وفي الرابع من تموز استؤنفت المفاوضات بعد أن لوحت الولايات المتحدة الى حسني الزعيم بالمغريات المادية لتوطين اللاجئين في منطقة الجزيرة لقاء تقديم المساعدات المالية والعسكرية، وبعد أن تدخل الدكتور بانش واقترح حلاً وسطاً يقضي بإجلاء القوات السورية حوالي ٢٠ ميلاً مربعاً عن الأراضي المحتلة في فلسطين على أن ينزع سلاح ١٥ ميلاً من هذه المنطقة عن المدنيين، وعلى أن يتولى حمايتها عدد من رجال الشرطة المجندين محلياً، وقد أرسلت التعليمات من الحكومة السورية الى الوفد المفاوض بالموافقة على الحل الوسط الذي اقترحه الوسيط الدولي.

وقد رحب الجانب الصهيوني بهذا الاقتراح، كما رحبوا بإقامة ثلاث مناطق عازلة، الأولى في الشمال والثانية في الوسط والثالثة في الجنوب، فضلاً عن منطقتين دفاعيتين حول الحولة وبحيرة طبرية، كما وافق الجانب السوري أيضاً على إيجاد هذه المناطق التي استغلها اليهود[٢].

---

(١)د.ك.و. ٢٦٥٠/٣١١، تقارير السفارة العراقية في دمشق، اتفاقية رودس بين سوريا واليهود، و٣، ص١٣؛ مذكرات خالد العظم، المصدر السابق، ص٣٧٩.

(٢)محمد متولي، المصدر السابق، ص٣٦-٣٧.

وأخيراً وقع الجانبان اتفاق الهدنة التي عرفت باسم "اتفاقية التل ٢٣٢" بالقرب من المستعمرة الصهيونية ماهاييم في ٢٠ تموز ١٩٤٩ وأرسلت الى جزيرة رودس لتقدم الى الوسيط الدولي رالف بانش[١].

وهكذا انتهت الحرب العربية الصهيونية الأولى لصالح الأخيرة بعد ان منيت القوات العربية بالهزائم العسكرية، التي تكمن في عدة أسباب منها عدم الاستعداد وعدم التنسيق والى الشكوك المتقابلة بين الأنظمة العربية ومنها النظام السوري، فضلاً عن مزايداتها على القضية الفلسطينية لتحقيق أهدافها مع الدول الاستعمارية، وتخلصاً من ضغط الرأي العام العربي، كما أن لموقف مجلس الأمن والدول الكبرى وتآزر اليهود أثراً كبيراً في جعل كفة الحرب تميل لصالح (دولة بني صهيون).

(١)د.ك.و ٢٦٥٠/٣١١، تقارير السفارة العراقية في دمشق، اتفاقية رودس بين سوريا واليهود، و٣، ص١٧.

الفصل الرابع
سوريا وتطورات القضية الفلسطينية حتى عام ١٩٥١

أولا : موقف سوريا من إعلان حكومة عموم فلسطين

ثانياً : القضية الفلسطينية والانقلابات السورية .

ثالثاً : فلسطين في مشروع ناظم القدسي .

رابعاً : سوريا ومشروع الدفاع عن الشرق الأوسط .

خامساً:الاعتداءات الصهيونية على الحدود السورية عام١٩٥١ .

سادساً : موقف سوريا من السياسة الأردنية ضد الفلسطينيين بعد اغتيال الملك عبد الله عام ١٩٥١ .

اولا : موقف سوريا من اعلان حكومة عموم فلسطين

طرحت الحكومة المصرية في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في القاهره في ١٨ ايلول ١٩٨٤ بتايد من سوريا والسعودية،فكره انشاء حكومة لفلسطين باسم (حكومة عموم فلسطين)بدلا من الهيأة للعربية العليا[١]"باعتبار ان لليهود دولة اعترفت بها دول كثيرة وان النية جارية بادخالها في هيئة الامم المتحدة، مما يجعل من الضروري بعرقلة هذا المسعى، وجود حكومة عربية فلسطينية يعترف بها، تتولى هي مواجهة اليهود وتنطق باسم فلسطين بمجموعها"[٢].

وقد شجعت سوريا ومصر والسعودية الهيأة العربية العليا على المباشرة بتشكيل حكومة عموم فلسطين ، وبالفعل اعلنت الهيأة في الثالث والعشرين من ايلول من العام نفسه عن تشكيلها في غزه برئاسة احمد حلمي عبد الباقي وعضوية احد عشر وزيرا [٣].وقرر مجلس وزرائها اعتبار فلسطين دولة مستقلة، وانتخبت

(١) شكلت الهيئة العربية العليا برئاسة الحاج محمد امين الحسيني في اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في ٧ شباط ١٩٤٨، واعتبرها ممثلة لفلسطين لدى التميمي، ينظر :د.ك.و،٣١١/٤٦٩٣ تقارير المفوضية العراقية في عمان، جلسات للجامعة العربية، ١، ص١.

(٢)وحده ضفتي الاردن، وقائع ووثائق، مطبعة الاستقلال، عمان، ١٩٥٠، ص٨.

(٣)وهم رجاء الجسيني وزيرا للدفاع ، وجمال الحسيني للخارجية، ويوسف صهيون للدعاية وعوني عبد الهادي للشؤون الاجتماعية واللجئين، واميل عقل للزراعه، والدكتور حسين الخالدي للصحه، وطوني فريح للاقتصاد والشيخ حسن ابو السعود للاوقف وميشيل ابيكاريوس للماليه وسعين الناضي

الحاج امين الحسيني رئيساً للمجلس الوطني الفلسطيني في الاول من تشرين الاول ١٩٤٨، الذي اعلن جملة مقررات في مؤتمره الاول في غزة، منها اعلان معارضته للوحدة مع الاردن، ورفضه تكلم الملك عبد الله بن الحسين بالنيابه عن الشعب الفلسطيني [١].

وبمجرد النظر لهذه المقررات نستنتج ان البصمات السوريه وغيرها من الدول العربية المناوئه للسياسة الهاشمية في المنطقة العربية واضحة في صياغاتها وتبدو ان هذه الحكومة لن تكون اكثر من اعلان رمزي لاقدره فعلية لها على صيانة الاجزاء العربية في فلسطين واسترداد الاراضي المغتصبه منها.

اما الحكومة السورية فقد اعلنت اعترافها بحكومة عموم فلسطين ،كما اعترفت مصر والسعودية ولبنان واليمن والعراق بها، فبعث الملك عبد الله ببرقية الى جامعة الدول العربية اعلن فيها رفضه الاعتراف بالحكومة وجاء ببرقيته الى جامعة الدول العربية اعلى فيها رفضة الاعتراف بالحكومة وجاء ببرقيتة" ان القيام بعمل كهذا يعني الرجوع بالبلاد الى ماكانت عليه الحال قبل ١٥ مايس" اي عودة الوضع المضطرب الى فلسطين الى ماكان عليه قبل الانتداب البريطاني،وان تشكيل هذه الحكومة معناه تأييد

للداخليه وعلي حسن العدايه ينظر،د.ك.و، ٣١١/٢٧٠٦،تقارير المفوضية العراقيه في عمان،حكومة عموم فلسطين، و٦،ص٤٥

(١) د.ك.و،٣١١/٢٧٠٦، تقارير المفوضية العراقية في عمان، حكومه عموم فلسطين، و، ص٤٥

مشروع التقسيم الذي قاومة العرب[١]اما رئيس الوزراء الاردني توفيق ابو الهدى فقد اعلن عن "انسحاب الجيش الاردني من فلسطين اذا اصرت الدول العربية على موقفها هذا"[٢].

وردا على قيام حكومة عموم فلسطين من جهة،وعلى الموقف العربي ومنه السوري المؤيد لها من جهة اخرى، بجانب تأييد بعض الفلسطينيين وبالذات من الضفة الغربية لاهداف الملك عبد الله ومعارضتهم لحكومه عموم فلسطين، لانهم كانوا يخشون ان يؤدي كيانها الهزيل الى ضياع البقية من فلسطين بسبب ضعفها وفقر اهلها[٣]، من جهة ثالثة عقدت الحكومة الاردنية مؤتمرا شعبيا فلسطينيا-اردنيا في اريحا في الاول من كانون الاول عام ١٩٤٨، اعلن فيه الملك عبد الله ملكا على فلسطين والاردن، ومعلنا ضم القسم العربي من فلسطين الى الاردن[٤].

ويبدو ان اختيار مدينة اريحا الفلسطينية مكانا لانعقاد المؤتمر، يستهدف اضفاء اهميه على الانطباع الخاص بأن الفلسطينيين يتصرفون بوحي من ارادتهم الحرة، وانهم حين

---

(١)المصدر نفسه، ص٤٦.

(٢)عبد الامير محسن جبار، التطورات السياسية الداخلية في الاردن ، ص٧٠-٧١

(٣)سليمان موسى ومنيب الماضي، الاردن في القرن العشرين، عمان، ١٩٧٩، ص٥٣٥.

(٤) د.ك.و،٣١١/٢٧٧٠، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عن شهر كانون الاول ١٩٤٨، و١٦، ص١٢٨-١٢٩.

يقررون اعلان الملك عبد الله ملكا على فلسطين، انما يعبرون عن قناعتهم بهذا الشأن، وهنا يكمن الرد الاردني المخطط على حكومة عموم فلسطين وعلى الدول العربية المؤيدة لها بما فيها سوريا.اثارت قرارات مؤتمر اريحا موجة من السخط عمت مختلف الدول العربية ومنها الحكومة السورية، واكدت ان المؤتمر لايمثل غالبية الشعب العربي الفلسطيني[١].

وفي الثالث عشر من نيسان ١٩٥٠ اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية وقررت بالاغلبية ماعدا العراق واليمن، بفصل الاردن عن الجامعة حيث نص القرار على ماياتي:" وفقا لاحكام ميثاق الجامعة العربية وافق مندوبو الجمهورية السورية والمملكة العربية السعودية والمملكة المصرية ولبنان على توصية مجلس الجامعة بطرد الاردن من عضوية الجامعة"[٢].

ويبدو ان الحكومة الاردنية قد واجهت المعارضة السورية-المصرية-السعودية-بكسبها العراق واليمن لافشال قرار الفصل، وذلك لان المادة(١٨) من الميثاق تنص على ضرورة توفير شرطين لفصل احد الدول الاعضاء وهما:

١. ثبوت مخالفته لميثاق الجامعة .

---

(١)د.ك.و،٣١١/٢٧٧٠، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، تقرير عن شهر كانون الاول ١٩٤٨، و١٦، ص١٣٠.

(٢)ينظر عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٨، الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، ١٩٨٨، ص١٧٧.

٢. ان يكون قرار الفصل بأجماع الاصوات[١].

ولذا قدمت الحكومة العراقية الى مجلس الجامعة مذكرة تتضمن اعتراضها على طلب فصل الاردن من عضوية الجامعة. لعدم انسجام ذلك مع التعاون العربي ولعدم توافر الاساليب القانونية والمنطقية التي تجعل مسالة الفصل مقبولة[٢].

الا ان الملك عبد الله ضرب بهذا القرار عرض الحائط وواصل اجراءاته الدستورية لتوحيد الضفتين والتي اعلنها مجلس الامن الاردني في جلسته الاولى في ٢٤ نيسان ١٩٥٠، بقرار اعلان " وحدة الضفتين واجتماعها في دولة واحدة هي المملكه الاردنية الهاشمية وعلى رأسها الملك عبد الله[٣].

كررت سوريا والسعودية ومصر ولبنان رفضها ضم الاردن للضفة الغربية الا انها لم تجد بدا امام الموقف العربي المتباين من قرار الفصل، كما انها لم تجد بدا امام الموقف العربي المتباين من قرار الفصل، كما انها لم تجد من ميثاقها ما يلزم الاردن بالنزول على قرار الاكثرية وبذا انتهى التعامل الى نبذ حكومة عموم فلسطين، اثر الاعتراف العملي بأن تكون الضفة الغربية رسميا

(١)جريدة فلسطين، العدد ٧٥٢٤ في ١٥ كانون الاول ١٩٤٨.

(٢)عبد الامير محسن جبار، العلاقات السياسية الاردنية السعودية، ص١٣٢.

(٣)عصام سخيني، ضم فلسطين الى شرق الاردن ١٩٤٨-١٩٥٠، مجلة شؤون فلسطينية، العدد٤، كانون الاول ١٩٤٧، ص٧٢-٧٣، وحدة ضفتي الاردن ، المصدر السابق، ص٦-٧.

جزءا من الاردن وقد وافقت عليها دول الجامعة ومنها سوريا في الثاني عشر من حزيران عام ١٩٥٠، وهي ان "ضم الضفة الغربية الى الاردن، ليست اكثر من وديعة حتى تقوم تسوية نهائية لقضية فلسطين عند تحرير اجزائها الاخرى بكيانها الذي كانت عليه قبل حرب ١٩٤٨"[1].

وهكذا لم تستطيع سوريا وبقية الأقطار العربية احتضان حكومة عموم فلسطين ،الى الاردن،مما يحتم علينا الاعتقاد بأن ساستها قد تصرفوا بواقعيه مع الضغوط الخارجية وبالذات في مسألتي التقسيم والضم،ولكن بسلوك المزدوج يخفي تاييده للتقسيم والضم ويعلن رفضه، ويبدو ان مرد هذا السلوك المزدوج الى عدم وجود الجرأة بمكاشفة الرأي العام العربي بحقيقة موالقفهم من جهة، والى رغبتهم بأمتصاص النقمة الشعبية واحتوائها من جهة ثانية، والى الخلافات السياسية والشكوك المتبادلة بين الانظمة العربية من جهة ثالثة، واخيرا يمكننا القول بان تحقيق ضم الضفة الغربية للاردن، يعني ان الملك عبد الله قد تمكن من تحقيق جزء يسير من طموحاتة الخاصة بمشروع سوريا الكبرى التي تعارضها سوريا بشده، لان تحقيق المشروع الهاشمي يعني ذوبان الدولة السورية تحت السلطة الملكية للهاشميين في الاردن.

---

(١) د.ك.و، ٣١١/٤٧٢٦، تقارير المفوضية العراقية في عمان ،تقرير عام عن شهر نيسان ١٩٥٠، و٣٢،ص٥٠.

ثانيا: القضية الفلسطينية والانقلابات السورية

كانت اثار الحرب العربية- الصهيونية لاولى قد ظهرت في سوريا قبل غيرها من الدول العربية، ففي الجولة الاولى منها استقال احمد الشرابائي وزير الدفاع محتجا على سوء القيادة العسكرية للجيوش العربية في الحرب(١).

وعند مرور الذكرى الاولى لقرار التقسيم (في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٨) حدثت مظاهرات عنيفة في المدن السورية، اضطرت خلالها الحكومة الى استخدام الجيش لقمعها في الثالث من كانون الاول من العام نفسه وهذا مافتح الباب امام العسكريين للاحتكاك بالشؤون السياسية(٢).

وهكذا عندما انتهت حرب ١٩٤٨ بمقتضى اتفاقية رودس، وشروع سوريا في المضي في نفس السبيل، تشكل ادراك عند بعض قيادات الجيش السوري ان هناك استعداد شعبيا لتقبل اي تغيير في النظام القائم في دمشق بسبب عجزه، شأنه في ذلك شأن الانظمة العربية الاخرى، في الدفاع عن فلسطين سواء في الميدان السياسي (الامم المتحدة) ام في الميدان العسكري (ساحة القتال)من

---

(١)نذير فنصه، ايام حسني الزعيم ١٣٧ يوما هزت سوريا، دار الافاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣، ص١٢.

(٢)صلاح العقاد، المشرق العربي ١٩٤٥-١٩٥٨ (العراق سوريا لبنان)، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٧، ص٩٠-٩١.

جهة، ولمحاولته تتبعه هذا الفشل على قيادات الجيوش العربية من جهة ثانية[١].

وبينما كانت المفوضات تجري بين الوفدين السوري والصهيوني، استولى الجيش السوري في الثلاثين من اذار ١٩٤٩، على السلطة بعد الاطاحة بنظام شكري القوتلي[٢]، معلنا بذلك اول انقلاب عسكري تشهده المنطقة العربية بعد الهزيمة العسكرية التي عرفها الوطن العربي بوجه عام وعرفتها سوريا بوجه خاص.

واوضح الزعيم بأن دوافع الانقلاب جاءت محاوله طارئه ووقتيه، غرضها ازالة الحيف عن كاهل الجيش مما اصابه على ايدي السياسيين نتيجة مسؤوليتهم في حرب ١٩٤٨، فضلا عن تذمر الشعب السوري خاصة[٣].

رغب الزعيم بالتقرب من العراق ، وذلك لعقد اتفاقية عسكرية معه، خاصة وان محادثات الهدنة بين سوريا واسرائيل لم تنته بعد، بحيث اعتمد الزعيم ان التوصل الى اتفاق عسكري مع العراق كفيل بتقوية موقفه اثناء المحادثات[٤]، ومن هنا تبدو اسباب

---

(١) جوردن توري، المصدر السابق، ص١٢٢.

(٢) د.ك.و، ٣١١/٢٦٥٠، تقارير السفارة العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية، و١،ص١.

(٣) حول نص اعلان الزعيم ينظر، د.ك.و،٣١١/٢٦٥٠، تقارير السفارة العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية، و١،ص٢.

(٤) عالم محمد صالح، العراق والوحده العربية ١٩٣٩-١٩٥٨، الفكر والممارسة، بغداد، ١٩٩٠، ص١٨٤.

دوافعه للتقرب من العراق وذلك لخشيته من مواجهة التهديد الصهيوني المحتمل بعد قيام(دولة اسرائيل) من جهة ورغبتة في الابتعاد عن مصر والسعوديه حلفاء الرئيس السوري السابق شكري القوتلي.

كان من الطبيعي ان يثير التقارب السوري- العراقي حفيظة مصر والسعودي ولبنان، الذين قرروا ارسال عبد الرحمن عزام امين عام الجامعة العربية الى دمشق في الثامن عشر من نيسان ١٩٤٩ ليؤيد للزعيم استعداد الدول العربية الثلاث للاعتراف بالوضع الجديد في سوريا شريطة تأكيدات تدل على ابتعاده عن الهاشميين وعدم تغيره الحكم الجمهوري السوري، فضلا عن سلامة رئيس الجمهورية السابق شكري القوتلي والتخفيف عنه، وابدى الزعيم موافقته على ذلك[١].

الامر الذي اثار استياء الحكومتين العراقية والاردنية، لان حساباتها تصب في كسب الزعيم لجانبها هدفا في تحقيق مشروع سوريا الكبرى او الهلال الخصيب[٢]، بل مما زاد من هذا الادعاء الاستياء تصريح للزعيم في الخامس والعشرين من حزيران عام ١٩٤٩، بعد انتخابه رئيسا للجمهورية السورية لمدة سبع سنوات،

(١) للتفاصيل ينظر، عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٨،ص٧٩.

(٢) نوري جوردن، السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥- ١٩٥٨، ترجمه محمد فلاحة، دار الجماهير، بيروت، ١٩٦٩، ص١٤٥.

والذي جاء فيه" اذا لم تكن ممكنا تقوية الجامعة العربية كي تجابه اسرائيل، فأني سأقيم حلفا مع مصر العربية والسعودية ولبنان"[١].

اثار ذلك حفيظه الحكومتين العراقية والاردنية[٢]، اللتين اخذتا تعملان على ضرب الشعب السوري[٣]، والكتلة العسكرية التي يقودها سامي الحناوي[٤]، للاطاحه بحكم حسني الزعيم،

---

(١) باتريك سيل، المصدر السابق، ص٨٨.

(٢) يشير عبد الله التل حاكم القدس العام بأن الزعيم قد وافقه على تدبير محاولة انقلابية في الاردن، كما بحثها اثناء زيارته لمصر مع المسؤولين فيها، ولكن المحاولة لم تبق سرية على القيادة البريطانيه، اذ اكتشف الجنرال غلوب اثناء تجواله بين الوحدات العسكرية في فلسطين في الاول من مايس ١٩٤٩، ان التل يدبر انقلابا في الاردن بالتعاون مع الزعيم، للتفاصيل ينظر عبد الله التل، مذكرات عبد الله التل، كارثه فلسطين، دار القلم، القاهرة، ١٩٥٩،ص ٥٨٢- ٥٨٣.

(٣) يذكر طربين بأن حلب ومناطقها تعد مركز لحزب الشعب، الذي كان اغلب اعضائه من الملاكين الزراعيين ورجال الصناعة والمال الذين كانوا يرون ان الاتحاد العراقي السوري، سيؤدي الى ازالة الحواجز الكمركيه وفتح اسواق العراق والاردن امام المنتجات السورية، للتفاصيل ينظر احمد طربين، الوحدة العربية ١٩١٦- ١٩٤٥، بيروت، ١٩٨٥، ص٥٤٦-٥٤٧.

(٤) ولد في حلب عام ١٨٩٨، وهو محمد سامي حلمي الحناوي ، تخرج من دار المعلمين في دمشق عام ١٩١٦، ودخل المدرسة العسكرية في استانبول، فأقام سنة وخاض معارك فلقاسيا وفلسطين في الحرب لعالميه الاولى ، ثم دخل المدرسة الحربية في دمشق علم ١٩١٨، وتخرج بعد عام برتبة ملازم ثان ، والحق في الدرك في سنجق الاسكندرونة وكان من قواد الجيش السوري في حرب ١٩٤٨، فرقي الى رتبة عقيد، قام ضد الزعيم، ثم انقض عليه اديب الشيشكلي وسجنه مدة ثم اطلق سراحه، وترصده احد ابناء عائلة البرازي فاغتاله بالرصاص في ٣٠ تشرين الاول ١٩٥٠، انتقاما للبرازي ونقل

وبالفعل تمكن رئيس اركان الجيش السوري سامي الحناوي من اعلان انقلابه العسكري في الرابع عشر من اب ١٩٤٩ واسقاط حكم الزعيم، بعد اعتقاله مع رئيس وزرائه محسن البرازي، وتنفيذ حكم الإعدام بهما في محكمة سريعة لم تدم سوى ساعتين، واعلن الحناوي في اليوم نفسه بأن هدف الانقلاب هو اعادة الصواب الاول التي تنكر لها الزعيم وحاد عنها[1].

وعلى الفور اعلن الحناوي تقاربه مع العراق، تحت ذريعة الخشية من الاعتداءات الصهيونية، الامر الذي اثار مصر والسعودية، ولعل ذلك التناقض طرح في مجلس جامعة الدول العربية في القاهرة في العشرين من تشرين الاول ١٩٤٩، عندما طرح موضوع الاتحاد العراقي –السوري على مجلس الجامعة وقد اعترض ناظم القدسي رئيس الوزراء ورئيس وفدها،على بحث هذا الموضوع، معتبرا ذلك تدخلاً في شؤون سوريا الداخلية، وهدد بالانسحاب من الاجتماع اذا ما استمرت مصر والسعودية في محاولاتهما ضد سوريا وايده في ذلك نوري السعيد رئيس وزراء العراق ورئيس وفدها وعندما رد الشيخ يوسف ياسين ممثل اليهود وترد ضمانا من العراق فليكن اكثر من ذلك ضمانا جماعيا تشترك فيه السعودية ومصر والاردن ولبنان، اليس اشتراك هذه الدول

جثمانه الى دمشق ، ينظر خير الدين الزركلي، الاعلام (قاموس تراجم لاشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين) مج ٦، دار العلم للملايين ،بيروت، ١٩٧٩، ص١٣٥.

(١) د.ك.و، ٢٦٥٠/٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق،الانقلاب السوري، و٢،ص٣.

وخاصتا مصر التي تمتلك من الامكانيات اكثر لما يمتلكه العراق ،اضمن من ضمان دولة واحدة[١].

ولاشك ان الهدف من طرح الموضوع يكمن في صرف نظر الحكومة السورية عن الاقتراب للهاشميين، وتأييدهم في مشروع الهلال الخصيب، وسوريا الكبرى .

ويذهب الباحث الانكليزي(كيرك) الى ذلك بالقول "ان هذا مايفسر دعوة مصر لانعقاد مجلس جامعة الدول العربية في تشرين الاول ١٩٤٩، لم يكن بهدف القضية الفلسطينية ومواجهة اسرائيل(كما اعلن)،وانما بقصد عرقلة وافشال مشروع الاتحاد بين العراق وسوريا، وبالتالي منع أي مشروع هاشمي، كاتحاد الاردن وفلسطين، او الاردن وسوريا او سوريا والعراق.

بينما كان المحوران العربيان الهاشمي والسعودي –المصري يتنافسان حول سوريا، وذريعتهما الحرص على القضية الفلسطينية والخشية من اعتداءات الصهيونية على سوريا، قاد العقيد اديب الشيشكلي[٢] الانقلاب الثالث للجيش بعد الاطاحة بحكم سامي الحناوي في ١٩ كانون الاول عام [٣]١٩٤٩.

---

(١)للتفاصيل ينظر جامعة الدول العربية ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي من الدورة الاولى الى الدوة العاشرة،القاهرة،١٩٥٠،ص٦٠-٦٢.

(٢) ولد اديب الشيشكلي في عام ١٩٠٩ وعمل في الجند الذي انشأه حكومة الانتداب، وعندما خاضت سوريا معارك الاستقلال عام ١٩٤٥ ترك الجيش وانظم الى صفوف المقاتلين واشترك في الانقلابين السابقين الا انه اختلف مع الزعيم، فأقاله من الجيش قبيل سقوطه في ٨/٨/١٩٤٩، ثم اعاده الحناوي بعد ايام للتفاصيل ينظر، خير الدين الزركلي، الاعلام، ج١، ص٢٨٥-٢٨٦.

(٣) توري جوردن، المصدر السابق، ص١٧٣.

ووجه اديب الشيشكلي بيانا للشعب السوري، اكد فيه بأن هدفه من الانقلاب جاء ردا على ماوصفه ب "مؤامرات" الحناوي والسياسيين المتعاونين معه، الذين قاموا ب "التواطؤ مع عناصر اجنبية" مما يهدد سلامة الجيش وبنيان الدولة والنظام الجمهوري، وقد اجهز هذا البيان على كل امل للقيام بأي اتحاد بين سوريا والهاشميين، بقوله "إن الوحدة التي كان يراد تحقيقها ليست إلا مؤامرة يقصد بها القضاء على استقلالنا وتحطيم جيشنا وإنشاء حكم جديد فيها"(١).

وهكذا يتضح بأن القضية الفلسطينية وخاصة تطورات الحرب العربية الصهيونية الأولى أدت الى احتكاك العسكريين بالعمل السياسي وشجعتهم بإتجاه تسلم زمام الأمور في البلاد، بعد أن فشل السياسيون في إدارتها، بسبب تنصلهم عن مسؤولية الحرب، بإلقاء فشلها على الجانب العسكري والمواقف الدولية المؤيدة للكيان الصهيوني في الأمم المتحدة، متناسياً أن حرب ١٩٤٨ كانت أول اختبار عملي للتحقيق من صحة تصريحاتهم ومواقفهم وإعلامهم العلني الذي تبين أنه لا يتعدى أكثر من القول عن أنه كان لأغراض الاستهلاك المحلي ولامتصاص النقمة الشعبية العربية المطالبة بموقف قومي حازم تجاه قضيتهم المركزية والقضية الفلسطينية. وبقدر تعلق الأمر بالانقلاب السوري فبالإضافة الى

(١)حول نص البيان ينظر، وليد المعلم، سوريا ١٩١٨-١٩٥٨، التحدي والمواجهة، دمشق ١٩٥٩، ص١٣٥؛ استمر حكم الشيشكلي حتى عام ١٩٥٤، ينظر عبد الوهاب الكيالي وكامل زهير، المصدر السابق، ص٣٤.

الحقيقة أعلاه فإن القضية الفلسطينية كانت تسترد بياناتهم السياسية لإعطاء عملهم الانقلابي صيغة قومية، إلا أنها لم ترد بأعمالهم السياسية ولربما طبيعة الظروف السياسية المعقدة التي كانت تغذيها جهات عربية ودولية حالت دون الوقوف على مواقف الانقلابيين الحقيقية من القضية الفلسطينية.

ثالثا: فلسطين في مشروع ناظم القدسي

قادت تطورات القضية الفلسطينية الحكومة السورية الى طرح مشروع يهدف الى التقارب بين الاقطار العربية، وعلى اعتبار أن الخلافات العربية كانت وراء الهزيمة التي تعرضت لها الجيوش العربية عام ١٩٤٨.

وبناء على ذلك قدم رئيس الوزراء السوري نظام القدسي مشروع بلاده الذي جاء على شكل مذكرة الى مجلس جامعة الدول العربية أثناء انعقاد دورته الثالثة عشر في القاهرة في السادس والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٥١، وتضمنت المذكرة أن حل قضية فلسطين لا تتم إلا عن طريق مشروع اتحادي للدول العربية بشكل يكفل وحدة السياسة الخارجية، والدفاع القومي والشؤون الاقتصادية ويكون نظرته الى الشعب العربي موضع اهتمام وأمن، أما نظرته الى الدول الغربية موضع خشية مذكراً بالخطر الصهيوني الذي يستهدف وجود الأمة وكيانها[١].

---

(١) د.ك.و، ٣١١/٢٦٥٤، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، مشروع ناظم القدسي، و٧، ص١٣.

واقترح القدسي على أعضاء اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ضرورة تأليف لجنة عربية تمثل الدول الأعضاء لمتابعة المشروع ولتأخذ على عاتقها مهمة عرض الفكرة على المسؤولين العرب لتذليل العقبات وتهيئة النصوص والوثائق اللازمة للوضع الجديد، واقتراح ينبغي تشريعه من أحكام على أن تنجز مهمتها هذه في أسرع وقت ممكن، وبمجرد إنجاز هذه المهمة تجتمع اللجنة السياسية للنظر في المقترحات المقدمة إليها من اللجنة فتوصي بها لمجلس الجامعة الذي يدعى على الفور لإقرار ما تم الاتفاق عليه[1].

وقررت اللجنة السياسية تأليف لجنة لبحث المشروع برئاسة وزير الخارجية المصري محمد صلاح الدين، وعضوية مندوب عن كل حكومة من الحكومات الأعضاء في جامعة الدول العربية على أن تبعث الحكومات بملاحظاتها على المشروع في مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وأن تقدم اللجنة تقريرها في موعد لا يتجاوز منتصف شهر حزيران ١٩٥١[2].

وقد أيدا العراق والاردن مشروع ناظم القدسي، لأنه يدعو صراحة الى الاتحادات الجزئية أو الثنائية المتمثلة باتحاد سوريا والعراق أو اتحاد العراق والأردن أو الاردن وفلسطين[3]، وقد أيد

(١)غانم محمد صالح، المصدر السابق، ص١٩٠.

(٢)د.ك.و ٣١١/٥١٣٤، تقارير المفوضية العراقية في القاهرة، مشروع ناظم القدسي، و١٢، ص١٣.

(٣)جريدة الزمان، العدد ٣٧٣، كانون الثاني ١٩٥١.

سمير الرفاعي رئيس وزراء الأردن المشروع بقوله أنه "يعد الخطوة العملية الصحيحة في سبيل الوحدة العربية المنشودة" مؤكداً بأنه يشير الى أهمية مشروع سوريا الكبرى الذي يعد بنظر حكومته أفضل الحلول للقضية الفلسطينية[1].

إلا ان المشروع واجه رفضاً شديداً من مصر والسعودية ولبنان واعتبروه محاولة لإحياء مشاريع العائلة الهاشمية في العراق والأردن، كما جوبه المشروع من بعض السوريين أنفسهم بالمعارضة الشديدة مثل أكرم الحوراني فضلاً عن معارضة بعض قادة الجيش وأعضاء من الأحزاب السورية كما كانت هناك مواقف معارضة له داخل المجلس النيابي السوري، وأزاء ذلك لم ير المشروع النور[2].

رابعاً: سوريا ومشروع الدفاع عن الشرق الأوسط

أدركت الساسة الأنجلو أمريكية أن مصلحتها تقتضي بعد الحرب العالمية الثانية الاتفاق مع الدول العربية على إيجاد نوع من الدفاع المشترك باسم (مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط) يحل محل المعاهدات الثنائية المعقودة مع بعض الدول العربية[3]، وذلك من أجل بقاء الاتحاد السوفيتي خارج منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، ومن أجل إعطاء شرعية لوجود الكيان الصهيوني في المنطقة بعد تبديل المسميات من المنطقة العربية التي ترفض

(١)جريدة الأردن العدد ١٨٦٢، ٩ شباط ١٩٥١.

(٢)جريدة الزمان، العدد ٣٧٤، ٢٧ كانون الثاني ١٩٥١.

(٣)فؤاد دوارة، سقوط حلف بغداد، القاهرة، ١٩٥٨ ص٩٣.

الوجود الصهيوني من اسمها الى منطقة الشرق الاوسط بدون اعطاءها الصفة العربية.

وانطلاقاً من ذلك اتفقت بريطانيا مع الولايات المتحدة الأمريكية على انشاء شبكة دفاعية في الشرق الأوسط تتخذ من القاهرة مقراً لقيادتها على أن تكون مصر في هذه القيادة بالنيابة عن الأقطار العربية الى انب بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا شريطة أن تتحول منطقة قناة السويس الى منطقة احتلال عسكري لقوات الدول الأربعة اللاتفة الذكر إلا ان هذا المشروع رفض من مصر شعباً وحكومة[1]

أما بالنسبة لسوريا فقد أدركت تماماً خطورة المشروع الغربي الذي يصب في خدمة الكيان الصهيوني على حساب القضية الفلسطينية أولاً، ودول المنطقة ثانياً، لذا اعلنت استنكرها على لسان معروف الدواليبي وزير خارجية سوريا أمام مجلس جامعة الدول العربية في آذار ١٩٥٠، بقوله"إن العرب يفضلون مئة مرة أن يصبحوا جمهورية تدور في فلك موسكو على أن يكونوا فريسة للصهيونية" واضاف "إذا أردنا الاهتمام بالأهم فيجب المبادرة على القضاء على الخطر الصهيوني الذي ذاق العرب الأمرين، إن الخطر السوفياتي هو خطر بعيد، وإذا كان هذا المشروع

(١)بير روندو، تشكيل الشرق الاوسط، تعريب نجد هاجر وسعيد الغز، دمشق ١٩٦١.

المعروض علينا لا يساعدنا على القضاء على اسرائيل فأية فائدة يمكن أن ننتظر منه[١].

كما أعلنت الأحزاب السورية رفضها للمشروع فقد جاء على لسان أكرم الحوراني زعيم الحزب العربي الاشتراكي قوله "ليس مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط إلا مشروعاً استعماريا يهدف الى تقسيم الشرق الأوسط الى مناطق نفوذ"[٢].

وهكذا أعلنت سوريا مواجهتها العلنية لأي مشروع غربي يهدف الى إثبات شرعية الكيان الصهيوني حقيقة قائمة ويفرض على الدول العربية الاعتراف بها، كما هدف هذا المشروع الذي أراد الكيان الصهيوني ان يكون قلب منطقة الشرق الأوسط.

خامساً: الاعتداءات الصهيونية على الحدود السورية عام ١٩٥١

يبدو ان الرفض السوري قد أثار استياء وغضب الجانب الصهيوني الذي أخذ يمارس سياسة جديدة تجاه سوريا تمثلت بمحاولة الاستيلاء على المناطق الحدودية، فكانت حوادث الحدود بين الجانبين تتجدد بين الحين والآخر، وكانت القضية الأكثر أهمية بين الجانبين هي (قضية بحيرة الحولة) التي كانت تمثل حداً فاصلاً طبيعياً للحدود التي تفصل سوريا عن الكيان الصهيوني، وكان المشروع الصهيوني يقضي بتجفيف البحيرة والمستنقعات بفتح قناة

(١) المصدر نفسه.
(٢) المصدر نفسه.



واسعة جنوب البحيرة، بهدف انشاء نحو ٣٠٠ مستعمرة[١]، فشرع الصهاينة بالتجفيف في شباط ١٩٥١ مستندين بذلك الى قرار مجلس الأمن بتجفيفها دون الإخلال بملكية السكان العرب فيها بوصفها من المناطق المحرمة[٢]

أدركت سوريا ضرورة الدفاع عن البحيرة لوقوعها في المنطقة المحرمة بينها وبين الكيان الصهيوني، حسب مخطط لجنة الهدنة الدائمة (اتفاقية رودس) وأظهر المجلس النيابي السوري تأييده لموقف الحكومة المواجهة والمعارض للمخططات الصهيونية، فقدمت لجنتا الشؤون الخارجية والدفاع الوطني في المجلس النيابي في الخامس عشر من نيسان ١٩٥١، اجتماعاً حضره رئيس الوزراء خالد العظم شارحاً موقف سوريا الرافض للمخططات التوسعية الصهيونية، ومبيناً كتب التأييد التي تلقتها حكومته من مختلف الدول العربية والاسلامية، ثم عرج على تتبع مراحل خرق الحدود وشكوى سوريا المقدمة الى مجلس الأمن تجاه السياسة الصهيونية الاستفزازية[٣].

ومن جانبه قام رئيس أركان الجيش السوري العقيد أديب الشيشكلي بشرح العمليات العسكرية للجيش السوري والتدابير التي

---

(١)د.ك.و. ٢٦٥٤، ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، التقرير الأسبوعي للمفوضية الى وزارة الخارجية العراقية المرقم ٢٨٢/٣/١١/٦ في ٣/ ١٩٥١/٥، و٢٩، ص١٢١.

(٢)جريدة اليقظة، العدد ١٠٤٨، ٢٩ آذار ١٩٥١.

(٣)جريدة القبس، العدد ٤٣٢٤، ١٥ نيسان ١٩٥١.

تم اتخاذها لرد العدوان، وذلك في جلسة مجلس النواب السوري المنعقدة في التاسع عشر من نيسان ١٩٥١، وناقش النواب عمليات خرق الكيان الصهيوني للهدنة الدائمة، وموقف الحكومة والجيش منها، فقد أشار النائب منير العجلاني الى الاطمئنان والاعتزاز بالنفس لموقف الجيش السوري لكنه أشار الى أعضاء المجلس بضرورة الوقوف طويلاً عند تلك العمليات ودراستها بشكل جيد لما يترتب عليها من نتائج خطيرة تهدد ليس أمن سوريا فحسب بل أمن المنطقة بكاملها، فضلاً عن إثارة السلبية المباشرة على القضية الفلسطينية[1].

أما النائب أحمد السياعي فقد طالب بضرورة وحدة الصف في مواجهة التعنت والغطرسة الصهيونية إذ قال "يجب أن تكون البلاد صفاً واحداً ويتم تدريب جميع فئات الشعب، حيث لا يوجد في البلاد العربية من يقبل الصلح مع الصهاينة، كما هاجم جلال السيد الجهات التي تعمل على دفع الصهاينة للعدوان مع سوريا، مطالباً السعي لتحقيق الوحدة العربية ليمتد المجهود الحربي لها بعد أن أصبحت سوريا في حالة حرب مع الصهاينة[2].

ونظراً لخطورة الموقف فقد فضل ممثلو الهيات والأحزاب السورية في المجلس النيابي ورجال الإعلام والصحافة والملحقون

---

(١) د.ك.و، ٣١١/٢٦٥٣، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، تقرير المفوضية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية العراقية، الرقم ٦/١١/أ/٢٥٨، في ٣/٥/١٩٥١، و٢٩ ، ص١٢١.

(٢) جريدة القبس، العدد ٤٣٤٣، ١١ أيار ١٩٥١.

العسكريون في المفوضيات العربية والأجنبية يوماً في خطوط النار الأمامية، حيث شرح لهم رئيس الأركان العقيد أديب الشيشكلي الحالة هناك[١].

وفي جلسة الحادي والعشرين من ايار من العم نفسه اقترح النائب عبد اللطيف يونس "على الحكومة بشكل خاص والبلدان العربية بشكل عام إبدال سياستها تجاه الاتحاد السوفيتي بما تقتضيه مصلحتنا، وذلك بالمسارعة بعقد تحالف معه والإسراع بإجراء مفاوضات لتحقيق ذلك وقد أيد النائب إحسان الحصني الاقتراح الذي أحيل الى رئاسة الوزارة والتي تحدث رئيسها خالد العظم في جلسة التاسع والعشرين منه، عن قرار جامعة الدول العربي بإنشاء مركز رئيسي لمقاطعة الكيان الصهيوني في دمشق، ومذكرة سورية المقدمة الى مجلس الجامعة حول الاعتداءات الحدودية الصهيونية، وأكد "إن الحكومة أوضحت رأيها عن الخرق في بياناتها السياسية، حيث كانت الحكومة تنوي مصالح العرب في المنطقة المجردة[٢].

أما النائب مصطفى السباعي فقد طالب في جلسة الثلاثين من أيار ضرورة نشر المذكرة السورية المرسلة الى جامعة الدول

(١)م.م.ن.س، الدور الاشتراكي الخامس، الدورة الاستثنائية الثالثة، ٢١ أيار ١٩٥١، ص١٨-١٩.

(٢)د.ك.و، ٣١١/٢٦٥٣، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، تقرير المفوضية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية العراقية، الرقم ٣٤١/٤/١١/٦، في ١٩٥١/٥/٣١، و١٠٩، ص١٦٢.

العربية، وأكد ان الشعب السوري يستطيع جمع مبلغ قدره ٢٥ مليون دولار في العام الواحد لمقاومة العصابات الصهيونية، كما هاجم الولايات المتحدة بسبب انحيازها السافر والمكشوف لتلك العصابات، ورجا النائب عبد اللطيف اليونس في كلمة أن تحقق جامعة الدول العربية الآمال المعقودة عليها، بينما اعتبر النائب بديع اسماعيل القضية صراعاً حتى الموت، وأن مجلس الأمن لن ينفذ قراراته وهي حقيقة لا بد من مواجهتها(١).

وهكذا فقد اقترح عدد من النواب ضرورة انتخاب وفد نيابي منهم يزور البلاد العربية ويجتمع مع مجالسها النيابية لبحث موقف مجلس الأمن والحكومات الغربية من قضايا العرب، ومنها قضية الصراع العربي الصهيوني(٢).

ولا شك إن إصرار الكيان الصهيوني في (قضية بحيرة الحولة) على لجنة التوفيق الدولية أدى إلى إعلان رئيس المراقبين الدوليين الجنرال رايلي (Raily) انسحابه من مهمته وترك للصهاينة عرضها على مجلس الأمن، إلا أن طرح الموضوع على مجلس الأمن في كانون الثاني ١٩٥٤ أدى الى استخدام الاتحاد السوفيتي حق الفيتو على قرار مجلس الأمن بتجفيف بحيرة الحولة، مما أدى الى إيقاف التجفيف، وكانت هذه هي المرة الأولى

(١)المصدر نفسه.

(٢)م.م.ن.س الدور الاشتراكي الخامس، الدورة الاستثنائية الثالثة، ٢٨ تموز ١٩٥١، ص٤٨٦.

التي يستخدم فيها الاتحاد السوفيتي اعتراضه ضد الصهيونية لصالح العرب[١]

سادساً: موقف سوريا من السياسة الأردنية ضد الفلسطينيين بعد اغتيال الملك عبد الله عام ١٩٥١.

إذا كانت سوريا في مقدمة الاقطار العربية التي تعرضت الى أزمات سياسية في عام ١٩٤٩، وجعلت البلاد تعيش حالة من عدم الاستقرار نتيجة الحرب العربية الصهيونية الأولى، فإن الأردن يأتي بالمرتبة الثانية ولكن الأزمة فيها كانت أعنف، حيث تعرض ملكها عبد الله الى الاغتيال في ظهر يوم العشرين من تموز عام ١٩٥١، عندما كان يروم دخول المسجد الأقصى لأداء صلاة الجمعة، ويصف الحادثة صغيره الأمير حسين (الملك فيما بعد) بقوله "عندما دخل جدي.. ما كاد يخطو بضع خطوات حتى ظهر رجل من وراء الباب الكبير الى اليمين لم يكن في حالة طبيعية وكان يمسك بسلاح، وقبل أن يستطيع أحد أن يبدي اي مقاومة، أطلق النار على رأس الملك، فأرداه قتيلاً"[٢].

وقد لقى القاتل حتفه على الفور بسلاح الجنود الذين كانوا يرافقون الملك عبد الله[٣]، وتبين أن القاتل شاب فلسطيني من

(١)صلاح العقاد، قضية فلسطين، المرحلة الجديدة ١٩٤٥-١٩٥٦، القاهرة ١٩٦٨، ص١٧٨.

(٢)الملك حسين بن طلال، مهنتي كملك، أحاديث ملكية، ترجمة غازي غزيل، نشر غيردون صاحب جم، مؤسسة معري للتوزيع، القاهرة ١٩٨٧، ص٣٢.

(٣)ناصر الدين النشاشيبي، من قتل الملك، لندن، ١٩٨٠، ص٤١.

القدس يدعى (مصطفى شكري عشو) وعمره ٢١ سنة، ومهنته خياط في سوق الدباغة في القدس، وظهر من التحقيق أنه ينتمي الى (فرقة التدمير للجهاد المقدس) بقيادة عبد القادر الحسيني، والتابعة الى جماعة الحاج محمد أمين الحسيني، وبعد التحري وجد في دار القاتل قنابل يدوية من نوع (ملز) وعدد من الطلقات واوراق شبيهة بالفتاوى التي تشجع على ارتكاب الاغتيال[1].

وعلى الفور اتصل غلوب باشا هاتفياً بقيادة قاعدة الزرقاء قائلا "لقد اغتيل الملك منذ لحظة، ويخشى أن يحدث شغب ونهب في عمان، فالرجاء إرسال فرقة مشاة الآن وفرقة أخرى بعد ساعتين" ولكي تتخذ الاحتياطات اللازمة في القدس، اتصل غلوب هاتفياً بالضابط سام كوك قائد منطقة القدس، وحمله مسؤولية المحافظة على الأمن في منطقة القدس خشية أن يعقب اغتيال الملك أحداث نهب وشغب[2].

كما حدثت جلسة طارئة لمجلس الوزراء الأردني، أعلنت فيها حالة الطوارئ في البلاد فوراً وإنزال الجيش، وفرض نظام منع التجول في جميع أنحاء المملكة خشية أن تحدث اضطرابات بين فئات السكان، وقد جاء في الوثائق العراقية أنه بسبب حالة التوتر الشديد الذي أحدثه وقع الجريمة بين سكان الأردن، فقد وقت

(١)د.ك.و، ٣١١/٢٦٥٣، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، تقرير المفوضية العراقية في عمان عن شهر تموز ١٩٥١، و٨، ص٩.

(٢)جون باجوت غلوب، المصدر السابق، ص٢٢٨.

اصطدامات بين الأردنيين والفلسطينيين، حدثت فيها جروح طفيفة من الجانبين[١].

ولا بد هنا من إلقاء الضوء على أسباب اغتيال الملك عبد الله، لا شك أن فشل الجيوش العربية في حرب ١٩٤٨، ولد شعوراً بالنقمة في نفوس الجماهير العربية، بل أن بعض الحكومات العربية ومنها سوريا قد وجهت انتقادات الملك عبد الله على أساس أن طموحاته السياسية المتمثلة بمشروع سوريا الكبرى ووحدة الضفتين كانت من بين أسباب ذلك الفشل[٢].

ولعلنا لا نعدو جانب الحقيقة إذا قلنا، بأن أسباب الاتهامات التي وجهت للملك عبد الله، كونه أول حاكم عربي يوافق على مشروع التقسيم الذي ترتب عليه قيام (دولة إسرائيل) في فلسطين، واتصالاته مع المسؤولين الاسرائليين قبل حرب ١٩٤٨، ودوره المريب فيها.

تركت عملية اغتيال الملك عبد الله آثارها المباشرة في طبيعة معاملة الفلسطينيين في الأردن، الأمر الذي دفع برئيس الوزراء السوري خالد العظم الى الإشادة بضرورة عطف سوريا على الفلسطينيين، ومعاملتهم بشكل أفضل من ناحية الحصول على الجنسية بصورة جماعية وتمتعهم بممارسة المهن الحرة التجارية،

---

(١)د.ك.و، ٣١١/٢٦٥٣، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، تقرير المفوضية العراقية حول مقتل الملك عبد الله، و٤، ص٥.

(2)Peter Mansfield, The Middle east, A political and Economic Survey, London, 1973, p360.

مع رفض إلغاء انتسابهم لفلسطين لمنع إعطاء فرصة لتثبيت الكيان الصهيوني[١].

وبغض النظر عن الجهات التي كانت وراء تنفيذ عملية الاغتيال[٢] إلا أن هناك جهات مستفيدة من تلك العملية، الجهة الأولى السعودية لأن الملك عبد الله كان يسعى الى إعادة مملكة والده الملك حسين وكيف اغتصبت منه أرض الحجاز، وكيف اضطر الى النزوح من ملك آباءه وأجداده وتركه لابن سعود، وهذا يجعل العائلة السعودية غير مرتاحة لبقاء الملك عبد الله على قيد الحياة، اما الجهة الثانية فهي مصر لرغبة الملك فاروق الجامحة لطمس حقيقة موقفه المشين أثناء نكبة حرب ١٩٤٨، ولا سيما أن الملك عبد الله حمله مسؤوليتها، والجهة الثالثة هي سوريا إذ كان الملك عبد الله يسعى الى تحقيق مشروع سوريا الكبرى ويعني ذلك ذوبان السيادة السورية في المشروع. إلا أن هذا كله لا يبرئ الملك

(١)م.م.ن.س، الدور الاشتراكي الخامس، الدورة الاستثنائية الثالثة، ٢٢ أيلول ١٩٥١، ص٧٩٥.

(٢)تم اعتقال ١٢٥ شخصا، أفرج عن ١٢١ منهم لعدم توفر الأدلة، واحتفظ بالباقون رهن التوقيف، وهناك متهمان آخران هما عبد الله التل وموسى أحمد الأيوب من مصر، حيث حكمت المحكمة عليهما بالاعدام غيابيا، وعلى موسى الحسيني وعبد عكاة وزكريا وعبد القادر فرحات بالإعدام أيضاً، وقد نفذ حكم الاعدام في الأربعة الأخيرين في الرابع من أيلول ١٩٥١، للتفاصيل ينظر د.ك.و، ٣١١/٢٦٥٣، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، تقرير المفوضية العراقية عن مقتل الملك عبد الله، و٤-١٤، ص٥-١٨.

عبد الله من مسؤولية ضياع الجزء الأعظم من فلسطين، ولا يعطي الانطباع بأن الاغتيال كان خالياً من أية دوافع وطنية أو قومية.

وهكذا يتضح أن تطورات القضية الفلسطينية قد انعكست بشكل واضح في مواقف سوريا الرسمية والشعبية، وتجلت تلك المواقف سياسياً وعسكرياً ومادياً.

الخاتمة

الصراع العربي – الصهيوني صراع شامل حول الأرض والموارد، مثلما هو صراع حول التاريخ والهوية، وهذا الصراع يمتد بمساحته المكانية ليتجاوز الكثير من نقاط التماس المباشر بين الكيان الصهيوني وجاراته من أقطار الوطن العربي، إذ أفلح هذا الكيان في جعل حدوده مع الدولي العربية المحيطة به، مناطق أمن أكثر منها مناطق خطر، وهذا يعني اتساع المواجهة بين الطرفي العربي والصهيوني، ويعكس ازدياد أهمية تلك النقاط البعيدة في أحيان كثيرة عن المواجهة للحدود المباشرة.

ومن هذه الزاوية يعد هذا الصراع ذا أهمية بالنسبة لسوريا التي تشترك مع الكيان الصهيوني بحدود جغرافية مما يجعلها من دول المواجهة لهذا الكيان وربما بالتالي يجعل القضية الفلسطينية عاملاً حاسماً في تحديد السياسة الخارجية السورية.

لقد كشفت فصول الدراسة بأن القضية الفلسطينية كان لها التأثير المباشر في السلوك السياسي السوري التي كان دورها واضحاً بمناصرة تلك القضية وتبنيها منذ إعلان استقلال سوريا، إذ أعلنت أن سياستها الخارجية ثابتة تجاه دعم القضية الفلسطينية في كفاحها لنيل الحرية والاستقلال بل كانت القضية الأولى للسوريين على المستويين الرسمي والشعبي بعد نيلهم الاستقلال، ولعل ما يؤكد ذلك تأثيرها المباشر في أوضاع سوريا عام ١٩٤٩،

والمتمثلة بمرحلة الانقلابات العسكرية التي شهدتها البلاد السورية في أشهر متقاربة من ذلك العام.

كانت مواقف سوريا القومية قد تجلت بشكل واضح من خلال نصرتها للقضية الفلسطينية في أصعب مراحلها من عام ١٩٤٧-١٩٤٨ مؤكدة بذلك أن وحدة واستقلال الأراضي الفلسطينية هي الحل الأمثل لتحرير ارضيها، ولكن القضية الفلسطينية حملت مسؤولية مأساتها الكثير من الزعماء العرب من بينهم القادة السوريين، الأمر الذي انعكس سلباً على الاوضاع السياسية فشهدت ثلاثة انقلابات في البلاد.

كشفت الدراسة عدم وحدة القرار السياسي العربي وانقسامه الى محاور كانت سوريا طرفا مباشراً فيها لم تكتف عند نقطة واحدة في سبيل النهوض بالعرب وجمع شملهم لمقاومة الخطر الصهيوني المتصاعد بل أن الأنظمة العربية قد تزايدت على القضية الفلسطينية وأعلنت اعترافها الضمني بالكيان الصهيوني بتوقيعها اتفاقية رودس أي معاهدة الصلح الدائم مع هذا الكيان مما يؤكد أن عام ١٩٤٩ يشكل بداية لأول اعتراف وليس كما هو مؤشر في عام ١٩٧٨ بزيارة الرئيس المصري السابق محمد أنور السادات الى تل أبيب وتوقيعه اتفاقية كامب ديفيد، ولكن يبقى الجيش والشعب السوري ومعه العرب خارج إطار تلك المزايدات، ولا زال يطمح الى اليوم الذي تتحرر فيه فلسطين من براثن الصهيونية.

المصادر

أولاً: الوثائق العربية غير المنشورة

١- د.ك.و ٢٦٤٠ / ٣١١، تقارير وزارة الخارجية العراقية، تأليف الوزارة السورية برقم س/٧٢٤٧/٨/٢٣٣/٢٣٣، بتاريخ ٣٠ آب ١٩٤٣.

٢- د.ك.و ٢٦٥٠ / ٣١١، تقارير السفارة العراقية في دمشق اتفاقية رودس بي سوريا واليهود.

٣- د.ك.و ٢٦٥٠ / ٣١١، تقارير السفارة العراقية في دمشق.

٤- د.ك.و ٢٦٥٠ / ٣١١، تقارير السفارة العراقية في دمشق.

٥- د.ك.و ٢٦٥٠ / ٣١١، تقارير السفارة العراقية في دمشق.

٦- د.ك.و ٢٦٥٠ / ٣١١، تقارير السفارة العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية.

٧- د.ك.و ٢٦٥٠ / ٣١١، تقارير السفارة العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية.

٨- د.ك.و ٢٦٥٠ / ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق الاستقلال السوري.

٩- د.ك.و ٢٦٥٠ / ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، تقرير المفوضية العراقية.

١٠- د.ك.و ٢٦٥٤ / ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، مشروع ناظم القدسي.

١١- د.ك.و ٢٦٥٤ / ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، التقرير الاسبوعي.

١٢- د.ك.و ٢٦٥٤ / ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، تقرير المفوضية الى وزارة الخارجية العراقية المرقم ٣٤١/٤/١١/٦ في ١٩٥١/٥/٣١.

١٣- د.ك.و ٢٦٥٤ / ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، تقرير المفوضية الى وزارة الخارجية العراقية المرقم ٣٤١/٤/١١/٦ في ١٩٥١/٥/٣١.

١٤- د.ك.و ، ٢٦٨٠ / ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، القضية الفلسطينية، كتاب المفوضية المرقم ٣/١/٦٠٠٠٧.

١٥- د.ك.و، ٣١١/٢٧٠٦، تقارير المفوضية العراقية في عمان، حكومة عموم فلسطين.

١٦- د.ك.و، ٣١١/٢٧٠٦، تقارير المفوضية العراقية في عمان، حكومة عموم فلسطين.

١٧- د.ك.و، ٣١١/٢٧٠٧، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عن شهر آذار ١٩٤٩.

١٨- د.ك.و، ٣١١/٢٧٠٧، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عن شهر كانون الأول ١٩٤٨.

١٩- د.ك.و، ٣١١/٢٧٠٧، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عن شهر كانون الأول ١٩٤٨.

٢٠- د.ك.و، ٣١١/٢٧٠٧، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عن شهر كانون الأول ١٩٤٨.




٢١- د.ك.و، ٣١١/٢٧٠٧، تقارير المفوضية العراقية في القدس، كتاب وزارة الخارجية الملكي في ٢٢ مايس ١٩٤٨.

٢٢- د.ك.و، ٣١١/٢٧٠٨، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عن شهر تموز ١٩٥١.

٢٣- د.ك.و، ٣١١/٣٦٤٩، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير حول مقتل الملك عبد الله.

٢٤- د.ك.و، ٣١١/٣٦٤٩، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير حول مقتل الملك عبد الله.

٢٥- د.ك.و، ٣١١/٣٦٤٩، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير حول مقتل الملك عبد الله.

٢٦- د.ك.و، ٣١١/٣٦٤٩، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير حول مقتل الملك عبد الله.

٢٧- د.ك.و، ٣٨٩٧ / ٣١١، تقارير القنصلية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية برقم ٢٦٦.

٢٨- د.ك.و، ٤١٨١ / ٣١١، تقارير القنصلية العراقية بتاريخ ١٥ حزيران ١٩٤٠.

٢٩- د.ك.و، ٤٦٨٠ / ٣١١، تقارير السفارة العراقية الواقعة في القاهرة، دور الاجتماع الأول لمجلس جامعة الدول العربية.

٣٠- د.ك.و، ٤٦٨١ / ٣١١، تقارير السفارة العراقية في دمشق سوريا والقضية الفلسطينية، كتاب برقم ش/١٨٠/١٨٠، بتاريخ ٣ تشرين الأول ١٩٤٥.

٣١- د.ك.و، ٤٦٨٣ / ٣١١، تقارير السفارة العراقية في دمشق وزارة الخارجية العراقية كتاب برقم س/٥٣/٥٣/١١٥٦، في ١٩ شباط ١٩٤٦.

٣٢- د.ك.و، ٤٧٤٠ / ٣١١، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، كتاب المفوضية الى وزارة الخارجية العراقية.

٣٣- د.ك.و، ٣١١/٤٧٤٠، تقارير المفوضية العراقية في عمان، بيان عن اجتماع ملوك العرب ورؤساءهم في ١ مايس ١٩٤٦.

٣٤- د.ك.و، ٣١١/٤٦٨٤، تقارير المفوضية العراقية في عمان، قرار مجلس الجامعة العربية بشأن مصير القسم العربي من فلسطين.

٣٥- د.ك.و، ٣١١/٤٧٢٧، تقارير المفوضية العراقية في عمان، قرارات اللجنة السياسية في اجتماع عمان ٢٩ مايس ١٩٤٨.

٣٦- د.ك.و، ٣١١/٤٨٤٨، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقارير عن فلسطين.

٣٧- د.ك.و، ٣١١/٤٦٩٣، تقارير المفوضية العراقية في عمان، جلسات الجامعة العربية.

٣٨- د.ك.و، ٣١١/٤٧٢٦، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عام عن شهر نيسان ١٩٥٠.

٣٩- د.ك.و، ٣١١/٤٨٣٥، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الوضع العسكري العام لجيوش الحكومة العراقية في الميدان.

٤٠- د.ك.و، ٣١١/٥٩٢٢، تقارير القنصلية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية المرقم ١٨/١/٦، بتاريخ ٥ شباط ١٩٤١.

٤١- د.ك.و، ٣١١/٥٩٢٢، تقارير القنصلية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية ـ كتاب برقم ١٠/١/١٠، بتاريخ ٣ آذار ١٩٤١.

٤٢- د.ك.و، ٣١١/٥٩١٤، تقارير المفوضية العراقية في سوريا (١٩٤٢-١٩٤٦) جامعة الدول العربية الى الديوان الملكي المذكرة رقم ٤/١٢٢/١٤، بتاريخ ١٧ آذار ١٩٤٦.

٤٣- د.ك.و، ٣١١/٥٩٨٠، تقارير المفوضية العراقية في عمان، جلسة الجامعة العربية في ١٣ مايس ١٩٤٨.

٤٤- د.ك.و، ٣١١/٥٤٣٦، تقارير المفوضية العراقية في عمان، جلسات الجامعة العربية.

٤٥- د.ك.و، ٣١١/٥٢٣٤، تقارير المفوضية العراقية في القاهرة، مشروع قاسم القدسي.

ثانياً: الوثائق الأمريكية غير المنشورة

1. U.S.S.D.S.I, and F.A. 1945-1949, Syria, Telegram the American oanascus R. Riahad 10, 1947, No. 67, to The Secretary of state, Washington Film.

2. U.S.S.D.S.I, U.S.S.D.S.I, and F.A. 1945-1949, Syria, Telegram the American oanascus R. Riahad 10, 1947, No. 67, to The Secretary of state, Washington Film.
3. and F.A. 1945-1949, Syria,Telegram for the American Legation, Syria, B: 1948, No.A16, to the secretary of state Washington, Film 2, pp. 244-245.
4. U.S.S.D.S.I, and F.A. 1945-1949, Syria, Telegram the American Legation, Bumascve, Syria Bruray, 20-1948, No. A.105. to The Secretary of state, Washington Film.
5. O.S.S.R and A13 State primer Tiheeling and research reports the middle east part VII, buted April, 1945, Vol. 3 Washington,
6. U.S.S.D.S.I, and F.A. 1945-1949, Syria, Telegram the American Legation Damascus, Syria 29, 1948, No. Aio65 67, to The Secretary of state, Washington Film.

ثالثاً: الوثائق البريطانية غير المنشورة

1. Records of The ThsimileeDgnustiesAtwentiTheithGenturgite, Gocanentuy History, Vol. 5, Siryaand LetoniThe Hashimi oust for Arab Unity Faikem by Alondel, Rush Archive, Edixon, 1995.
2. Fo. 371/ 65, 7, Vol. 2, 194, Mecker, The obxer, 028, oct, 1936
3. Fo. 371 / 2579, Vol. 2064 Meckerth to Eden Simay, 18733.

4. Fo. 371 / 2142 Vol. 2094 MeckerthTheto Eden may 1964.
5. Fo. 371/2366, Vol. 2, 4591, Canyener, to F0919, August 1940.

رابعاً: الوثائق العربية المنشورة

١- تقرير اللجنة الملكية الفلسطينية، مطبعة حكومة فلسطين، د.ت.
٢- جامعة الدول العربية، قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بيقظة فلسطين، القرار رقم ١٧، الدورة ٢، الجلسة ١٣، بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٤.
٣- جامعة الدول العربية، محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية، طبع مشروع جامعة الدول العربية، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٤٦، الجلسة الأولى.
٤- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، تقارير الأمانة جامعة الدول العربية، في أعمالها بين الدورتين الرابعة والخامسة، القاهرة ١٩٤٧.
٥- جامعة الدول العربية، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الأولى، القاهرة ١٩٥٧، وثيقة رقم ٣٩، ٤٦.
٦- جامعة الدول العربية، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، ج٢، القاهرة، ١٩٥٧.
٧- جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين الصادرة من الدورة الأولى حتى الدورة الخامسة والثلاثين، يونيو ١٩٤٥ - مارس ١٩٦١، دار القاهرة للطباعة، مصر ١٩٦١.

٨- منشورات حزب الشعب، لجنة كنج جرين، ط١، القاهرة ١٩٢٧.

٩- وحدة ضفتي الأردن، وقائع ووثائق، مطبعة الاستقلال، عمان ١٩٥٠.

خامساً: محاضر الجلسات النيابية

١- م.م.ن.س، الدور الاشتراكي الثالث، ٣٠ أيار ١٩٤٦.

٢- م.م.ن.س، الدور الاشتراكي الثالث، ١٠ تموز ١٩٤٦.

٣- م.م.ن.س، مذكرات المجلس النيابي السوري، الدور الاشتراكي الثالث، الدورة العادية الثامنة ٥ شباط ١٩٤٦.

٤- م.م.ن.س، الدور الاشتراكي الثالث، كانون الأول ١٩٤٧.

٥- م.م.ن.س، الدور الاشتراكي الرابع، الدورة الاستثنائية العادية الثانية، الجلسة ١٧، ٤ أيار ١٩٤٨.

٦- م.م.ن.س، الدور الاشتراكي الرابع، الدورة العادية الثانية، ١٤ أيار، ١٩٤٨.

٧-م.م.ن.س، الدور الاشتراكي الرابع، الجلسة ٦، ٥ تشرين الأول ١٩٤٨.

٨-م.م.ن.س، الدور الاشتراكي الرابع، الدورة الاستثنائية الثالثة، الجلسة ٢، ١ آب ١٩٤٨.

٩-م.م.ن.س، الدور الاشتراكي الرابع، الدورة الاستثنائية الثالثة، الجلسة ٦، ١ آب ١٩٤٨.

١٠- م.م.ن.س، الدور الاشتراكي الرابع، الدورة الاستثنائية الثالثة، الجلسة ١٠، ٣ أيار ١٩٥١.

١١- م.م.ن.س، الدور الاشتراكي الخامس، الدورة الاستثنائية الثالثة، ٢٨ تموز ١٩٥١.

١٢- م.م.ن.س، الدور الاشتراكي الخامس، الدورة الاستثنائية الثالثة، ٢٢ أيلول ١٩٥١.

سادساً: المذكرات الشخصية

١- احمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، دمشق، مطابع ابن زيدون ١٩٥٦.

٢- الملك عبد الله بن الحسين، مذكرات الملك عبد الله مجلة الرائد الطبعة الثانية عمان ١٩٥٧.

٣- جون باجوت غلوب، جندي بين العرب، مذكرات غلوب باشا، بيروت ١٩٥٨.

٤- خالد العظم، مذكرات خالد العظم، المجلد الأول، الطبعة الثانية، دار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٧٣.

٥- ديغول، مذكرات حرب التغيير ١٩٤٠-١٩٤٢، ترجمة عبد اللطيف شراره، منشورات عويدات، بيروت ط٢، ١٩٦٧.

٦- خيرية قاسمية، فلسطين في مذكرات فوزي القاوقجي، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، بيروت ١٩٧٥.

٧- عبد الله التل، مذكرات عبد الله التل، كارثة فلسطين، دار القلم، القاهرة ١٩٥٩.



٨- الحسين بن طلال، مهنتي كملك، أحاديث ملكية، ترجمة غازي غزيل، نشر مزيدون، صاحب جم، مؤسسة مصر، القاهرة ١٩٨٧.

سابعاً: الرسائل والأطاريح

١- جميل صبري المرسومي، العلاقات السياسية السورية – المصرية ١٩٤٦ – ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٨.

٢- صباح مهدي ويس الديلم، الثورة السورية الكبرى وموقف الرأي العام العراقي منها، ١٩٢٥-١٩٥٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة بغداد، ١٩٨٩.

٣- طاهر خلف البكاء، مشاريع تقسيم فلسطين (١٩٣٦-١٩٤٧)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٣.

٤- عبد الأمير محسن جبار، التطورات السياسية الداخلية في الأردن ١٩٤٦-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد ١٩٩١.

٥- ـــــــــــــ، العلاقات السياسية الأردنية – السعودية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة ١٩٩٥.

٦- يوسف جبران غيث، التطورات السياسية في سوريا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣.

ثامناً: الكتب العربية والمعربة

١- أحمد سيد نوفل وآخرون، القضية الفلسطينية في أربعين عاماً بين مؤداه والواقع وطموحات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٠.

٢- أحمد الشقيري، الجامعة العربية كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية، دار بو سلام للطباعة، تونس ١٩٧٩.

٣- أحمد طربين، قضية فلسطين ١٨٩٧-١٩٤٨، دمشق، ١٩٦٨.

٤- ـــــــــ، الوحدة العربية ١٩١٦-١٩٤٥، القاهرة، معهد الدراسات العربية، ١٩٥٩.

٥- أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، دار المعارف بمصر، ١٩٥٥.



٦-بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ – ١٩٤٨، بيروت ١٩٨١.

٧- بيرو ندوتشيكا، الشرق الأوسط، تعريب نجدة هاجر وشعيد الغز، دمشق ١٩٦١.

٨-توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨-١٩١٤، القاهرة، ١٩٦٠.

٩-تيسير الضبيان، الملك عبد الله كما عرفته، وثائق وبيانات هامة عن حياة القية، المطبعة العراقية ١٩٦٧.

١٠-جلال يحيى وخالد نعيم، مصر الحديثة، ١٩١٩-١٩٥٢، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ١٩٨٨.

١١-جميل الشفيري وبرهان غزال، الأهداف القومية والدولية لجامعة الدول العربية، دمشق ١٩٥٣.

١٢-جوردن هـــ. توري، السياسة السورية والعسكريون، ١٩٤٥-١٩٥٨، ترجمة محمود فلاحة، بيروت، دار الجماهير، ١٩٦٩.

١٣-جورج أنطونيوس، يقظة العرب (تاريخ الحركة القومية) ترجمة ناصر الدين الأسد وحسان عباس، مطبعة دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٦.

١٤-جورج فرح، اسرار السياسة الدولية في الشرق الأوسط، لبنان، ١٩٥٢.

١٥-حسن الحكيم، خبراتي في الحكم (سجل حافل بالوثائق التاريخية والتعليقات السياسية في مختلف القضايا الدولية

والشؤون العربي والأهداف السياسية) القاهرة، دار النصر للطباعة الاسلامية ط١ ١٩٨٧.

١٦-خيرية قاسمية، الحكومة العربية في مدمشق بين ١٩١٨ – ١٩٢٠، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١.

١٧-ذوقان قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سوريا ١٩٢٠-١٩٣٦، بيروت ١٩٧٥.

١٨-سليمان موسى، تأسيس الإمارة الأردنية ١٩٢١-١٩٢٥، عمان، ١٩٧١.

١٩-سليمان موسى، المراسلات التاريخية، ١٩١٤-١٩١٨، بيروت ١٩٧١.

٢٠-————————، الحركة العربية، سيرة المرحلة للنهضة العربية الحديثة، ١٩٠٨-١٩٢٤، دار النهاء، بيروت ١٩٧٧.

٢١-————————، ومنيب الماضي، الاردن في القرن العشرين، عمان ١٩٧٩.

٢٢-ستيفن همسلي لونغريغ، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٨.

٢٣-شاكر الدبس، الدول العربية في الأمم المتحدة، دمشق ١٩٤٨.

٢٤-صائب صالح الجبوري، محنة فلسطين، بيروت ١٩٧٣.

٢٥-صلاح العقاد، المشرق العربية، ١٩٤٥-١٩٥٨، العراق، سوريا، لبنان، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٧.

٢٦- ــــــــــ، قضية فلسطين، المرحلة الحرجة، ١٩٤٥-١٩٥٦، القاهرة ١٩٦٨.

٢٧-عبد الرحمن الكالي، المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني من عام ١٩٢٦ حتى نهاية عام ١٩٣٩ حلب مطبعة الضاد، ١٩٦٠، ج١.

٢٨- ــــــــــ، الموجز في تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٣.

٢٩- ــــــــــ وكامل زهير، الموسوعة السياسية، مطبعة المتوسطة، بيروت ١٩٧٣.

٣٠-عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٨، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٨.

٣١- عبد العزيز محمد الشناوي، وجلال يحيى، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف القاهرة، ١٩٦٩.

٣٢-عبدالله حنا ، الحركة العمالية في سوريا ولبنان ١٩٠٠-١٩٤٥، دار دمشق للطباعة ، دمشق ، ١٩٧٣.

٣٣- علي المحافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ١٩٢١-١٩٥٧، دار النهار، بيروت ١٩٧٣.

٣٤-عيسى الصفدي، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، سجل للقضية، فلسطين في عشرين سنة، ج٢، مطبعة فلسطين الجديدة، ١٩٧٣.

٣٥-غازي ربايعة، الأردن وقضية فلسطين، عمان ١٩٨٩..

٣٦-غالم محمد صالح، العراق والوحدة العربية ١٩٣٩-١٩٥٨، الفكر والممارسة، بغداد ١٩٩٠.
٣٧-فلاح خالد علي، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٣٩ - ١٩٤٨، بيروت ١٩٨٠.
٣٨-فؤاد دواره، سقوط حلف بغداد، القاهرة، ١٩٥٨.
٣٩-كامل محمد خله، فلسطين والانتداب البريطاني، ١٩٢٢ - ١٩٣٩، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٧٤.
٤٠-كريستوفرس، مفارق الطرق الى اسرائيل، ترجمة غازي خيري، دار الكتاب، بيروت ١٩٦٠.
٤١-لوتاس غدوليرغ، فلسطين أولاً، دار الكرمل، بيروت ١٩٨١.
٤٢-محمود الجركسي، الدليل المصور العربية الجزء الأول، مطبعة بابل واخوانه، دمشق، ١٩٣٠.
٤٣-محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواليها خلال العصور، ج٢، مطبعة دار الكشاف، بيروت ١٩٥٠.
٤٤-محمد حرب فدزن، الحياة الحزبية في سوريا بين ١٩٠٨-١٩٥٥، منشورات دار الرواد، دمشق، ١٩٥٥.
٤٥-محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، ج٣، صيدا، بيروت، ١٩٥٠.
٤٦-——————، الوحدة العربية، المكتب التجاري للطباعة، بيروت ١٩٧٧.

٤٧- ــــــــــــــــ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ج٣، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ١٩٦٠.

٤٨-محمد متولي، اتفاقية رودس بين العرب واسرائيل، ١٩٤٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٤.

٤٩-محمد احمد خلف، القومية العربية والعثمانيين، السنة الرابعة، العدد الثامن، القاهرة ١٩٦٨.

٥٠-مشيل كزتيميتان دتفين، المسألة السورية المزدوجة، سوريا في ظل الحرب العالمية الثانية، ترجمة اللواء جميل بيطار، ترجمة طلاس للترجمة والنشر، دمشق ١٩٨٠.

٥١-مصطفى طلاس، الثورة العربية الكبرى، دار الشؤون للطباعة، بيروت ١٩٨٧.

تاسعا الكتب الاجنبيه

1- Archives aunin Skere Des Affaies Etrang eres Dossiev generalyb, Faffetrm vol, xvjii(88), 26, Fer 919, p.60.
2- Amihauwi, Palestine hetwee 1-15-1979, Caemer N-Y: Caevgn Books 1979.
3- The Eucg Ckopedia American Lnkern action al Eaikion New York Americanne Corporakion 1970.
4- Patmemans filed The Middle East, A political and Economic Suvrey London 1973.
5- D. ankurzmao Greneis 1948, The Firtarbls Tuel War (New York 1972).

6- Gerye Eaddad, Fitty Years of Moaeernxig and Lebanon.
7- Maree (Bando, and orhers, The Historical, Eeyelopediaor Work Worl, Tran Iatea From The French By jess vill son, now York 1949.
8- Generd Catraut, 20 ancla Batailleare Nediterohee 1940-1944, Julliard, Seuana Peris 1949.
9- Georg Kirk the middle east 1945-1950, London 1973.
10- John F. oerlin sgnp modern states inahcient lond U.S.A west view press ,1983.
11- Albene Haurani around lebah on Apuloca (Eassay, Londin).

عاشراً: الصحف والمجلات

- الصحف

١- جريدة الأردن، العدد ١٨٦٣، ٩ شباط ١٩٥١.
٢- جريدة الأهرام المصرية، العدد ٢٢٦٦٢، ٢٧ آب ١٩٤٨.
٣- جريدة بيروت السماء اللبنانية، العدد ٣٤، ١٠ تموز، ١٩٤٧.
٤- جريدة الزمان، العدد ٤٥، ١٦ تشرين الأول ١٩٤٧.
٥- جريدة للزمان، العدد ٣٧٣ في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥١.
٦- جريدة الشباب، دمشق، العدد ١٠٩، ٩ أيار ١٩٤٩.

٧- جريدة فلسطين، العدد ٧٥٣٣، ١٥ كانون الأول ١٩٤٨.
٨- جريدة القبس السورية، العدد ٣٦١٩، ٢٧ أيار ١٩٤٨.
٩- جريدة القبس السورية، العدد ٣٦١٤، ١ تموز ١٩٤٨.
١٠-جريدة القبس السورية، العدد ٣٦٤٩، ٩ تموز ١٩٤٨.
١١-جرريدة اليقظة، العدد ١٠٤٨، ٢٩ آذار، ١٩٥١.
١٢-جريدة القبس السورية، العدد ٤٣٢٤، ١٥ نيسان ١٩٥١.
١٣-جريدة القبس، العدد ٤٣٢٤، ١١ أيار ١٩٥١.
١٤-المفيدة، دمشق، ١٩١٢/١٢/١٨.
١٥-المفيد، دمشق، ١٩١٣/١٢/٢٣.
١٦-جريدة لواء الاستقلال العراقية، العدد ١٩٠، ٢٣ أيلول ١٩٤٧.
١٧-جريدة لواء الاستقلال العراقية، العدد ٢١٢، ٢١ تشرين الأول ١٩٤٧.
١٨-جريدة لواء الاستقلال العراقية، العدد ٢٦٥، ٢٦ تشرين الأول ١٩٤٧.
١٩-جريدة النهضة العراقية، العدد ٦٥، كانون الأول ١٩٤٧.

إحدى عشر: قاموس المعاجم

١- أحمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٧.
٢- الموسوعة الفلسطينية، مج٣، مطابع ميلاتوبينيانا الايطالية ١٩٨٤.

٣- خير الدين الزركلي، الاعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستشرقين والمستشرفين) مج٦، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٩.
٤- عبد الوهاب الكيالي وكامل زهير، الموسوعة السياسية، مطبعة المتوسط، بيروت ١٩٧٤.
٥- مؤيد توفيق العقرباوي، قاموس القضية الفلسطينية الحديثة والمعاصرة، ١٩٠٠-٢٠٠٠.


- ولد المؤلف بتاريخ ١٩٦٩/٧/١
- دكتوراه تاريخ حديث ومعاصر
- تدريسي في كلية التربية - الجامعة المستنصرية
- حاصل على شهادة الدكتوراه الاولى في فلسفة التاريخ
- حاصل على شهادة الدكتوراه الثانية من الجامعة المستنصرية
- محاضر في عدة جامعات اهلية ونشر له كثير من البحوث
في مجالات علمية محكمة